الرّائد الرّسميّ للجُمهُوريّة التّونسية

مُداولاتُ مجلِسُ نوابُ الشّعبُ

المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثالثة 2024-2025

الجلسة السادسة والأربعون | 46 | الإثنين 7 أفريل 2025

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 3514
2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 3514
3- اصدار بيان مجلس نواب الشعب حول الأوضاع في غزة..... 3514
4- عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 25 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في إحداث خط تمويل لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي..... 3515
5- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون.. 3547
6- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون.. 3560
7- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون.. 3568
8- رفع الجلسة..... 3569
II. الأسئلة الكتابية الموجه من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنه..... 3569

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة العاشرة وعشرين دقيقة من صباح يوم الإثنين 7 أفريل 2025 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشروع القانون آنف الذكر.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

يسعدني وباسمكم جميعا أن أتوجه في مستهل هذه الجلسة العامة إلى السيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له بأحر عبارات الترحيب تحت قبة مجلس نواب الشعب.

وقبل أن ننطلق في أشغالنا، أطلب منكم زميلاتي زملائي الأعزاء التفضل بتسجيل الحضور.

إذن تسجيل الحضور.

الحضور: 127، إذن النصاب متوفر.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الزميلات والزملاء الأعزاء،

يتضمن جدول أعمال هذه الجلسة العامة الذي تم إقراره في اجتماع مكتب المجلس بتاريخ 25 مارس 2025، نقطة وحيدة تتعلق بالنظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 25 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في إحداث خط تمويل لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي عدد 85 لسنة 2024 وذلك عملا بأحكام الفصول 67 و75 و89 و116 و125 و126 و127 من النظام الداخلي على وجه الخصوص.

وقبل الشروع في جدول الأعمال المبرمج، ورد على رئاسة المجلس طلب تعديل في جدول أعمال الجلسة العامة باقتراح إضافة نقطة تتعلق بتطور الأوضاع في غزة وفي كامل التراب الفلسطيني.

المرجع: الفصل 98 من النظام الداخلي وخاصة الفقرة الثانية منه،

موضوع الطلب:

تحية واحتراما،

وبعد، عملا بأحكام الفصل 98 من النظام الداخلي وخاصة الفقرة الثانية منه، أتشرف بأن أتقدم إلى سياداتكم بالطلب الصادر عن كتلة الأمانة والعمل والمتعلق بطلب تعديل في جدول أعمال الجلسة العامة ليوم الاثنين 7 أفريل 2025، باقتراح إضافة نقطة بخصوص تطور الأوضاع في غزة وفي كامل التراب الفلسطيني وذلك لما يتعين ولما تقتضيه أحكام الفصل 98 سالف الذكر مع خالص الشكر والسلام.

رئيس كتلة الأمانة والعمل، السيد فخري عبد الخالق.

إذن عملا بالفصل 98 من النظام الداخلي وبعد تلاوة جدول الأعمال علينا أن نعرض هذه النقطة على الجلسة العامة قصد المصادقة عليها وفي صورة المصادقة عليها سيقع إدراجها بجدول الأعمال.

إذن التصويت على المصادقة في خصوص إدراج هذه النقطة.

الإذن بالتصويت.

إذن انتهاء التصويت: موافقون 102، محتفظون 3 المجموع 105. هذا التصويت الإلكتروني.

التصويت بالأيدي: موافقون صوت فقط، إذن يصبح الموافقون 103 صوتا. إذن وقع إدراج هذه النقطة في جدول الأعمال.

اصدار بيان مجلس نواب الشعب حول الأوضاع في غزة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

قبل الشروع في جدول الأعمال، أتوجه باسمكم نتيجة لما تشهده الساحة الفلسطينية سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية وهذه الغطرسة والجنون الذي أظهره الكيان الصهيوني المحتل والذي أصبح مستنكرا من جميع القوى الحرة في العالم وفي خصوص البعد الإنساني للجرائم المقترفة سواء جرائم ضد الإنسانية أو جرائم الإبادة أو جرائم الحرب فإني أقترح على مجلسكم عرض هذا البيان قصد صدوره باسمكم جميعا.

إن مجلس نواب الشعب المجتمع اليوم الاثنين 7 أفريل 2025 في جلسة عامة برئاسة رئيس المجلس يتابع ببالغ الانشغال التطورات المتسارعة لحرب الإبادة والتجويع والتشريد والتدمير التي يشنّها الكيان الصهيوني على المدنيين العزّل في قطاع غزة وفي مناطق أخرى في انتهاك واضح لوقف إطلاق النار يجسد منهجا متكررا في نقض كل المواثيق والمعاهدات يدين بكل قوة استمرار غطرسة الاحتلال الصهيوني ومواصلة هجماته وغاراته الوحشية على الشعب الفلسطيني التي تسببت في سقوط أكثر من 50 ألف شهيد و115 ألف جريح ومصاب يعرب عن استنكاره الشديد لمواصلة الكيان الغاصب استخفافه بكامل المواثيق والقرارات وتجاهله لها، ورفضه الإذعان لنداءات الوقف الفوري لهذه الحرب المدمرة في خرق متعمد للقوانين وللمبادئ الأممية لحقوق الإنسان.

يجدد تضامنه المطلق مع الشعب الفلسطيني، وانشغاله العميق بما يعيشه من أوضاع مترديّة تفتقر لأدنى مقومات الإنسانية بسبب غلق الكيان للمعابر ومنع وصول المساعدات الإغاثية والطبية.

يثمّن الحراك الجماهيري في عديد العواصم العربية والدولية، الذي من شأنه أن يكسر جدار الصمت الدولي المريب تجاه بشاعة ما يرتكب من جرائم في حق المدنيين من أطفال ونساء وشيوخ، ويدعو إلى تكثيفه والانخراط فيه لنصرة غزة والضفة، وكشف جرائم الاحتلال.

يناشد البرلمانات الوطنية والاتحادات والمجالس النيابية الإقليمية والدولية إلى تكثيف تحركاتها ومبادراتها من أجل الانخراط في هذه الهبّة التضامنية الدولية مع الشعب الفلسطيني، وفي هذا التحرك الشعبي الرافض للانتهاكات الصهيونية المتواصلة بحق المدنيين، والداعي لوضع حد للجرائم البشعة وإلى مضاعفة المساعي من أجل إيجاد آليات توفير الحماية الدولية للفلسطينيين.

يجدد تأكيد تمسكه بموقف تونس الثابت في مساندة القضية العادلة للشعب الفلسطيني ونضاله من أجل حقوقه المشروعة وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

الآن، أدعوكم إلى التصويت على هذا البيان لكي يصدر باسمكم جميعا زميلاتي، زملائي.

التصويت على هذا البيان.

أضفت نتيجة التصويت إلى 72 موافقون، 3 محتفظون. التصويت بالأيدي من الموافقين؟

انتهى التصويت: 3 موافقون إذن مجموع الموافقون 75 صوتا.

عرض ومناقشة

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 25 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في إحداث خط تمويل لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نعود إلى الجدول العادي، يتضمن جدول أعمال مجلس هذه الجلسة الذي تم إقراره في اجتماع مكتب المجلس بتاريخ 25 جويلية مثلما أسلفت ذكره نقطة وحيدة تتعلق بالنظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 25 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في إحداث خط تمويل لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي عدد 85 لسنة 2024 وذلك عملا بأحكام الفصل 67 و75 و89 و116 و125 و126 و127 من النظام الداخلي على وجه الخصوص.

وحري بالإشارة إلى أن هذا المشروع يكتسي صبغة تنموية واقتصادية هامة ومن شأنه أن يسهم في النهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة في تحسين وضعيتها التنافسية ومزيد إنعاش الدورة الاقتصادية وهو ما يستدعي حسن توظيف مثل هذه التمويلات وإحكام التصرف فيها.

هذا ويجدر التذكير بأن نظرنا في مشروع القانون المعروض يخضع إلى جميع الترتيبات الجاري بها العمل في جلساتنا العامة التشريعية والمضمنة بالدستور وبالنظام الداخلي للمجلس.

زميلاتي، زملائي،

قبل أن أحيل الكلمة إلى اللجنة باسمكم جميعا أرحب بوفد من تلاميذ المدرسة الابتدائية "المعرفة" بماطر الذين يؤدون زيارة دراسية إلى مجلس نواب الشعب ويحضرون معنا جانبا من هذه الجلسة العامة فمرحبا بهم (تصفيق).

زميلاتي، زملائي الأعزاء،

قبل أن أحيل الكلمة إلى كل من لجنة المالية والميزانية ولجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية لا يفوتني أن أتوجه إلى كافة أعضاء اللجنتين الموقرتين والطاقم الإداري المرافق بالشكر والتقدير على الجهد المبذول وعلى العمل المنجز.

الكلمة للجنتين لكي تستعرضا التقرير المشترك حول مشروع هذا القانون، إذن المصدح للجنتين، تفضل.

السيد صالح السالمي، مقرر لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالجميع،

أسعد الله يومكم وعيد فطر مبارك للجميع،

تقرير مشترك بين اللجنة المالية والميزانية ولجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 25 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في إحداث خط تمويل لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي عدد 85 لسنة 2024

I. التقديم:

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتونس بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية بتاريخ 25 جوان 2024 للمساهمة في إحداث خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي وذلك وفقا لأحكام الفصل 75 من الدستور.

1 ـ الإطار العام للمشروع:

يندرج إحداث خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة في إطار تنفيذ ما أقرته الدولة ضمن وثيقة الإجراءات العاجلة للإنعاش الاقتصادي التي تتضمن في جزء منها دعم السيولة وتيسير نفاذ المؤسسات المتضررة إلى تمويلات طويلة المدى لضمان استقرارها المالي وتمكينها من مجابهة مخلفات جائحة كوفيد 19 وتداعيات الظرف الاقتصادي العالمي الصعب.

2 ـ أهداف المشروع:

يهدف خط التمويل موضوع مشروع القانون إلى دعم الإنعاش الاقتصادي من خلال:

- مساعدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة على تجاوز آثار جائحة كوفيد 19 بتمكينها من التمويلات الضرورية.
- تسهيل نفاذ المؤسسات الصغرى والمتوسطة إلى مصادر تمويل تستجيب لحاجياتها الظرفية والاستثمارية وتتوافق مع خصوصياتها وطبيعة هيكلتها الاقتصادية والمالية.

ومن جهة أخرى، يمكّن هذا الخط البنوك ومؤسسات الإيجار المالي من الحصول على موارد مالية بآجال طويلة أكثر تلائما مع طبيعة التمويلات الاستثمارية بما يمكنها من مرافقة أصحاب المشاريع الصغرى والمتوسطة.

3 ـ المبادئ العامة للمشروع:

أقرت الاتفاقية المتعلقة بخط التمويل جملة من المبادئ والضوابط الرامية إلى ضمان حسن استغلال موارد القرض بما يتلاءم مع السياسة الاقتصادية والتنموية للدولة وذلك من خلال:

ـ إرساء مبدأ التوازن في توزيع موارد القرض بين:

- 30 % كحد أقصى من خط التمويل في شكل قروض دعم لمساعدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تأثرت بالأزمات الأخيرة على تجاوز عجزها المالي،
- 70 % كحد أدنى لمنح قروض جديدة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة لتمويل استثماراتها، بما في ذلك رأس المال المتداول في حدود 10 % من مبلغ القرض الممنوح للمؤسسة.

ـ منع استئثار مؤسسة أو تجمع مؤسسات لوحدها من الاستفادة من خط التمويل من خلال تحديد مبلغ أقصى لكل مستفيد نهائي يقدّر بـ 3 مليون دينار (أي 1,5 مليون دينار لكل نوع من التمويل).

ـ توظيف خط التمويل لتطبيق السياسة الوطنية في مجال الادماج الاقتصادي والاجتماعي بتخصيص ما لا يقل عن 35 % من خط الائتمان لتمويل المشاريع التي تساهم في الإدماج الاجتماعي وذلك من خلال إثبات أحد الشروط التالية:

- المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي يملكها/ يديرها العنصر النسائي أو،
- المؤسسات المنتصبة بمناطق التنمية الجهوية ذات الأولوية (مؤشر التنمية الجهوية أقل من 0.5) أو،
- المؤسسات التي تنشط في مجال الاقتصاد الأخضر والقدرة على التكيف مع المناخ.

4 ـ المؤسسات المؤهلة للانتفاع بخط التمويل:

يشمل الانتفاع بخط التمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة الناشطة في كل القطاعات الاقتصادية ما عدى:

ـ المؤسسات الصغرى والمتوسطة الناشطة في قطاعي السياحة والبعث العقاري.

ـ المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمتلك فيها الدولة و/أو مؤسسة عمومية منفردة أو مجتمعة أكثر من 34 % من رأسمالها.

ـ المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تقوم بنشاطات غير قانونية أو غير شرعية أو التي تظهر على أي من قوائم العقوبات المالية.

كما يجب أن تتوفر في المؤسسات الراغبة في الانتفاع بخط التمويل الشروط التالية:

ـ أن تكون الشركة ذات الشخص الواحد أو شركة ذات مسؤولية محدودة أو شركة خفية الاسم،

ـ أن تكون قد قامت بكل الإجراءات المنصوص عليها قانونا فيما يتعلق بالتشريع الخاص بالتسجيل لدى إدارة الجباية والضمان الاجتماعي والسجل الوطني للمؤسسات.

ـ أن تكون مصنفة 0 أو 1 أو 2 عند تاريخ طلب القرض حسب قواعد التصرف الحذر المعمول بها وعدم الاستفادة من إجراءات إعادة هيكلة الديون قبل ديسمبر 2019.

ـ بالنسبة إلى الشركات المصنفة 2 حسب قواعد التصرف الحذر، يجب أن تتوفر لدى هذه الأخيرة بيانات مالية معتمدة وخطة إعادة هيكلة/نموذج أعمال/توقعات، حتى تتسنى دراسة متانتها المالية وتحليل المخاطر الخاصة بها في إطار برنامج المساعدة الفنية المذكور أدناه.

ـ لديها قائم دين إجمالي مستحق لدى المؤسسات المالية يتراوح بين 150 ألف دينار و15 مليون دينار تونسي.

مع العلم أن التعريف المعتمد للمؤسسات الصغرى والمتوسطة التي ليست لديها قروض جارية هو المنصوص عليه بالفصل 2 من الأمر الحكومي عدد 389 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 والمتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار الذي ينص على أنها "كل مؤسسة على معنى الفصل 3 من قانون الاستثمار والتي لا يتجاوز حجم استثمارها باعتبار استثمارات التوسعة خمسة عشرة مليون دينار بما في ذلك الأموال المتداولة".

5 ـ المؤسسات المالية المؤهلة للمشاركة في خط التمويل:

- **شروط انتفاع المؤسسات المالية بصفة "مؤسسة مالية مشاركة IFP"**

لضمان حسن التصرف في خط التمويل والتأكد من الصلابة المالية للبنوك ولشركات الإيجار المالي الراغبة في التمتع بصفة "مؤسسة مالية مشاركة" للانتفاع بهذا الخط، أوجبت اتفاقية القرض توفر الشروط الرئيسية التالية:

ـ الامتثال لقواعد التصرف الحذر الجاري بها العمل.

ـ يجب أن تعكس القوائم المالية للبنك أو لشركة الايجار المالي مردودية إيجابية للمداخيل الذاتية المتوسطة ومردودية إيجابية للأصول.

ـ أن لا تتجاوز نسبة الديون المصنفة 12% بالنسبة إلى المؤسسات المالية الخاصة و17% بالنسبة إلى البنوك العمومية، وفي كل الحالات يجب أن تفوق نسبة المدخرات 65 %بالنسبة إلى جميع المؤسسات المالية المؤهلة،

ـ مراعاة واجبات العناية المتعلقة بإجراءات التعرف على الحريف في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تعتمدها الوكالة الفرنسية للتنمية.

- **شروط استعمال خط التمويل**

ـ لا يمكن للمؤسسة المالية المشاركة الحصول على أكثر من 20 % من المبلغ الإجمالي للقرض خلال السنة الأولى التي تلي تاريخ السحب الأول،

ـ يتوجب على كل مؤسسة مالية مشاركة المساهمة بنسبة 20 % في تمويل القروض المؤهلة.

6 ـ الجهة المكلفة بتنفيذ المشروع:

تعهد مهمة التصرف في خط التمويل الى البنك المركزي التونسي من خلال إحداث وحدة تصرف تكلف بمتابعة التنفيذ والسهر على ضمان احترام بنود الاتفاقية.

7 ـ مبلغ التمويل:

سيتم التمويل بواسطة قرض مباشر بقيمة 80 مليون أورو لفائدة الدولة ممنوح من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية، مع إعادة الإقراض للمؤسسات المالية سواء البنوك العمومية او الخاصة أو مؤسسات الايجار المالي.

8 ـ الشروط المالية للتمويل

ـ نسبة الفائدة:

يتم تحديد نسبة الفائدة عند كل عملية سحب كما يلي:

ـ نسبة الفائدة المرجعية الثابتة (حددت بـ 3,10 % بالنسبة إلى هذا القرض) +/ ـ فارق نسبة عائد السندات الفرنسية لأجل 10 سنوات (TEC10) بين تاريخ إمضاء اتفاقية القرض وتاريخ تثبيت نسبة الفائدة عند طلب السحب (المقدرة حاليا بـ 0,17 %).

علما أنه يتم تثبيت نسبة الفائدة المرجعية 10 أيام قبل تاريخ إبرام اتفاقية القرض على أساس متوسط سعر المبادلة للأوريبور 6 أشهر الموافق لمعدل مدة سداد القرض+ هامش ثابت (يساوي 0.4 % بالنسبة إلى هذا ا لقرض).

ـ فترة السداد: 20 سنة بما فيها فترة إمهال بـ 5 سنوات.

ـ عمولة تعهّد: 0,25 % تحتسب على المبالغ غير المسحوبة، بعد انتهاء أجل 6 أشهر من تاريخ إبرام القرض.

ـ عمولة دراسة ملف: 0,25 %.

وينتظر أن يتم لاحقا إعداد دليل عملي للمشروع مع الهيكل المكلف بالتنفيذ تضبط من خلاله جميع إجراءات وشروط إعادة الإقراض.

وقد تم تحديد آخر أجل للسحب بتاريخ 25 جوان 2029. ويبقى التمديد فيه واردا على إثر موافقة المموّل مع إمكانية توظيف كلفة إضافية (كلفة التمديد).

كما تجدر الإشارة أنه في علاقة مع هذه الاتفاقية تم الحصول على:

ـ هبة من الوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ 0.9 مليون أورو لدعم وحدة التصرف في المشروع.

ـ هبة من الاتحاد الأوروبي بمبلغ 8 مليون أورو (اتفاقية ممضاة بتاريخ 13 جوان 2024 بمناسبة انعقاد الدورة 21 لمنتدى تونس للاستثمار)

وذلك بهدف مرافقة تنفيذ هذا الخط وكذلك الخط الممنوح من قبل البنك الأوروبي للاستثمار من خلال دعم القدرات الفنية والمالية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وكذلك المؤسسات المالية بما يمكنها من مرافقة أصحاب المشاريع وتوفير تمويلات أكثر تلاؤما مع طبيعة هذه المؤسسات بالإضافة الى منح حوافز مالية لتشجيع الاستثمارات المستدامة ذات الأثر البيئي والاجتماعي.

II. أعمال اللجنتين:

عقدت لجنة المالية والميزانية ولجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية جلسة مشتركة يوم الخميس 20 فيفري 2025 للاستماع إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي التونسي حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 25 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في إحداث خط تمويل لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي.

وفي مستهل الجلسة، ذكّر أعضاء مكتبي اللجنتين أنّ مجلس نواب الشعب الحالي صادق منذ انطلاق أشغاله على حوالي 31 اتفاقية قرض لم يكن من بينها سوى عدد ضئيل من الاتفاقيات المتعلقة بتمويل الاستثمار. وأشاروا إلى تراجع بعض المؤشرات الاقتصادية معبرين عن تخوفهم من المصادقة على اتفاقيات القروض دون أن تكون لديهم فكرة واضحة عن القروض السابقة وعن كيفية توظيفها ومدى تحقيقها للأهداف المرسومة من ورائها وخاصة المتعلقة بتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

وطالبوا بمد اللجنتين بمعطيات عن القروض السابقة الموجهة إلى هذا الصنف من المؤسسات والصعوبات التي تعاني منها مع ضرورة القيام بدراسات جدوى في الغرض لإبراز مدى تأثير هذه القروض على الاقتصاد الوطني ومدى مساهمتها في إنعاش المؤسسات الصغرى والمتوسطة خاصة في ظل غياب تعريف واضح ودقيق لمفهوم "المؤسسات الصغرى والمتوسطة "وعدم منح خطوط التمويل لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة الذي يعتبر البنك المتخصص في تمويلها.

وفي تدخلهم، ذكّر ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي التونسي بالإطار العام لخط التمويل موضوع مشروع القانون الذي يرتكز على برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يتضمن 40 إجراء من بينها تعبئة خطوط التمويل.

وبيّنوا أنّ هناك جملة من الدراسات التي أكدّت أنّ المؤسسات الصغرى والمتوسطة تعاني عدة صعوبات في علاقة بالنفاذ إلى التمويل تفاقمت خاصة بعد أزمة الكوفيد 19. وأفادوا أنّه حسب دراسة أعدّها البنك الدولي، فإنّ هيكلة هذه المؤسسات تتطلب ضخ حوالي 1000 م.د مضيفين أنّ هناك 30 % فقط من المؤسسات استفادت من الإجراءات التي أقرتها الدولة لمجابهة الصعوبات المطروحة نظرا لعدة أسباب مرتبطة أساسا بطول الإجراءات وتعقيدها.

وأفادوا أنّ الرؤية الاستراتيجية للدولة ترتكز على إعادة دفع النشاط الاقتصادي الذي يتطلب توفير موارد هامة يتم تمويل جانب منها بقروض خارجية باعتبار ضعف نسبة النمو وتدني نسبة الادخار الوطني وتفاقم العجز التجاري المرتبط أساسا بالعجز الطاقي.

وأشاروا إلى أنه تم تسجيل تحسّن في الميزان الجاري موضحين أن 60% من العجز الجاري ناتج عن العجز الطاقي وهذا يتطلب تظافر الجهود لمزيد استغلال الطاقات البديلة، هذا إلى جانب أهميّة النهوض بالقطاع الفلاحي في ظل شح الموارد المائية وإيجاد الحلول الكفيلة بتطوير قطاع النسيج، مؤكدين في هذا الإطار أنّ تحقيق جملة هذه الإصلاحات يتطلب وقتا ومجهودات كبرى من المالية العمومية خاصة وأنّ الدولة تعتبر إزاء مرحلة انتقالية.

وفي سياق متصل، قدّم ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط تشخيصا حول جملة العوامل التي ترتبط بها المنظومة الاقتصادية في تونس والتي تتمثل خاصة في ضعف الآفاق الاقتصادية الدولية وتراجع الطلب الخارجي وضعف ديناميكية الحركية الاقتصادية نتيجة عديد الأزمات المتعاقبة والصعوبات الظرفية لعديد القطاعات على غرار البناء والأشغال العامة والفلاحة وعدة أنشطة صناعية.

كما تفسّر هذه الأوضاع بعديد العوامل الأخرى على غرار تراجع مؤشر مناخ الأعمال وتعقّد الإجراءات الإدارية والفساد وصعوبة النفاذ إلى التمويل والإخلال بالمنافسة وضعف البنية التحتية

واللوجستية وضعف نجاعة منظومة الاستثمار ومحدودية رقمنة الخدمات الإدارية وضعف النفاذ إلى السوق من جراء كراسات الشروط، ومساهمة منظومة التراخيص في تفاقم ظاهرة الاقتصاد الريعي وضعف ثقافة ريادة الأعمال.

كما أكدوا أن المؤسسات الصغرى والمتوسطة تشكو عديد الصعوبات المرتبطة أساسا بعدم توازن هيكلتها المالية ونقص الشفافية فيما يتعلق بقوائمها المالية ممّا جعلها غير قادرة على التوجه إلى البنوك التي تفرض ضمانات مرتبطة بالمحاسبة والجباية ومعايير التصرف الحذر.

ومن جهة أخرى، أكدّوا أن وزارة الاقتصاد والتخطيط تعمل على تنفيذ استراتيجية وطنية لتحسين مناخ الأعمال بطريقة تشاركية مع القطاع الخاص والمنظمات الوطنية والمجتمع المدني والقطاع العام بمختلف مؤسساته في إطار 12 فريق عمل. وأفادوا أنّ هذه الاستراتيجية تتضمن جملة من الإجراءات ترتكز على إعداد استراتيجية وطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة، هذا إلى جانب العمل على مراجعة الإطار التشريعي لمنظومة الاستثمار ومراجعة منظومة الحوافز وتوجيهها إلى المناطق الداخلية لإزالة كل المعوقات والتشجيع على بعث الشركات الأهلية وتعزيز منظومة معالجة الاستثمارات المعطلة في إطار اللجنة العليا على مستوى رئاسة الحكومة ولجان قطاعية على مستوى الوزارات ولجان جهوية على مستوى الولايات قصد فض الإشكاليات التي تعرقل الاستثمار، مشيرين إلى أن الوزارة قد توصلت إلى حل عديد الإشكاليات التي عطلت نسق إنجاز عديد المشاريع.

وأضافوا أن هناك لجنة تعمل على معالجة وضعية بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة لتذليل الصعوبات التي تعاني منها على غرار صعوبات على مستوى منوال عمل البنك وضعف توظيف الموارد المتاحة على ذمته، معتبرين أنّ الصعوبات متأتية أساسا من اقتصار عمل البنك على مجال التنمية الجهوية وذلك منذ سنة 2005. وأشاروا بأنه تم تخصيص عدد من خطوط التمويل لهذا البنك بمقتضى قانوني المالية لسنتي 2024 و2025.

كما ارتكزت الاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الأعمال على مراجعة كراسات الشروط في عديد المجالات وضرورة مراجعة مجلة الصرف وتوحيد وكالات الاستثمار، مشيرين إلى أن هناك جملة من الإصلاحات التي دخلت حيز التنفيذ على غرار منظومة "تعمير" التي تهم رخص البناء ومنظومة رقمية لمتابعة القضايا عن بعد ومنصة رقمية تابعة لوزارة المالية خاصة بالأداء على القيمة المضافة....

ومن جهة أخرى، استعرض ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة موضحين أنه تم إعدادها بصفة تشاركية وتم الوقوف على عديد الصعوبات التي تعلقت أساسا بالحوكمة المؤسساتية والإطار التشريعي خاصة مع وجود حوالي 04 تعاريف متعلقة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة على غرار التعريف الخاص بالمعهد الوطني للإحصاء والتعاريف المعتمدة في إطار تنفيذ الصفقات العمومية وقانون الاستثمار والبنوك وهيئة السوق المالية، مشيرين في هذا الصدد إلى أنه تم تنظيم ورشات عمل لتحديد تعريف واضح وشامل يتم اعتماده من كافة الفاعلين الاقتصاديين ويكون مرتكزا على معايير اقتصادية.

كما ترتكز هذه الاستراتيجية على تحسين النفاذ إلى التمويل والمنافسة والنفاذ إلى الموارد غير المالية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية للتشجيع على التصدير والتجديد والاستثمار في المجالات الحديثة والواعدة.

واستعرضوا شروط خط التمويل موضوع مشروع القانون، وأكدوا أنها شروط ميسرة وتفاضلية خاصة فيما يتعلق بفترة السداد (20 سنة منها 5 سنوات إمهال)، مشيرين إلى أنه من أهم عناصر هذه الاتفاقية هي الحصول على تمويل في إطار هبة من الاتحاد الأوروبي وهبة من الوكالة الفرنسية للتنمية لمرافقة منح خط التمويل ودعم القدرات الفنية والمالية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة. وأضافوا أن هذا التمويل استأثر بحيز هام من التفاوض لغاية توسيع مجالات التدخل حيث سيشمل كذلك المؤسسات الصغرى والمتوسطة المصنفة 2 حسب قواعد التصرف الحذر باعتبار أنّ لها إمكانيات وآفاقا لتحقيق انتعاشتها، مشيرين إلى أن من ضمن أهداف برنامج المرافقة الفنية دراسة المتانة المالية لهذه المؤسسات وتحليل المخاطر وإعداد مخطط أعمال لغاية إعادة الهيكلة المالية وتحسين التصنيف المعتمد.

كما سيتولى برنامج المرافقة كذلك تقديم مرافقة فنية للبنوك لمواجهة المخاطر المتعلقة بالتغيرات المناخية في ظل تحديات الانتقال الطاقي ودعم الاقتصاد الأخضر.

وخلال النقاش، أكد النواب على أهمية استغلال مثل هذه القروض لدعم الاستثمار في ظل غياب تخطيط واستراتيجية على المدى المتوسط والبعيد. واستوضحوا عن المخرجات الأولية للاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الأعمال ودورها في التصدي للبيروقراطية الإدارية وكيفية مراجعة كراسات الشروط وعن إجراءات منح المؤسسات للتمويل في إطار هذا الخط، مشدّدين في هذا الإطار على ضرورة تشريكهم في إعداد مثل هذه الاستراتيجيات لما لها من انعكاس مباشر على النمو الاقتصادي للبلاد.

وشدّدوا على أنه رغم تتالي القروض المسندة إلى المؤسسات الصغرى والمتوسطة، فإنه لم يتم التوصل إلى نتائج ملموسة، معتبرين أن هذه القروض تثقل كاهل الدولة والأجيال القادمة. واستوضحوا عن الضمانات الكفيلة بغلق الأبواب المحتملة سواء لإمكانية حصول تلاعب بهذه التمويلات من قبل البنوك أو لإمكانية استغلال هذا الخط لتمويل ميزانية الدولة.

وفي هذا الإطار، طالب النواب بمد اللجنة بجرد مفصّل يتضمن كافة الاحصائيات حول عدد المؤسسات المنتفعة بمثل هذه الخطوط وكيفية استغلالها من قبل هذه المؤسسات.

هذا وأكدوا على ضرورة أن تضطلع وزارة الاقتصاد والتخطيط بدورها في استغلال نقاط القوة بناء على ما يتوفر من إمكانيات وثروات طبيعية وبشرية في البلاد للنهوض بالاقتصاد. كما استوضحوا عن الإجراءات التي سيعتمدها البنك المركزي للتصرف في هذا الخط وعن الإجراءات المتخذة لمساندة المؤسسات غير القادرة على الانتفاع بهذا التمويل.

ومن جهة أخرى، اعتبر النواب أن مؤسسات الايجار المالي، حسب التقارير المصرفية، تعتمد نسبة فائدة مشطة وتعتمد إطارا تشريعيا لا يتلاءم مع الخصوصية المالية الهشة لمعظم هذه المؤسسات، واقترحوا عدم إدراجها في المؤسسات المالية المؤهلة للمشاركة في خط التمويل.

وأضافوا أنّه من بين الإجراءات التي يمكن أن تساند هذه المؤسسات هو التوجه نحو تخفيف جانب من ديونها وجدولتها مع كل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمصالح الجبائية في إطار عفو جبائي عام وتأجيل سداد قروضها لمدة 06 أشهر على الأقل ودعم آلية المبادر الذاتي لمساندة المؤسسات التي تم إغلاقها.

وفي سياق آخر، استفسر أحد النواب عن مدى تأثير عملية الاقتراض الداخلي من البنوك المحلية التي تمت في الفترة السابقة على التوجه نحو هذا التمويل. كما استفسروا عن مدى إمكانية الضغط على كلفة القرض عند توجيهه إلى هذه المؤسسات خاصة فيما يتعلق بنسبة الفائدة التي تعتبر مرتفعة وتصل إلى نسبة فائدة مديرية + 4% وهذا لا يتلاءم مع وضعية هذه المؤسسات.

وفي ردهم، بيّن ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي أنّ توجه الدولة لا يقتصر فقط على الحصول على قروض لتمويل الميزانية بل وكذلك لتعبئة الموارد لتمويل الاقتصاد الوطني ودفع الاستثمار. وأكّدوا أنه لا يمكن استعمال هذا القرض لتمويل ميزانية الدولة باعتبار أن هذا الخط يتم رصده في حساب خاص على مستوى البنك المركزي التونسي الذي يتولى متابعته في إطار وحدة التصرف في المشروع، إضافة إلى أن المموّل يتولى متابعة كيفية استعمال الموارد المالية الممنوحة.

السيد عبد الجليل الهاني، نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

وفي هذا الإطار، بيّنوا أنّ وزارة الاقتصاد والتخطيط تتولى القيام بجلسات تقييمية مع البنوك مع توفير معطيات سنوية حول كيفية صرف التمويل، مشيرين إلى أنّ الأمانة العامة للمراقبة المالية تراقب استعمالات هذا الخط وأغلب تقاريرها تشير إلى عدم وجود إشكاليات تصرف وحوكمة مع المطالبة بتحسين الأثر وتعزيز الجانب الاتصالي.

ومن جهة أخرى، أشاروا إلى أنّه حسب الاحصائيات التي تم Yعدادها من قبل المعهد التونسي للقدرة التنافسية في إطار عملية المسح لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، فإنّ 85% من المؤسسات الصغرى والمتوسطة في حاجة إلى رأس المال المتداول لدعم حلقة الانتاج و97% منها في حاجة إلى تمويلات مع فترة سداد مرتفعة وتكاليف ضئيلة و54 % من المؤسسات غير قادرة على النفاذ إلى تمويلات من قبل البنوك، و97 % من المؤسسات ينتظرون من البنوك والمؤسسات المالية وضع آليات وأدوات مالية جديدة تستجيب لوضعهم الراهن، مؤكدين في هذا الإطار على ضرورة التوجه لإعادة الهيكلة المالية لهذه المؤسسات للحفاظ على هذا النسيج وإعادة الحلقة الانتاجية والمحافظة على مواطن الشغل.

وأكدوا أنه من بين الأهداف هو توفير سيولة على المدى الطويل لهذه المؤسسات مع اعتماد مدة سداد تتراوح بين 7 سنوات و12 سنة، مع الإشارة إلى أنّه سيتم التصرف في الهبات من قبل وحدة التصرف في المشروع على مستوى البنك المركزي التونسي.

وأضافوا أن المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي لا يمكن لها الانتفاع بهذا الخط هي مؤسسات مصنفة 3 و4 حسب قواعد التصرّف الحذر المعمول بها وهي غير قادرة على خلاص ديونها وبالتالي فهي غير معنية بالحصول على تمويل جديد إلى حين إعادة هيكلتها المالية وتحسين قدراتها على الإيفاء بتعهداتها، مشيرين إلى أن هناك آليات أخرى لمساندتها على غرار إعادة هيكلتها المالية عبر الصناديق الاستثمارية للترفيع من قدراتها الذاتية، بالإضافة إلى أنّه ستتم تعبئة خط تمويل لفائدة البنك التونسي للتضامن من قبل البنك الإسلامي للتنمية لتوفير موارد إضافية .

وفي ذات السياق، أفادوا بأنّه بمقتضى قانون المالية يتم تخصيص خطوط الميزانية التي توضع على ذمة البنوك على غرار بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة الذي له قسط من برنامج التنمية الجهوية بعنوان "اعتماد الانطلاق2" بمبلغ 10 م.د متاح كموارد ذاتية للمستثمرين تحت تصرف هذا البنك.

كما أفادوا أنّه بمقتضى قانون المالية لسنة 2018، تم تخصيص صندوق لمرافقة المؤسسات الصغرى والمتوسطة ودفعها تحت إشراف الوزارة المكلّفة بالصناعة لغاية توفير جملة من الآليات المتكاملة من مرافقة والقيام بالدراسات اللازمة ومنح قروض تشاركية لدعم الأموال الذاتية، مشيرين إلى أنّ هذا الصندوق قدّ مكّن من إنقاذ العديد من المؤسسات التي كانت على وشك الإفلاس وفي طور التقاضي.

وأضافوا أنّ قانون تحسين مناخ الاستثمار في فصله 15 أقرّ توفير امتياز جبائي للمستثمرين في رأس المال الذين ينخرطون في تمويل عمليات إعادة الهيكلة، حيث أنّ قرابة 31 مؤسسة تمويل رأس المال سنة 2020 قد خصصت حوالي 10% من تمويلاتها لإعادة الهيكلة و25% سنة 2021 و47% سنة 2023 و71 % سنة 2024.

وفيما يتعلق بالشروط المالية للتمويل، أكدوا أنّها شروط ميسرة وتفاضلية. وبيّنوا أنّ هناك خصوصية في كيفية احتساب نسبة الفائدة التي تتكون من نسبة الفائدة المرجعية الثابتة (3،10 %) والتي يتم احتسابها اعتمادا على الأوريبور 6 أشهر والتي يتم تثبيتها عند كل طلب سحب، ونسبة متغيرة متعلقة بفارق نسبة عائد السندات الفرنسية لأجل 10 سنوات بين تاريخ إمضاء اتفاقية القرض وتاريخ تثبيت نسبة الفائدة عند طلب السحب والتي يمكن أن تكون نسبة إيجابية أو سلبية.

وأشاروا إلى أنّه لا يمكن للدولة أن تضغط أكثر على كلفة إسناد القرض للمؤسسات الصغرى والمتوسطة من قبل البنوك باعتبار ارتفاع نسبة التضخم الحالية.

وأوضحوا أن استغلال القرض سيتم على 5 سنوات بداية من سنة 2025 مشيرين إلى أنه يتم اعتماد إجراءات مقننة في كيفية استغلال هذا الخط على غرار توزيع مناشير من قبل البنك المركزي التونسي إلى كافة البنوك المعنية واتخاذ إجراءات الدخول حيز النفاذ بما فيها إعداد الرأي القانوني وإبرام اتفاق تمويل بين وزارة المالية والبنك المركزي التونسي وإعداد دليل عمل، مؤكدين على أنّ البنك المركزي التونسي انطلق في العمل على هذه الجوانب الإجرائية في إطار الحرص على توجيه القرض إلى المؤسسات المعنية، مع الإشارة إلى تدخل الدولة لتحمّل مخاطر الصرف عوضا عن البنوك وأنّه تم اختيار البنوك ومؤسسات الإيجار المالي في إطار عملية مقننة وشفافة. وأضافوا أنه من بين الشروط المعتمدة تشريك المؤسسات التي تنشط في مجال الاقتصاد الأخضر والقدرة على التكيف مع المناخ.

وبالنسبة إلى علاقة هذا التمويل بالاقتراض الداخلي من البنوك المحلية الذي تم في السابق لغاية توفير السيولة اللازمة، أفادوا أنّ

طلب الاقتراض بالنسبة إلى هذا الخط التمويلي قد تمّ منذ سنة 2022 أي قبل لجوء الدولة إلى البنوك المحلية. ولكن في المقابل، بيّنوا أنّه عند الحصول على تمويلات خارجية يتم ضخ أموال في السوق المالية بما يوفّر أكثر سيولة لكل الأعوان الاقتصاديين بما فيهم الدولة.

وفيما يتعلق بمؤسسات الإيجار المالي، بينوا أنه تم إدراجها لتوسيع وتنويع المؤسسات المالية المؤهلة للمشاركة في هذا التمويل لغاية أن يشمل هذا الخط أكثر عدد ممكن من المؤسسات الصغرى والمتوسطة. وأشاروا في هذا الصدد أنّه في إطار الخط التمويلي الممنوح من البنك الدولي، فإنّه لم يتم تسجيل انتفاع أي مؤسسة إيجار مالي إلى حد الآن باعتبار أنّ هناك شرطا متعلقا بتوظيف نسبة فائدة مضبوطة.

وبخصوص البيروقراطية والتعقيدات الإدارية، أفادوا أنه سيتم العمل على حذف العديد من التراخيص، مذكرين أنّه تم القيام بجرد حوالي 167 كراس شروط وتبويبها حسب طبيعتها والأثر على الاقتصاد ونسبة تعقيدها لتحديد أولويات المراجعة. وأكدوا أنه سيتم مراجعة 100 كراس شروط إلى حدود أواخر سنة 2025 تهم عديد المجالات على غرار الفلاحة والنقل والتجارة وتنمية الصادرات والصحة وغيرها...، مشيرين إلى أنه سيتم العمل على توحيد الوثائق الإدارية وتبسيط الشروط الفنية وحذف عدد من الكراسات.

من جهة أخرى، أكدوا أنّ الوزارة تعمل وفق رؤية استشرافية واستراتيجية لتونس في أفق 2035 كما تعمل على إعداد المخطط 2026 ـ 2030 ومراجعة منهجية التخطيط في اتجاه تعزيز دور نواب الشعب في عملية التخطيط، مشيرين إلى أنّ الدولة إزاء مرحلة انتقالية ترتكز على تصويب بعض الثوابت الاجتماعية وتحسين المرفق العام وهي تسعى إلى تحسين معيشة المواطن وضخ تمويلات لتحسين الوضع المعيشي من سكن اجتماعي وبرامج التنمية المندمجة واعداد مخطط تنموي جديد يستجيب لتطلعات الشعب.

وفي ختام الجلسة قرّرت اللجنتان مواصلة النظر في مشروع هذا القانون في جلسة لاحقة وذلك بهدف مزيد الاطلاع على التفاصيل المتعلقة بالقروض التي تمت المصادقة عليها سابقا والمتعلقة بتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وخاصة من حيث كيفية توظيفها ومدى نجاعتها في تحقيق المأمول منها.

وبتاريخ 18 مارس 2025، عقدت لجنة المالية والميزانية ولجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية جلسة استماع مشتركة ثانية إلى ممثلي وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي التونسي، واصلتا من خلالها النظر في مشروع هذا القانون بناء على ما توصلتا به من وثائق تضمنت معطيات وبيانات إحصائية بخصوص خطوط تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة كانت قد طلبتاها في ختام جلستهما المشتركة الأولى المنعقدة بتاريخ 20 فيفري 2025.

(وتجدون كل التفاصيل حول هذه المعطيات والبيانات بالوثيقة الملحقة بهذا التقرير تحت عنوان "خطوط التمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة")

وفي مستهل الجلسة، ذكر ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي التونسي بالظرف الاقتصادي الصعب الذي مرت به دول العالم بما فيها تونس سنتي 2020 و2021 جرّاء جائحة الكوفيد 19 مما أدى إلى تفاقم الإشكاليات والصعوبات التي يعانيها نسيج المؤسسات الاقتصادية التونسية وخاصة المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تؤكد كل الدراسات الحالية أنها تعاني بدرجة أولى من مشكل التمويل، مما استوجب التفكير في خطوط تمويل جديدة لإنعاشها وحمايتها من تبعات الأزمة الخانقة التي تمر بها.

وبيّنوا أنّ الدولة تواجه عجزا اقتصاديا هيكليا باعتبار ضعف نسبة النمو ونسبة الادخار الوطني وعجز الميزان التجاري، الأمر الذي حتّم عليها التوجه نحو التداين لغاية توفير الموارد الضرورية لدفع النشاط الاقتصادي في إطار المحافظة على التوازنات المالية وعدم تبديد الموارد، معتبرين أنّ التوجه نحو الاقتراض معمول به لدى أغلب الدول بما فيها المتقدمة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وغايته دفع الاستثمار وخلق الثروة.

وأفادوا أنّ كل الدراسات المنجزة حول وضعية المؤسسات الصغرى والمتوسطة تؤكد تدهور هيكلتها المالية وضعف تنافسيتها وعدم قدرتها على الإيفاء بخلاص ديونها في الآجال، بالإضافة إلى الضعف المسجل على مستوى الحوكمة خاصة فيما يتعلق بالتسيير والتصرف، مما أعاق نجاحها وصمودها باعتبار افتقارها للشروط المستوجبة وللضمانات الكافية للحصول على التمويل من المؤسسات المقرضة.

ومن جهة أخرى، بيّنوا أنّ الظرفية الاقتصادية الحالية تواجه عدة مخاطر على غرار ارتفاع حجم الديون المصنفة، مما جعل أغلب البنوك تتجه أكثر نحو اسناد القروض قصيرة المدى على حساب القروض الاستثمارية.

وبالنسبة إلى فترة استعمال هذه الخطوط، أفادوا أنّها تتراوح بين 03 و05 سنوات بما سيمكّن من تغطية حاجيات الفترة القادمة، بالإضافة إلى أنّ أغلب خطوط التمويل تشهد تأخيرا في الاستعمال يصل إلى حوالي سنتين مؤكدين حرص الوزارة على التقليص في مدة الاستعمال خاصة من خلال تبسيط الإجراءات.

وخلال النقاش، أوضح مكتبا اللجنتين أن الهدف من الجلسة هو مزيد التعمق في مشروع القانون بكل أبعاده بناء على ما وفرته وزارة الاقتصاد والتخطيط من معطيات تفصيلية وخاصة فيما يتعلق بنوعية القروض السابقة ومبالغها ومانحيها وكيفية توجيهها وتوظيفها حتى يكون التشخيص للمسائل المطروحة أكثر دقة وعمقا وحتى نتمكّن من ضمان أكبر قدر من النجاعة والمردودية لخطوط التمويل الموضوعة على ذمة المؤسسات الاقتصادية ببلادنا.

وفي مداخلاتهم، أجمع النواب على تواصل تفاقم الاشكاليات والصعوبات التي تعانيها عديد المؤسسات الصغرى والمتوسطة على مر السنوات رغم تمتعها بخطوط تمويل بواسطة القروض التي توفرها الدولة مما أدى إلى غلق العديد منها في الفترة الأخيرة، وهو ما يستدعي إعادة النظر في مدى نجاعة التوجه الحالي المعتمد ومراجعته بصفة أعمق والقيام بالتشخيص اللازم حتى لا يتم إغراق الأجيال القادمة بالديون دون تحقيق المأمول منها اقتصاديا واجتماعيا.

وأضافوا أنّ عدد المؤسسات المستفيدة من خطوط التمويل ضعيف جدا بالمقارنة مع العدد الجملي للمؤسسات التي تشكو صعوبات مالية، مستفسرين عن المنهجية المعتمدة في عملية منح التمويلات وعن مدى تمتع المناطق الداخلية أو بعض القطاعات الحيوية بالأولوية في ذلك.

كما نبه عدد من النواب إلى ضرورة مراجعة سقف المبالغ التي يتم إقراضها إلى المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تشكو عجزا هيكليا، معتبرين أن هذا السقف ضعيف ولا يتلاءم مع حجم حاجياتها الهيكلية لدعم قدرتها التنافسية والمحافظة على ديمومتها خاصة وأن التزاماتها وديونها تفوق بكثير ما تتيحه لها خطوط التمويل، الشيء الذي لا يمكّنها من حل مشاكلها بنسبة معقولة أو بصفة جذرية، وهو ما يفسّر غلق عديد المؤسسات ومزيد تفاقم العجز الهيكلي للكثير منها.

من جهة أخرى أشار عدد من المتدخلين إلى أن تفرّع خط التمويل على عدة بنوك من شأنه أن يؤدي إلى نوع من التشتت الذي قد يؤثر سلبا على المؤسسات الاقتصادية عند اختيار الممول مؤكدين على مزيد إعطاء الأولية في مثل هذه التمويلات إلى البنوك العمومية على غرار البنك التونسي للتضامن بالإضافة إلى ضرورة الدعم الهيكلي لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة ليكون من أهم البنوك التي تتولى منح القروض عن طريق هذه الخطوط.

وفي هذا الإطار، اقترح النواب مزيد توفير مصادر تمويل أخرى للمؤسسات المتناهية الصغر غير القادرة على الولوج إلى المنظومة البنكية،على غرار دعم الجمعيات التنموية التي تعتبر تجربة ناجحة وأثبتت نجاعتها بالمناطق الداخلية والتي تشهد نسبة استخلاص هامة تصل إلى 80 %.

كما شدد النواب على ضرورة تقليص الآجال والحد من التراخيص خاصة منها الراجعة بالنظر إلى الإدارات الجهوية والولايات وتبسيط كراسات الشروط والحد من تشعّب الإجراءات لتيسير الولوج إلى منظومة التمويل بالإضافة إلى العمل على الارتقاء بالتشريعات ومراجعتها لتستجيب إلى مقتضيات المرحلة الراهنة.

وأكدوا على أنه لا بد من القيام بتشخيص موضوعي وجدي للوضع لإيجاد الحلول الهيكلية المناسبة للمؤسسات وتكريس مبادئ الحوكمة في التصرف فيها بما يؤسس لخلق نسيج اقتصادي متماسك ومرتكز على قروض استثمارية ذات مردودية اقتصادية واجتماعية عالية وذلك في إطار الدور الاجتماعي للدولة وفق رؤية استراتيجية شاملة ومنوال تنمية جديد ناجع.

وفي سياق متصل، اعتبر عدد من النواب أنّ الصعوبات المالية الهيكلية تشمل العديد من المنشآت العمومية الحيوية على غرار الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه مما أدى إلى مزيد استنزاف المالية العمومية وإثقال كاهل الدولة على حساب المشاريع الاستثمارية التي من شأنها أن تساهم في إنعاش المؤسسات الاقتصادية وخاصة منها التي تشكو صعوبات هيكلية.

وفي المقابل أشار عدد آخر من النواب إلى غياب التنسيق الكافي بين الوزارات والجهات المعنية لمعالجة جملة هذه الإشكاليات ولخلق نسيج اقتصادي متماسك مؤكدين على أهمية تطوير آليات التمويل والقيام بالإصلاحات الهيكلية اللازمة وفق رؤية تشاركية بين كافة الجهات المعنية وخاصة منها البرلمان بغرفتيه.

وفي تفاعلهم مع مداخلات النواب أوضح ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي التونسي، فيما يخص البطء المسجل للانطلاق في استغلال خطوط التمويل، أنه بعد المصادقة على اتفاقية القرض هناك جملة من الإجراءات التي يجب اتباعها أو القيام بها قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ والبدء في الاستغلال الفعلي للقرض وهو ما يتطلب بعض الوقت.

كما بيّنوا أنّ الممول فرض جملة من المبادئ والضوابط الرامية إلى حسن استغلال موارد القرض بما يتلاءم مع السياسة الاقتصادية والتنموية للدولة وذلك خاصة من خلال إرساء مبدأ التوازن في توزيع تلك الموارد بتخصيص 30 % كحد أقصى من خط التمويل في شكل قروض دعم لمساعدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تأثرت بالأزمات الأخيرة على تجاوز عجزها المالي و70 % كحد أدنى لمنح قروض جديدة إلى هذه المؤسسات لتمويل استثماراتها، بما في ذلك رأس المال المتداول في حدود 10 % من مبلغ القرض الممنوح للمؤسسة، وذلك في كنف تطبيق السياسة الوطنية في مجال الادماج الاقتصادي والاجتماعي ودعم المؤسسات المنتصبة بمناطق التنمية الجهوية ذات الأولوية وفي مجال الاقتصاد الأخضر.

أما بالنسبة إلى ضعف عدد المؤسسات المستفيدة من خطوط التمويل مقارنة بعددها الجملي، فهذا يعود أساسا، حسب تحليلهم، إلى قاعدة العرض والطلب في مجال التمويل كما أنه مرتبط بمدى جاهزية المؤسسات وصلابة هيكلتها المالية. كما أوضحوا أن هذه القروض هي قروض استثمارية على المدى الطويل غير موجهة إلى خزينة الدولة بل توزع على البنوك حسب طلبات التمويل وتسحب على أقساط، علما وأن البنوك لها سقف محدد ونظام عمل واضح وهي تموّل نسبة من حاجيات المؤسسة وأن آلية التسقيف غايتها توزيع القروض بصفة عادلة وهو تسقيف مرتكز على أسس موضوعية لتمكين أكثر ما يمكن من المؤسسات المعنية من الانتفاع بالتمويل.

وأشاروا إلى أنّ أغلب المؤسسات تتوجه إلى البنوك العمومية باعتبارها أقل صرامة من البنوك الخاصة من ناحية الشروط، الشي الذي جعل البنوك العمومية تعاني من نسبة ديون مصنفة مرتفعة بالمقارنة مع البنوك الخاصة، وأكدوا في هذا الصدد على ضرورة التزام هذه المؤسسات بمبادئ الشفافية لكي تتحصل على التمويلات المطلوبة. وأضافوا أنّ هناك آليات وفرتها الدولة على غرار تحمّلها لنسبة من الفائدة وآلية الصناديق المختصة لإعادة هيكلة المؤسسات البنكية وبرنامج تأهيل المؤسسات وغيرها.

كما أكدوا أن الدولة تعمل حاليا وفق تمشٍ تشاركي لوضع استراتيجية وطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة تنبني على تشخيص الوضع الراهن لهذه المؤسسات التي تعاني من إشكاليات كانت ظرفية وأصبحت هيكلية منذ حوالي 30 سنة على غرار الإشكاليات في تسيير اليد العاملة وضعف التمويل وخاصة في انعدام آليات المرافقة بعد الإحداث. وبينوا أنّ هذه الاستراتيجية تتضمن عديد الإصلاحات وتتلخص في 06 محاور أساسية من أهمها محور التمويل، وهي تهدف أساسا إلى تحسين فاعلية البرامج العمومية الداعمة لهذه المؤسسات والحفاظ على النسيج الاقتصادي الحالي وتشجيع ظهور جيل جديد من المؤسسات ذات القيمة المضافة العالية.

من جهة أخرى، يرى ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط أنّ منظومة التراخيص وتعقّد كراسات الشروط ساهمت بنسبة كبيرة في تكريس المنظومة الريعية منذ عقود وهو ما أثر سلبا على النمو

الاقتصادي. وأكدوا في هذا السياق أن التوجه الحالي يرتكز على تكريس مبدأ حرية الاستثمار والمراقبة البعدية وذلك بحذف كل التراخيص المتعلقة بتعاطي الأنشطة الاقتصادية واستبدالها بكراسات شروط مع التركيز على مراجعة كراسات الشروط المعمول بها حاليا في اتجاه مزيد تبسيطها ورفع كل القيود المعطلة للمستثمرين وخاصة في القطاعات الحيوية على غرار الفلاحة والنقل والسياحة والتجارة.

وإثر الاستماع إلى كل ما تقدم به ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي التونسي من معطيات وإفادات وأجوبة عن أسئلة النواب واستفساراتهم، تم المرور إلى التصويت على مشروع القانون.

III. قرار اللجنتين:

قررت لجنة المالية والميزانية ولجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

انتهى التقرير.

الجمهورية التونسية
وزارة الاقتصاد والتخطيط

تونس في 10 مارس 2025

خطوط التمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة

مقدمة

تُعتبر المؤسسات الصغرى والمتوسطة، بما في ذلك المؤسسات المتناهية الصغر، الركيزة الأساسية للنسيج الاقتصادي التونسي، حيث تسهم بشكل رئيسي في تحقيق النمو الاقتصادي والتصدير وخلق فرص العمل. كما تتميز هذه المؤسسات بقدرتها على التكيّف مع التغيرات الاقتصادية ومجابهة تحديات السوق بمرونة عالية بما يعزّز مقوّمات التنافسية والصمود للنسيج الاقتصادي الوطني.

ونظرا لمجمل التحوّلات والتطورات غير المناسبة تواجه المؤسسات الصغرى والمتوسطة صعوبات عديدة أثرت على نشاطها وقدرتها على الاستثمار لتطوير قدراتها الإنتاجية وتحسين تنافسيتها. وتشمل أهمّ الصعوبات التي تعرفها المؤسسات الصغرى والمتوسطة النفاذ للتمويل، ومنظومة الرخص وكراسات شروط ونقص الإحاطة والمساندة. كما أن التحوّلات الراهنة في مجالات الطاقة، البيئة، والرقمنة تمثّل في نفس الوقت تحديات وفرصًا تستوجب اعتماد استراتيجيات واضحة لمساندة هذه المؤسسات وتمكينها من استغلال هذه الفرص بالشكل الأمثل.

وتحرص الحكومة على دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة عبر مجموعة من السياسات والإجراءات، من بينها:

- سنّ التشريعات الملاءمة
- تطوير آليات التمويل والضمان
- تحسين خدمات الإحاطة والمرافقة ...

هذا واعتبارا لضرورة توفير سياسة إطار متكامل وفاعل للسياسات العمومية وضمان تناسقها بين مختلف الهياكل الوزارية المعنية، أقرّت الحكومة **اعتماد استراتيجية وطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة**. وفي هذا الإطار يتمّ الاشتغال على مستوى الاقتصاد والتخطيط ووفق تمشّي تشاركي على استكمال في غضون النصف الأول للسنة الحالية إعداد وثيقة الاستراتيجية **الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة**، بهدف:

1. تحسين فاعلية البرامج العمومية الداعمة لهذه المؤسسات.
2. الحفاظ على النسيج الاقتصادي الحالي وتوفير بيئة أعمال ملاءمة.
3. تحويل التحديات الاقتصادية والتكنولوجية إلى فرص.
4. تشجيع ظهور جيل جديد من المؤسسات ذات القيمة المضافة العالية.

خطوط التمويل الجديدة الموجهة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة

وفي هذا السياق، تم توفير خطوط تمويل جديدة بهدف تيسير نفاذ المؤسسات الصغرى والمتوسطة إلى التمويلات طويلة الأجل، مما يضمن استقرارها المالي، ويدعم قدرتها على تجاوز الأزمات الاقتصادية المتتالية ويمكنها من المحافظة على ديناميكية نشاطها وتعزيز قدرتها التشغيلية. وحيث أنّ النفاذ إلى التمويل يعتبر من أبرز العراقيل التي تعترض المؤسسات الصغرى والمتوسطة، فقد حرصت الدولة على تعبئة موارد مالية خارجية بالشراكة مع عدد من الممولين الدوليين، مع تكليف البنك المركزي التونسي بإدارة هذه الخطوط التمويلية.

وتتمثل الخطوط المصادق عليها خلال الفترة الأخيرة فيما يلي:

- **تمويل البنك الدولي لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 115.9 م أورو –BM**
- **تمويل البنك الأوروبي للاستثمار لدعم المؤسسات من أجل الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 170 م أورو BEI**
- **تمويل الوكالة الفرنسية للتنمية لدعم مشروع الإنعاش الاقتصادي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة بمبلغ 80 م أورو –AFD**
- **تمويل إيطالي تكميلي لخط تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بمبلغ 55 م أورو**

هذا وتتراوح فترة استعمالات هذه الخطوط بين 3 و5 سنوات بما سيمكّن من تغطية حاجيات الفترة القادمة والتي تحرص الحكومة خلالها على استعادة نسق الاستثمار والنمو والتشغيل بناء على الدور الحيوي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، خاصة مع اعتماد الاستراتيجية الوطنية للنهوض بهذه الشريحة من المؤسسات.

كما تجدر الإشارة إلى تعبئة خطوط تمويل ثنائية لفائدة المؤسسات التونسية (خطي تمويل فرنسي وإسباني) والتي توفّر تمويلات مشترطة أساسا باقتناءات مصدرها الدول المموّلة.

وتندرج تمويلات **البنك الدولي والبنك الأوروبي للاستثمار والوكالة الفرنسية للتنمية** ضمن حزمة موحّدة ومتكاملة تمّ الانطلاق في إعدادها منذ سنة 2021 في إطار برنامج دفع حركية النشاط الاقتصادي مع البنك الدولي ثم من خلال مساهمة بقية المموّلين أي البنك الأوروبي للاستثمار والوكالة الفرنسية للتنمية وذلك بالنظر لأهمية حجم طلبات المؤسسات للقروض، حيث أنه بحسب الدراسة المشتركة للممولين، فإن حوالي 70%

من المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تونس تحتاج للقروض، على خلاف بقية بلدان جنوب المتوسط (48%)، وهو ما اقتضى العمل على توفير تمويلات طويلة الأجل لضمان استقرارها المالي وتمكينها من تطوير أنشطتها واستثماراتها.

وسيسهم **خط التمويل الإيطالي** بقيمة 55 م أورو، من ناحيته، في الاستجابة لحاجيات المؤسسات من خلال توفير اعتمادات تكميلية لخط التمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة (بمبلغ 73 م أورو) الذي تمّ استهلاكه كليا. ويُوجّه هذا الخط لاقتناء معدات وتجهيزات جديدة ذات منشأ تونسي في حدود 35% وذات منشأ إيطالي في حدود 65% مع إقراضه للمؤسسات المنتفعة بشروط تمويل تفاضلية حيث لا تتجاوز نسبة الفائدة 6.5%.

وبالنظر للصعوبات العملية التي تواجهها المؤسسات للاستفادة من التمويلات البنكية، فقد تمّ الاتفاق على توفير المساعدة الفنية لمرافقة خطوط التمويل خاصة من خلال الهبة التي منحها الاتحاد الأوروبي بمبلغ 8 مليون أورو لدعم القدرات لفائدة وحدة التصرف بالبنك المركزي التونسي والمؤسسات المالية المشاركة وهياكل المرافقة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تنشط خاصة في الجهات الداخلية وفي مجال الاقتصاد الأخضر والقدرة على التكيف مع المناخ ولدعم التشغيل والتكوين والمبادرة الخاصة لدى الشباب والتمكين الاقتصادي للمرأة.

تقدم إنجاز خطوط التمويل الخارجية لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة:

تمويل البنك الدولي لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 115.6 م أورو -BM	
تاريخ المفاوضات	15-16 ديسمبر 2022
تاريخ إبرام الاتفاقية	10 فيفري 2023
تاريخ المصادقة القانونية على اتفاقية القرض	11 مارس 2023.
تاريخ إبرام اتفاقية التنفيذ	27 افريل 2023 تعتبر **اتفاقية التنفيذ**، التي تم إبرامها بين وزارة المالية والبنك المركزي التونسي لتعيين البنك المركزي التونسي كجهة منفذة للمشروع لحساب الدولة، شرطا من شروط دخول اتفاقية القرض حيز التنفيذ وذلك تطبيقا لمقتضيات الفصل 5 من هذه الاتفاقية. بتاريخ 27 مارس وافق البنك الدولي على محتوى الاتفاقية وتمّ إثر ذلك امضائها من قبل محافظ البنك المركزي بتاريخ 14 افريل ثم من قبل وزيرة المالية بتاريخ 27 افريل 2023
تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ	4 ماي 2023.
دليل تنفيذ البرنامج (MOP)	تمت الموافقة على محتواه بنسخته الحالية من قبل البنك الدولي بتاريخ **30 جوان 2023.** ويتم إعداد دليل تنفيذ المشروع "Manuel d'Opérations du Projet" من قبل البنك المركزي وبالتنسيق مع وزارة المالية في أجل أقصاه 60 يوما من دخول إتفاقية القرض حيز التنفيذ.
مذكرة البنك المركزي للبنوك ومؤسسات الايجار المالي	**بتاريخ 8 سبتمبر 2023** قام البنك المركزي بإصدار مذكرة إعلام للبنوك ومؤسسات الايجار المالي (مذكرة عدد 29 لسنة 2023 مؤرخة في 8 سبتمبر 2023) للإعلام بشروط خط التمويل
تنظيم يوم إعلامي	على إثر نشر مذكرة البنك المركزي، تمّ **بتاريخ 6 أكتوبر 2023** تنظيم يوم إعلامي بمقر البنك المركزي لتقديم خط التمويل لكافة المؤسسات المالية (بنوك ومؤسسات إيجار مالي) وبحضور ممثلين عن الممولين وممثلي القطاع الخاص.
الموافقة على محتوى إتفاقية إعادة الإقراض من قبل البنك الدولي	16 أكتوبر 2023. تم في 21 سبتمبر 2023 موافاة البنك الدولي بمشروع إتفاقية إعادة الاقراض بين وزارة المالية والمؤسسات المالية (نسخة خاصة بالبنوك ونسخة خاصة بمؤسسات الإيجار المالي) بعد الموافقة على محتواه من قبل وزارة المالية والبنك المركزي، **وبتاريخ 16 أكتوبر 2023** تمت الموافقة على محتوى إتفاقية إعادة الإقراض بنسختيها من قبل البنك الدولي.

إجراء أول سحب على موارد القرض في إطار المكون الثالث	29 ديسمبر 2023 (المكون الثالث: دعم فني لفائدة وحدة تنسيق المشروع لمرافقة تنفيذ خط التمويل
قائمة المؤسسات المالية المؤهلة للانتفاع بموارد قرض البنك الدولي	19 فيفري إلى 5 أفريل 2024. - تثبت البنك المركزي من استيفاء البنوك ومؤسسات الإيجار المالي، التي أبدت رغبتها للانتفاع بخط التمويل، لشروط الانتفاع بموارد القرض الواردة في مذكرة البنك المركزي عدد 29 لسنة 2023 بما في ذلك الشروط المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية. - وإعداد القائمة النهائية للمؤسسات المالية المؤهلة للانتفاع بموارد قرض البنك الدولي.
تحديد مبالغ اتفاقيات الاقراض	في 18 مارس 2024 تمت موافاتنا من قبل البنك المركزي بقائمة المبالغ المطلوبة من 5 مؤسسات مالية مؤهلة (4 بنوك ومؤسسة إيجار مالي وحيدة) قصد إبرام اتفاقيات إعادة الاقراض: البنك العربي لتونس، الاتحاد البنكي للتجارة و الصناعة، الشركة التونسية للبنك، بنك الأمان، حنبعل للإيجار.
إمضاء اتفاقيات إعادة الإقراض مع 5 مؤسسات مالية مؤهلة	في 5 أفريل 2024، تم تعديل المبالغ المطلوبة على كل مكون بصفة نهائية. تم بتاريخ 6 ماي 2024 إبرام اتفاقيات إعادة الإقراض بين وزارة المالية وكل من 5 مؤسسات مالية مؤهلة (4 بنوك ومؤسسة إيجار مالي وحيدة): البنك العربي لتونس، الاتحاد البنكي للتجارة و الصناعة، الشركة التونسية للبنك، بنك الأمان، حنبعل للإيجار.
اجراء السحب الأول لفائدة المؤسسات المالية المستفيدة في إطار المكون الأول والثاني.	بتاريخ 3 جوان 2024 بمبلغ 20.5 م أورو. *

المؤسسة المالية	البنك العربي لتونس (ATB)	الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة (UBCI)	الشركة التونسية للبنك (STB)	بنك الأمان Amen (Bank)	حنبعل للإيجار (Hannibal Lease)
المبلغ المعاد إقراضه لفائدتها (بالمليون دينار)	26.18	10.0	40.0	76.6	50.7
سحوبات كل مؤسسة مالية على المبالغ الموضوعة على ذمتها**	-	2.096	2.677	26.7	-
تاريخ السحب		2024-07-22	2024-09-25	2024-07-22	
عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة المستفيدة		2	4	31	

استعمالات المبلغ المسحوب على خط تمويل البنك الدولي

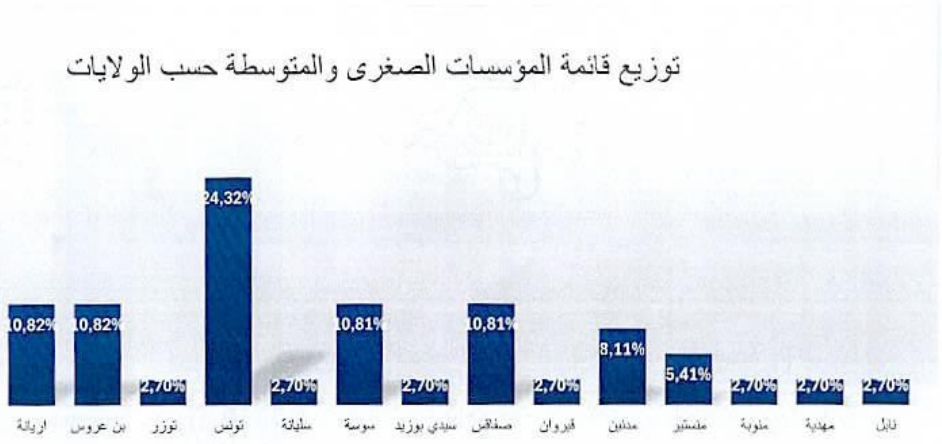

	* يقدر المبلغ الجملي المعاد إقراضه للبنوك **203.48 مليون دينار (60.3 مليون أورو)** ويتم استعمال هذه المبالغ بصفة تدريجية وهو ما يفسر أن مبلغ السحب الأول بلغ **20.5 مليون أورو**، حيث يقع تحديد مبلغ السحب على أساس الاستعمالات المتوقعة خلال فترة معينة وقائمة المشاريع المؤهلة التي تقدمت بها المؤسسات المالية. **إن استعمال المبالغ الموضوعة على ذمة البنوك مرتبط بالخصوص بمدى استجابة المؤسسات المعنية للشروط المطلوبة خاصة منها المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية. وهو ما يقتضي مجهودا ووقتا إضافيا للتوعية والمرافقة خاصة في المرحلة الأولى لانطلاق استعمال خط التمويل، ويتم العمل على إنجاح ذلك في إطار الدعم الفني لهذا الخط وبقية الخطوط.
اخر اجل لاستعمال موارد القرض	**31 ماي 2028**

تمويل البنك الأوروبي للاستثمار لدعم المؤسسات من أجل الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 170 م أورو - BEI	
تاريخ المفاوضات	**21 و22 نوفمبر 2023**
تاريخ إبرام الاتفاقية	**18 مارس 2024** إضافة لرسالة تأطير تم إمضاؤها بتاريخ 25 أفريل 2024، تحتوي على شروط انتفاع المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات ذات حجم بيني (de taille intermédiaire) بخط التمويل، مع رسالة متعلقة بشروط الانتفاع بخط التمويل (side letter) تم توجيهها للجانب التونسي بتاريخ 27 ديسمبر 2023 وتتضمن هذه الأخيرة أهم الشروط التي يجب أن تستوفيها المؤسسات المالية المشاركة (البنوك وشركات الإيجار).
تاريخ المصادقة القانونية على إتفاقية القرض	**21 أوت 2024.** بمقتضى: القانون عدد 39 لسنة 2024 مؤرخ في 24 جويلية 2024. الأمر عدد 460 لسنة 2024 مؤرخ في 21 أوت 2024.
المساعدة الفنية لفائدة البنك المركزي	بتاريخ 7 **نوفمبر 2024** تم إبرام اتفاقية تعاون بين البنك الأوروبي للاستثمار والبنك المركزي التونسي للاستفادة من موارد هبة بمبلغ 1.5 م أورو لتوفير مساعدة فنية لوحدة تنفيذ المشروع بالبنك المركزي التونسي
تاريخ إبرام إتفاقية التنفيذ	تم بتاريخ 17 **فيفري 2025** إبرام اتفاقية تنفيذ بين وزارة المالية والبنك المركزي التونسي لتعيين البنك المركزي كالجهة المنفذة للمشروع وتحديد مسؤوليات كل جهة على غرار التعشي المعتمد لخط تمويل البنك الدولي وخط تمويل الوكالة الفرنسية للتنمية. - نشر مذكرة إعلام من قبل البنك المركزي للبنوك ومؤسسات الإيجار المالي*، - إحداث وحدة التصرف في المشروع، - عرض مشروع اتفاقية إعادة الاقراض المزمع ابرامها بين وزارة المالية والمؤسسات المالية للحصول على موافقة البنك على محتواها، - اعداد قائمة البنوك ومؤسسات الإيجار المالي المؤهلة التي تستوفي شروط الانتفاع بموارد القرض، - إبرام اتفاقيات إعادة الإقراض مع البنوك ومؤسسات الإيجار المستفيدة، - موافاة البنك الاوروبي للاستثمار بنسخة من نظام التصرف البيئي والاجتماعي لكل مؤسسة مالية قامت بابرام اتفاقية إعادة اقراض مع وزارة المالية قصد تقييم كل نظام على حدة،
بقية الشروط المنصوص عليها في إتفاقية القرض والتي يتوجب تحقيقها للتمكن من سحب القسط الأول من قرض البنك الأوروبي للاستثمار	

*يتم حاليا إعداد مشروع مذكرة إعلام حول خط تمويل البنك الأوروبي على أن يتم إحالتها للممول قصد الموافقة على محتواها.

** على إثر اصدار مذكرة البنك المركزي، سيتمّ تنظيم يوم إعلامي لتقديم خط التمويل لكافة المؤسسات المالية (بنوك ومؤسسات إيجار مالي) وبحضور ممثلين عن الممولين وممثلي القطاع الخاص.

*** ينتظر استيفاء بقية الشروط المنصوص عليها في اتفاقية القرض، السابق ذكرها، **وطلب سحب القسط الأول من القرض في جوان 2025.**

تمويل الوكالة الفرنسية للتنمية لدعم مشروع الإنعاش الاقتصادي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة بمبلغ 80 م أورو -AFD	
تاريخ المفاوضات	**21 و23 فيفري 2024**
تاريخ إبرام الاتفاقية	**25 جوان 2024**
أهم الشروط المنصوص عليها في اتفاقية القرض والتي يتوجب تحقيقها للتمكن من سحب القسط الأول من قرض الوكالة الفرنسية للتنمية	- إعداد دليل تنفيذ المشروع "Manuel d'Opérations du Projet" والحصول على موافقة الوكالة الفرنسية للتنمية على محتواه، - إبرام اتفاقية التصرّف بين وزارة المالية والبنك المركزي التونسي بعد الحصول على موافقة الوكالة الفرنسية للتنمية على محتواها، - فتح حساب باسم المشروع من قبل البنك المركزي التونسي، - إصدار مذكرة البنك المركزي للبنوك ومؤسسات الايجار المالي، - موافاة الوكالة الفرنسية للتنمية بقائمة المؤسسات المالية التي ثبت استيفائها لشروط الانتفاع بموارد القرض والحصول على موافقة الوكالة في الغرض، - موافاة الوكالة الفرنسية للتنمية بوثيقة تتعلق بتعهد الجانب التونسي بمكافحة الإرهاب ومنع غسيل الأموال فيما يتعلق بالمؤسسات المالية المستفيدة بموارد القرض، - عرض مشروع اتفاقية إعادة الاقراض المزمع ابرامها بين وزارة المالية والمؤسسات المالية للحصول على موافقة الوكالة على محتواها. **تجدر الإشارة إلى أن آخر آجل لسحب القسط الأول من موارد القرض، حسب مقتضيات اتفاقية التمويل، لا يمكن أن يتجاوز 12 أفريل 2025، وأن التمديد في آجال سحب القسط الأول ينجرّ عنه كلفة إضافية للقرض تقدر بحوالي 3.2 مليون أورو (أو ما يعادل 0.5 % تضاف لنسبة الفائدة المرجعية للقرض).** مع العلم أن طلب السحب يجب أن يرسل إلى الممول في أجل أقصاه 28 مارس 2025. وفي حال تمّ إلغاء القرض فإنه تنجر عنه عمولة إلغاء تقدر بـ2% من المبلغ الملغى من القرض (حوالي 1.6مليون أورو)

المساعدة الفنية	في إطار الهبة المسندة من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية، تم بتاريخ 3 جانفي 2025 إنتداب خبير من قبل الوكالة لمرافقة وحدة التصرف في المشروع.
اخر اجل لاستعمال موارد القرض	25 جوان 2029.

* إثر المصادقة القانونية على اتفاقية القرض، سيتم إعداد مشروع مذكرة إعلام ودليل تنفيذ برنامج في خصوص خط تمويل الوكالة الفرنسية للتنمية على أن يتم إحالتها للممول قصد الموافقة على محتواها.

** على إثر نشر مذكرة البنك المركزي، سيتمّ تنظيم يوم إعلامي لتقديم خط التمويل لكافة المؤسسات المالية (بنوك ومؤسسات إيجار مالي) وبحضور ممثلين عن الممولين وممثلي القطاع الخاص.

تجدر الإشارة لان آخر آجل لسحب القسط الأول من موارد القرض، حسب مقتضيات اتفاقية التمويل، لا يمكن أن يتجاوز 12 افريل 2025.

التمويل الإيطالي التكميلي لخط تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بمبلغ 55 م أورو	
تاريخ إبرام الاتفاقية	تبادل مذكرات شفوية بين الجانب التونسي والإيطالي بتاريخ **15 جوان 2023 و7 فيفري 2024.**
تاريخ الدخول حيز النفاذ	09 فيفري 2024.
امضاء الاتفاقية المالية بين البنك المركزي التونسي وصندوق الودائع والقروض الإيطالي	17 افريل 2024
انعقاد الاجتماع الأول للجنة متابعة المشروع لتحديد شروط اسناد القروض التشاركية	26 جوان 2024
دخول الاتفاقية المالية حيز النفاذ	17 جويلية 2024
نشر مذكرة إعلام البنك المركزي	19 نوفمبر 2024

** على إثر إصدار مذكرة الإعلام،

تلقى البنك المركزي إلى حد تاريخ هذا اليوم 6 طلبات انتفاع بموارد خط التمويل: البنك التونسي (BT) / الشركة التونسية للبنك (STB) / بنك تونس العربي الدولي (BIAT) / بنك تونس والإمارات (BTE) / البنك التونسي الليبي (BTL) / بنك الأمان (AB). ويتم استهلاك الموارد حسب حاجيات المؤسسات الصغرى والمتوسطة وبعد موافقة الممول.

حول الإجراءات المتعلقة بتسهيلات البنك المركزي التونسي للخزينة العامة للبلاد التونسية وخطوط التمويل:

إن الإجراء استثنائي لأحكام الفصل 25 من القانون المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي والمتعلق بالترخيص بصفة استثنائية للبنك المركزي التونسي في منح **تسهيلات لفائدة الخزينة العامة** بغرض تمويل جزء من عجز ميزانية الدولة لا يمكن تخصيصها لتمويل نفقات بعينها باعتبار أن من مبادئ القانون الأساسي للميزانية (قانون عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019) **مبدأ شمولية الميزانية** المنصوص عليه بالفصل 11 منه حيث نص هذا الفصل على استعمال جملة موارد الدولة لتسديد جملة تكاليفها.

وعلى خلاف ذلك فإنه بالنسبة لخطوط التمويل عموما، يتمّ إيداع موارد القرض **بحساب خاص** يفتح بدفاتر البنك المركزي، وتتمّ عملية السحب بصفة تدريجية وعلى **أقساط** بحسب الحاجيات المرتبطة بقائمة المشاريع المؤهلة التي تقدمت بها المؤسسات المالية.

وتخضع المبالغ المسحوبة الى **تدقيق دوري** من قبل هيئة الرقابة العامة للمالية إضافة إلى وجود متابعة دقيقة لكيفية صرف هذا الخط من قبل الممول.

التمويلات المخصصة لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة

إن بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة لا يستجيب لمعايير الانتفاع المدرجة باتفاقية التمويل المعروضة على المصادقة خاصة على اعتبار وضعيته المالية الحرجة ومؤشراته الاحترازية المتدهورة (تسجيل نسبة ديون مصنفة في حدود 93% سنة 2024).

رغم هذه الوضعية ووعيا بحاجة المؤسسات الصغرى والمتوسطة للتمويل رصدت الدولة للبنك في قوانين المالية لسنتي **2024 و2025** خطوط تمويل هامة بقيمة:

- **10 مليون دينار** **لإسناد قروض متوسطة وطويلة** المدى لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة لتمويل استثماراتها على موارد صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة المحدث بمقتضى الفصل 50 من قانون المالية التكميلي لسنة 2014 **(الفصل 29 ق.م 2024)**
- **10 مليون دينار** **لإسناد قروض متوسطة وطويلة المدى** لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة لتمويل استثماراتها على موارد الصندوق الوطني للتشغيل **(الفصل 29 ق.م 2024)**
- **7 مليون دينار** على موارد الصندوق الوطني للتشغيل يخصص **لإسناد قروض متوسطة وطويلة المدى** لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة بما في ذلك المؤسسات الناشئة والمؤسسات الناشطة في قطاع الفلاحة والصيد البحري **(الفصل 50 ق.م 2025)**

- **10 مليون دينار** على موارد الصندوق الوطني للتشغيل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة بما في ذلك المؤسسات الناشئة والمؤسسات الناشطة في قطاع الفلاحة والصيد البحري **لتمويل حاجيات التصرّف والاستغلال (الفصل 50 ق.م 2025)**
- **3 مليون دينار** على موارد الصندوق الوطني للتشغيل **لإسناد قروض مساهمة دون فائدة** لفائدة باعثي المؤسسات الناشئة مع إعطاء الأولوية لفائدة المتحصلين على شهادة الدكتوراه العاطلين عن العمل (**الفصل 51 ق.م 2025**).

- كما تمّ تمكين البنك سنة **2024** من إعادة توظيف 5 م د من موارد اعتماد الانطلاق (قروض مساهمات) لإسناد قروض متوسطة وطويلة المدى.

بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار جهود وزارة الاقتصاد والتخطيط لتوفير تمويلات للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، *وافق الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على تمكين بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة من تمويل بقيمة **30 مليون دولار**.*

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا اللجنتين الموقرتين على هذا العمل القيم والآن ننتقل إلى النقاش العام.

قائمة أولية تتضمن النواب المحترمين السيدات والسادة: محمد اليحياوي، عبد الحافظ الوحيشي، عبد القادر بن زينب، النوري الجريدي، هشام حسني، معز الرياحي، أحمد السعيداني، عصام البحري الجابري، عماد الدين سديري، عواطف الشنيتي.

المصدح للنائب المحترم السيد محمد اليحياوي عن كتلة الأمانة والعمل، المقعد 29 له ثماني دقائق.

السيد محمد اليحياوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيد الوزير وكافة إطارات الوزارة،

كل الشكر للجنتي المالية والتخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة على هذا التقرير،

اسمحوا لنا السيد الرئيس في البداية أن أتوجه باسمي الخاص وباسم كتلة الأمانة والعمل إلى الحكومة ونثمن الدور الذي قامت به الأيام الفارطة فيما يتعلق بمشكل المهاجرين، باعتباره يؤرق جميع التونسيين واليوم هناك استراحة تقريبا من جميع التونسيين ونحن كنواب استبشرنا خيرا بضرورة مقاومة هذه الهجرة التي تمثل خطرا كبيرا ليس على بلادنا فحسب وإنما على دول شمال إفريقيا باعتبار أنها ستتزايد بأدفاق كبيرة جدا في المستقبل سواء نتيجة لضعف مؤشرات التنمية في الدول الإفريقية أو تزايد كبير لعدد السكان في القارة الإفريقية مع نسبة نمو مرتفعة بـ 3%.

اليوم عدد سكان هذه القارة مليار ونصف وفي ربع قرن تقريبا سيتضاعف هذا العدد وهو ما يمثل خطرا كبيرا جدا ونحن نطالب الحكومة أن تعالج هذا الموضوع في إطار إقليمي ودولي لأنه لا يهم البلاد التونسية فقط.

أما بالنسبة إلى مشكل القرض، نحن اليوم مرة أخرى أمام سياسة التداين وسؤال بسيط يفرض نفسه، هل بهذا القرض 80 مليون أورو ستحل مشكلة الشركات أو المؤسسات الصغرى والمتوسطة؟ نسبة التداين اليوم تقريبا لامست وناهزت الناتج الداخلي الخام وهو ما يساهم في سياسة التقشف التي أحدثت انكماشا اقتصاديا وهي مشكلة كبيرة جدا لا بد أن نعالجها في إطار أشمل وأوسع بالنسبة للحكومة.

في الحقيقة نحن نتساءل عن إفلاس هذه المؤسسات من 2011 إلى يومنا هذا، من المسؤول عن ضعف هذه المؤسسات؟

في الحقيقة هي اختيارات الحكومات المتعاقبة منذ 2011 فسياسة التداين بمفردها لا يمكن أن تحل المشكلة، بل لا بد من حزمة متكاملة من الإجراءات حتى ننهض بهذه المؤسسات ونحافظ على النسيج المؤسساتي اليوم في تونس.

أولا، لماذا لا تفكر حكوماتنا في اتخاذ إجراءات حمائية لحماية المؤسسات الصغرى والمتوسطة؟

منذ 2011 فتحت الحدود وانتشرت الأسواق في كل مكان لبضاعة أجنبية تدخل من طرق رسمية من الموانئ وتنصب الأسواق في كامل أنحاء الجمهورية دون رقابة ودون أن يحرك ذلك ساكنا للحكومة.

نحن سابقا فخر الصناعة التونسية الصناعة المعملية ترتكز على ثلاثة أو أربع قطاعات استراتيجية وهي النسيج والملابس، والجلود والأحذية والصناعات المعملية.

اليوم نتساءل عندما نلاحظ في أسواقنا وجود مواد غذائية من دول أجنبية تباع في السوق التونسي حيث أصبحنا نستورد الكسكسي والشربة والأشياء الأخرى في حين أن تونس كانت فخرا للصناعات الغذائية بشهادة الجميع وكانت تلج إلى الأسواق الأوروبية بفضل تفوقها الصناعي الغذائي خاصة أو الصناعات التجهيزية بعد تركيبها في تونس.

السؤال الثاني السيد الوزير، هناك سوء حكم وتصرف في القروض والهبات أو المساعدات والامتيازات التي تتحصل عليها هذه المؤسسات باعتبارها في عديد الأحيان تتحصل على قروض دون فائض ودون ضمانات وهو ما أدى إلى تراكم خسائر كبيرة في البنوك الممولة.

وسأعطيك مثالا على ذلك وهذا وارد في تقرير دائرة المحاسبات أو محكمة المحاسبات، بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة يراكِم اليوم خسائر بـ 126.7 مليون دينار لسنة 2023 فقط وقد تطور هذا الرقم من 12.8 إلى 126 بين 22 واليوم. فهذا سؤال لابد من معالجته.

أيضا المديونية ارتفعت اليوم في هذا البنك إلى 353.3 مليون دينار، القروض التي منحت بضمانات 79.4 فقط في حين البقية بدون ضمانات وهذا يؤرق المؤسسات وهذه خسارة بالنسبة إلى الدولة التونسية فلا بد من مراجعة ذلك ولا بد من إعداد تقارير واضحة
في المؤسسات التي اعتمدت هذه القروض في حين أنها لم تصرف في أوجه تطوير المؤسسة من أجل تحقيق نسبة تطور في عدد المشتغلين داخل هذه المؤسسات.

السؤال الثالث سيدي الوزير، ما الجدوى من تعدد المؤسسات الداعمة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة سواء على مستوى البنوك أو على مستوى الصناديق الاستثمارية وهي عديدة ومتعددة مثل البنك التونسي للتضامن، الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية، صندوق النهوض باللامركزية الصناعية، الوكالة الوطنية للتشغيل، "L'APIA" إذن هناك العديد.

اليوم هل وقع التفكير في إعادة رسم الخارطة الاقتصادية في تونس على مستوى المؤسسات العمومية؟ نحن لدينا ثلاث مؤسسات عمومية يمكن أن تدمج في قطب تنموي بنكي وحيد، هذا يؤدي إلى الترفيع في رأس مال هذا البنك ويكون داعما للاستثمار بالنسبة إلى الاقتصاد التونسي.

وهذه الهياكل المتعددة في الحقيقة تحاول ولكن بدون رؤية واضحة، فلا بد من اعتبار مقاييس موضوعية في منح هذه القروض، فما الفائدة من منح الشركات أو المؤسسات الصغرى قروضا وهي تحصلت في السابق ويمكن أن تعلن إفلاسها سواء إفلاس معلن بالقضاء أو إفلاس نتيجة تسريحه للعمال واليوم نمتعها من جديد بقروض أخرى؟

ما هي المعايير السيد الوزير للتعرف على وضعية هذه المؤسسات؟ أيضا هل هناك تفكير وهناك آليات في مراقبة هذه القروض التي منحتها الدولة التونسية وهذه الامتيازات لهذه المؤسسات؟ كيف يمكن استرجاعها؟ ونحن نعلم جيدا اليوم في تونس أن وقت التعثر المالي للمؤسسة يقع إعادة جدولة هذه الأموال التي منحت تقريبا انخفاض الدين بنسبة 40% وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة المديونية دون أن تكون لهذه المؤسسات جدوى اقتصادية حقيقية، متى نعرفها؟ نحن نعرفها عندما تصبح لديها قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني على مستوى التشغيل وعلى مستوى ما تقدمه من أداءات لخزينة الدولة.

نحن اليوم أصبحنا محرجين كنواب بالنسبة إلى هذه القروض، هل نصادق عليها دعما منا للحكومة أم ننساق للشعب التونسي الذي يطالبنا اليوم بعدم المصادقة على هذه القروض نتيجة الارتفاع الكبير على مستوى الناتج الداخلي الخام؟ ولكم كل الشكر السيد الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الحافظ الوحيشي عن كتلة صوت الجمهورية، المقعد 61 له أربع دقائق.

السيد عبد الحافظ الوحيشي

شكرا السيد الرئيس،

شكرا للسيد الرئيس ولمساعديه ولإدارة المجلس وللأمن،

مرحبا بالسيد الوزير وإطارات الوزارة، كل عام وأنتم والوطن بألف خير،

في بداية كلمتي أريد أن أثمن التدخل الأمني في معتمديتي جبنيانة والعامرة بتوجيه ومتابعة شخصية من سيادة الرئيس قيس سعيد، رئيس الجمهورية التونسية وقد كنا في تدخلاتنا الكثيرة في هذا الموضوع أكدنا على ثقتنا الكبيرة في سيادة الرئيس لحل مشاكل الهجرة غير الشرعية والتي تضرر منها عديد أبناء وبنات معتمديتي جبنيانة والعامرة.

وبعيدا عن الشعبوية وخدمة أجندات خارجية سعى إليها البعض، أقول كلمة واحدة وهي أن المسؤولية أمانة وأن التاريخ لا يرحم وأن كل من سعى إلى استغلال الأوضاع خدمة لأجنداته اللا وطنية سيلقى جزاءه في الدنيا والآخرة وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وفي الأخير تبقى الحقيقة الوحيدة بأن هناك من يحمل هموم هذا الوطن ويسعى إلى إيجاد الحلول رغم صعوبة الأوضاع على جميع المستويات.

فشكرا وألف شكر لسيادة الرئيس الذي كان في الموعد وخيب كل آمال من يسعى إلى تخريب هذا الوطن العزيز بفضل رجال الأمن بجميع الأسلاك الذين تواجدوا بأعداد غفيرة وبتنظيم محكم ولهدف معين وهو إجلاء أفارقة جنوب الصحراء من أراضي المواطنين.

فألف شكر وتقدير لرجال الأمن بكل أصنافهم الذين ضحوا بالغالي والنفيس وللسيد وزير الداخلية وإطارات الوزارة ولجميع المسؤولين الجهويين والمحليين وعلى رأسهم السيد والي صفاقس الذين سعوا إلى تطبيق تعليمات السيد الرئيس وضرب كل من تحدثه نفسه بالمس من أمن واستقرار هذا الوطن.

ما أريد أن أؤكد عليه هو مواصلة هذا المجهود والجهد الاستثنائي لوزارة الداخلية وذلك لاستتباب الأمن والأمان في ربوع دائرتي وحفظ حقوق متساكني ومتساكنات معتمديتي جبنيانة والعامرة والمحافظة على ممتلكاتهم وكرامتهم.

بالنسبة إلى القرض المخصص لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي وانطلاقا من الواقع الاقتصادي والوضع المعاش سنصوت على هذا القرض مع تجديد توصياتنا بسعي الحكومة إلى تغيير مفاهيم التنمية والتعويل على الذات واستغلال كافة الإمكانيات الذاتية للوطن لكسب الثروة وهي عديدة ومتعددة، فالوطن يعج بالإمكانيات الاقتصادية ويجب علينا استغلالها لكسب الرهانات في هذا الظرف العالمي الصعب.

وكمثال لذلك عديد من الأراضي المهملة والتي سعى العديد من الشباب العاطل عن العمل وحاملي الشهادات العليا وذلك في إطار الشركات الأهلية سواء بالعامرة شركة الوفاق الكتاتنة التي لم تتحصل إلى حد الآن على الأرض لانطلاق عملها وكذلك بجبنيانة الشركة الأهلية لتثمين النفايات والتي تتضمن بهيكلها العديد من الكوادر ومن أصحاب الاختصاص إلى حد الآن لم تتحصل على مقسم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد القادر بن زينب عن كتلة الحرار، المقعد 143 له ست دقائق.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا السيد الرئيس،

صباح الخير السادة الزملاء وعيد فطر مبارك للجميع،

السيد الوزير والطاقم المرافق،

السيد الوزير، نحن دائبنا منذ تولينا الفترة النيابية لرئاسة مجلس نواب الشعب أن القروض ولا غير القروض التي ترد علينا ونصادق عليها.

في الحقيقة إلى حد الآن لم نر استراتيجية واضحة للحكومة ككل في استغلال هذه القروض، أود أن أغتنم الفرصة السيد الوزير لأتحدث قليلا عن العديد من المواضيع وخاصة موضوع الفلاحة. أنت تعرف أن الفلاحة اليوم هي صمام الأمان وهي ديمومة وبقاء الشعب التونسي واليوم لا خير في شعب يأكل من وراء البحار.

اليوم وإلى حد الآن ونحن في شهر أفريل وحضرت في اجتماع جلسة عامة لمجمع مياه الري، لا وجود لخطة واضحة من السيد وزير الفلاحة في تمكين الفلاحين من مياه الري فالفلاح محتار ولا يعرف إن كان سيقوم بعملية الزرع أم لا؟ وكيلوغرام البطاطا شهد ارتفاعا اليوم وأيضا كيلوغرام الفول ارتفع من 200 مليم و250 مليم إلى دينار ودينار و500.

إلى حد الآن لا وجود لخطة واضحة وعندما نرسل سؤالا كتابيا إلى السادة الوزراء لا نتلقى جوابا أو نتلقى جوابا تعويميا للقضية يبين فيه أن السؤال يمكن أن يجيبك عنه أي موظف صغير في وزارة أو ولاية، اليوم لمسنا وتأكدنا أن هناك انقساما كبيرا بين الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية ونظرا إلى تعدد الوزارات على رأسها والتغيير الذي نراه أظن أنه أكبر دليل على فشل عديد الوزارات، أنها تعمل بمفردها.

فيما يخص الشباب والرياضة، نفس العملية السيد الوزير منذ توليه التقاط صور من مكان إلى آخر دون إنجاز، لدينا قاعة مغطاة على مستوى معتمدية سليمان فيها فساد مبين وتحدثنا عنه لكن لا حياة لمن تنادي.

اليوم الوزارة ليس لها أي برنامج حتى لمنطقة معتمدية سليمان والشريفات والمرجى والظهاري، لا وجود لأي برنامج للعب يلعب فيه الأطفال، نفس العملية اليوم هناك غياب تام لهذه المشاريع.

كيف ستتم عملية المراقبة حتى على القروض؟ الوزير لا يرضى بمقابلتنا ولا يجيب عن الأسئلة ولا نحضر في المجالس، إلى متى ستبقى هذه المهزلة؟ نتصل بكم لكي نعلمكم بوقوع مهازل ولا تجيبوننا.

حتى على مستوى البلديات بلدية سليمان لم نر فيها انجاز وحيد منذ سنتين، بلدية مضى عليها 120 سنة ولم نر فيها انجاز وحيد ولا نتلقى جوابا من أحد، أحياء يسودها الظلام وعندما يتكلم النائب عوض أن يتم تغيير السيد يبقى في مكانه. فليبقى في مكانه والوضع باق على ما هو عليه.

على جميع الأصعدة عندما نتكلم فنحن على متن نفس السفينة ونتكلم من منطلق الوطنية ولا نكن الضغينة لأي وزير، بل بالعكس نحن نبارك تعيين أي وزير ونفرح لتعيينه...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

ست دقائق واصل السيد عبد القادر بن زينب بقي لديك دقيقة.

السيد عبد القادر بن زينب

السيد الرئيس، عندما نتكلم فهذا لأننا نواب شعب منتخبون من رحم الشعب ونواب الشعب يعبرون عن إرادة الشعب وأقل نائب صوت له 5000 مواطن والجميع يطالبنا بإنجازات، لا المصادقة على القروض مثلما يروج لنا في حين أننا صادقنا على قوانين واعفاءات.

نداء إلى السيد رئيس الجمهورية لأن هناك أقاويل تدور مفادها أن تعليمات السيد رئيس الوزراء بعدم لقاء السادة النواب ونحن ننزه السيد الرئيس من هذا الكلام، نريد نقطة توضيحية لكي نفهم ونعرف إن كنا مشاركين فاعلين في هذه الدولة أم أن دورنا ثانوي وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا ونمرر الكلمة الآن إلى النائب المحترم السيد النوري الجريدي عن كتلة لينتصر الشعب، المقعد 206 له خمس دقائق.

السيد النوري الجريدي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

كالعادة نلتقي لا من أجل عرض رؤى الوزارة والحكومة وتوضيح خططها وبرامجها واستراتيجياتها للنهوض بالاقتصاد والاستثمار والتنمية وتشخيص الصعوبات واقتراح الحلول، بل من أجل قرض عنوانه ناعم سلس لطيف كالعادة، اتفاقية قرض بين الجمهورية التونسية و و في إحداث خط تمويل لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي وأول الأسئلة المحرجة هل مازالت هناك مؤسسات صغرى ومتوسطة في تونس؟

ثانيها، ما المقصود بالإنعاش الاقتصادي؟ أليس الإنعاش في المصطلح الصحي يدل على الحالة الحرجة الدقيقة الخطيرة؟ فهل نعالج اقتصاد في حالة موت سريري بمثل هذه الإجراءات، قرض وراء قرض؟

هل يمكن لأي اقتصاد في العالم أن يتطور وأن ينتعش دون استقرار في مستوى البرمجة؟ وهذا ما لم يتوفر مطلقا ودليلنا أن وزارة محورية كوزارة الاقتصاد ترأسها في أقل من ثلاث سنوات أكثر من أربع وزراء بمعدل وزير كل ستة أشهر ولم يعرض أي وزير ممن أشرف على وزارة الاقتصاد مشروع مخطط التنمية 25/23 على أنظار البرلمان للمصادقة عليه.

مكاتب دراسات من الخارج، لقاءات، ورشات، ندوات، سفرات، سهرات عمل لإنتاج وثيقة مخطط يتضمن سياسات عمومية وطنية يفترض أن تكون قادرة على خلق الثروة وتحظى بمصداقية البرلمان. أين الوثيقة؟ لماذا لم تعرض على البرلمان؟ هذا السؤال وجهته إلى السيد رئيس الحكومة هنا يوم 9 نوفمبر 2024.

هل بإمكانكم مدنا بقائمة مشاريع المخطط 25/23؟ هل بإمكانكم مدنا بقائمة مشاريع المخطط 23-25؟ هل بإمكانكم مدنا بمؤشر لقيس الجدوى من القروض من 2011 إلى 2022 ومن 2022 إلى الآن؟

إلى أين وصل البحث والتحري حول القروض التي تحصلت عليها الدولة التونسية من 2011 إلى 2021؟

إذا كانت الإدارة الحالية بافتراض حسن النية في خدمة الشعب وتطلعاته في الشغل والكرامة، فكيف تفسرون تعطل الدراسات والصفقات وطلبات العروض والمشاريع؟

السؤال الأخطر أين صرفت كل هذه القروض؟ نحن لا نطالب بقائمة حصرية فيها، بل نحن نطالب بمصارحة الشعب التونسي، بمصارحة نوابه في وجوه استغلالها، هل تملكون الإجابة؟

كيف تتعاملون مع التوصيات اليومية لرئيس الجمهورية الذي يدعو الحكومة لإنجاز مخطط وطني بكفاءات وطنية للاستغناء عن إملاءات البيع المشروط الأجنبي؟

إذا كان عجزكم عن إنقاذ البلاد يعود إلى شروط الإدارة العميقة وعراقيلها ومخططاتها فلماذا لا تنتهون إلى توصيات الرئيس اليومية بالتعويل على كفاءات أصحاب الشهادات العليا ممن طالت بطالتهم والتي نكّل بهم المحسوبية وتضارب المصالح وانتدابات الغنيمة؟

نسألكم السيد وزير الاقتصاد والتخطيط، ماذا خططتم لحفظ كرامة الآلاف ممن أفنوا أعمارهم في تحصيل المعرفة، أصحاب الشهادات العليا المعطلين عن العمل وخاصة من طالت بطالتهم؟ كيف ستتعاملون مع هذا الملف الوطني الحارق؟

قد تكون الإجابة عجز الحكومة عن إيجاد مصادر تمويل كافية لتنفيذ المخطط، صارحوا الشعب ونوابه، عودوا إلى ما اقترحتم في 13 نوفمبر، هي مقترحات تضمن الترابط الوثيق بين قانون المالية ومخطط التنمية والميزان الاقتصادي طبقا لأحكام القانون الأساسي لميزانية فيفري 2019.

نذكركم بها للمرة الألف: تجريم التهرب الضريبي، فرض الخلاص الإلكتروني، دعم دور هيئة السوق المالية للتحفيز على الادخار، مراجعة مجلات الاستثمار والصرف والمياه، هيكلة الموانئ،

بعث بنك البريد التونسي، تشجيع التونسيين المقيمين بالخارج، المعاملة بالمثل في فرض التأشيرة في الفيزا.

ملاحظة أخيرة، وضعية 26 عامل حظيرة في قفصة تم طردهم تعسفيا بعد سنوات والدواعي واهية جدا، الرجاء حل هذه الوضعية.

المجالس المحلية والجهوية في قفصة على الأقل يا سيادة رئيس الجمهورية في حالة صدمة من الأوامر التي صدرت والتي اعتبروها دون تطلعاتهم في مستوى مجالات تدخلهم وخاصة في مستوى الرقابة المحلية والجهوية بالإضافة إلى المنحة غير المجزية. الرجاء مراجعة هذه الأوامر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا ونمرر الكلمة الآن إلى السيد هشام حسني غير منتمي، المقعد 217 والوقت المخصص له خمس دقائق.

السيد هشام حسني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

للأسف الشديد مرة أخرى نجتمع في جلسة عامة من أجل المصادقة على قرض إلى أن أصبح هذا المجلس ينعت بمجلس القروض والامتيازات لا غير قروض، قروض، حتى أن قلوبنا أصبحت موجوعة من ذلك لا بأس، اجلبوا لنا 28,000 مليار من القروض واجعلوها في جلسة واحدة لنصادق عليها مرة واحدة هكذا تؤلمنا قلوبنا مرة واحدة.

اليوم أصبحت نسبة القروض 35% من الميزانية وتبلغ 80.46% من الناتج الداخلي الخام، ماذا يقابل هذه النسبة من نمو؟ على الأقل حين نأخذ قرضا يجب أن تكون النسبة السنوية للقرض مناسبة على الأقل لنسبة النمو الحاصلة، لا أن تكون نسبة القروض مرتفعة عن نسبة النمو هذا ما سيجعلنا غارقين في المديونية والله أعلم كيف ستسدد الأجيال القادمة هذه الديون خاصة أن هذه القروض مؤجلة الآجال في الدفع.

عندما ننظر إلى هذه القروض نجد نفس العناوين دعم المؤسسات المتوسطة والصغرى منذ سنة 2011 وهذا العنوان يتكرر، هذه القروض التي تأتي لدعم المؤسسات لا أعلم هل الإشكالية في التمويل أم في الهيكلة؟ هل توجد مرافقة لهذه المؤسسات؟ لا أعتقد أن مشكلتها في التمويل فقط، بل أساسا في البيروقراطية المعقدة وفي فتح الأسواق.

سيدي الوزير، هل تعلم أن نسبة نجاح "les startups" هي 10% أي أن 90% منهم فاشلين، لماذا؟ هل مشكلتهم فقط في التمويل؟ لا، مشكلتهم في التعقيدات الإدارية، مشكلتهم أن السوق مغلق أمامهم، اليوم لا توجد لدينا دبلوماسية اقتصادية تفتح لنا الأسواق الجديدة لهؤلاء الباعثين الشبان إذا استمررنا بنفس المنهجية فستؤدي حتما إلى نفس النتائج ونعلم جميعا أن هذه النتائج فاشلة.

قلنا سابقا لا بد من إعادة هيكلة للحكومة، كفانا من هذه الوزارات المنفردة، كلما تشتت كلما فشلت، يجب أن تكون هناك أقطاب، اليوم وزارة الاقتصاد والتخطيط هي الدينامو الحقيقي للحكومة، هي الوزارة السيادية الأولى وهي التي تخطط للاقتصاد الوطني.

ننتظر مجلة الاستثمار أين هي؟ كل وزير يأتي يقول إنها مرت على مجلس وزاري وبحول الله عن قريب نحن ننتظر مجلة الاستثمار، أين مجلة الصرف؟ أين هي؟ قلنا إلغاء التراخيص، ولكن إلغاء التراخيص يتطلب قرارا سياسيا واضحا، حين نقول إلغاء التراخيص وتعويضها بكراس شروط مع المراقبة البعدية وليس المراقبة القبلية، أما إذا استمرت المراقبة القبلية فهي تعنى نفس شرط التراخيص وهذا هو المعمول به لا بأس، دعوهم يعملون ثم نراقبهم لاحقا وإذا لم يمتثلوا لكراس الشروط نسلط عليهم العقوبات، دعوا الناس تعمل، هذه الموارد التي لدينا والتي تقدر بنسبة 260 مليارا لو كانت المشاريع بعثت لكنا حولناها إلى مداخيل جبائية.

قلنا بأن الحل ليس في الترفيع في نسبة الضريبة، بل في توسيع قاعدة الضريبة، لقد رفعنا في نسبة الضريبة فأصبحت المؤسسات في صعوبات ثم أغلقت وبقينا نحن نقترض لنمنحهم دعما ثم نزيدهم في الضرائب ثم نكرر نفس الشيء، النتيجة صعوبات وتغلق المؤسسات أبوابها، هذا المنهج غير معقول.

السيد الوزير، نود الحصول على إجابة لهذه الأسئلة، هل هناك تصور؟ هل هناك استراتيجية للحكومة بخصوص الاقتصاد وبخصوص إنعاش المالية العمومية؟ نحن ننتظر وتعبنا بالفعل.

أعطيك مثالا، لدينا مشاريع عمومية معطلة مثل مشروع حلق الوادي، هذا المشروع الذي كانت كلفته 11 مليارا بلغ اليوم ما يقارب 20.200 مليارا، انظر الفرق، من أين سنجلب هذه الفروقات؟ سنلجأ إلى قرض جديد لكي نتمكن من تمويل هذا المشروع تحت عنوان "دعم ميزانية الدولة." هذه هي المشاكل الحقيقية ليست المشكلة في أن نجلب المال لنغلق به الفجوات، هذا ترقيع ليس حلا...

السيدة سوسن مبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا زميلي المحترم،

مساء الخير للجميع وإن شاء الله عيد مبارك لكل الحاضرين من السادة الزملاء والطاقم الوزاري وكافة المستشارين والإداريين والشعب التونسي.

نجدد الترحاب بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط، السيد سمير عبد الحفيظ وكافة الفريق المرافق له، مرحبا بكم.

ثم أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق والمقعد عدد 152 تفضل.

السيد معز الرياحي

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بكم سيدي الوزير والطاقم المرافق لكم،

كما يقال: "المال قوام الأعمال" بموجب هذه الاتفاقية سيقع تمويل القطاع الخاص بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة ويعتبر التمويل والدعم والتأهيل من شأنه دعم جهود الدولة في تبني خيارات المؤسسات الصغرى والمتوسطة كتوجه بديل لإحداث التنمية وتقوية النسيج الاقتصادي ودعم قدرات الاقتصاد الوطني، فهذه المؤسسات هي قوة دفع اقتصادية وفاعل أساسي في تحريك عجلة التنمية رغم كل التحديات الداخلية والخارجية فلابد للدولة من تعزيزه لإنعاش اقتصادنا ومعاضدته باقتصاد المعرفة للانتقال إلى مراحل متقدمة من التنمية، علما أن هذا القطاع يشكل العمود

الفقري لبعض الدول الأوروبية المتقدمة كإيطاليا التي تدعمه بشكل كلي فعلى، بلادنا دعم هذا القطاع للنهوض بقدرته التنافسية ولتقوية مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في إطار خطة استراتيجية تهدف إلى حفز النمو الاقتصادي عن طريق رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري.

أسأل سيدي الوزير، عن نصيب دائرتي تستور ومجاز الباب وقبلاط من ولاية باجة من برامج الوزارة في شتى المجالات.

أنتقل إلى نقطة ثانية وأتوجه بنداء إلى السيد وزير التجارة لتمكين وكلاء السوق من رخص استثنائية لجلب مادة البطاطا إلى سوق الجملة بمجاز الباب خاصة في هذه المرحلة الانتقالية وتجنيب فقدان هذه المادة الغذائية الأساسية مما أدى إلى رفع أسعارها بما يؤثر سلبا على جيب المواطن وخاصة الفئات الفقيرة كما هو الحال بسوق الجملة بمجاز الباب الذي يزود تستور وقبلاط ومجاز الباب إذ يكفي تمكينهم من هذه الرخص على المستوى الجهوي ولا ضرورة للرجوع إلى المركزي لتجنيب ضياع الوقت أو الترخيص للبلديات للقيام بهذا الإجراء كما تم ذلك في فترة كورونا.

ثالثا وأخيرا، أطلب من الدبلوماسية التونسية العمل على رفع قضية ثانية لدى المحكمة الجنائية الدولية ضد الكيان الصهيوني الذي يبيد أهلنا في غزة وفلسطين العربية المسلمة ومزيد دعم النضال الفلسطيني وشعب الجبارين في ظل هذا الصمت العالمي الرهيب والمتواطئ.

عاشت تونس حرة أبية أبد الدهر.

عاشت فلسطين.

وشكرا سيدتي الرئيسة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا زميلي المحترم، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم أحمد سعيداني عن كتلة الخط الوطني السيادي، له دقيقة واحدة والمقعد عدد 42 تفضل.

السيد أحمد سعيداني

شكرا،

بسم الله الرحمن الرحيم: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ" صدق الله العظيم.

بكل وضوح وببساطة في تونس إما أن نكون على قدر كلامنا أو نتكلم على قدرنا ونكف عن الشعارات حول السيادة الوطنية والتعويل على الذات لأن هذه الشعارات لأناس ماتوا بالرصاص ولسنا في مقام المزاح عندما يتعلق الأمر بالدولة وأدعو عموم الزملاء إلى إسقاط هذا القرض وكل القروض الأخرى حفاظا على ما تبقى من هيبة الدولة لأن المسألة أصبحت مسألة دولة تسول "مساسية وطلبة " وأمرها أصبح من قبيل المهزلة. شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عصام البحري الجابري عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق والمقعد عدد 91 تفضل.

السيد عصام البحري الجابري

شكرا السيدة الرئيسة،

تحية إلى السيد الوزير والوفد المرافق له وإن شاء الله عيدكم مبارك جميعا.

السيد الوزير، نحن الآن في إطار مناقشة قرض وتعلمون أن المشكلة ليست في القروض فأغلب القروض التي صادق عليها مجلس نواب الشعب هي قروض استثمارية وليست استهلاكية وأنتم أدرى أن المشكلة تكمن في التعقيدات الإدارية ولمعرفة كم تبلغ نسبة صرف القروض، يجب علينا بالفعل عقد جلسة في الحكومة لبحث كيفية صرف هذه القروض. نحن نعلم أنكم تبذلون مجهودات وتتوجهون إلى الممولين وتحصلون على قروض بشروط ميسرة بعد مجهودات كبيرة، ولكن أين المشكلة؟ المشكلة بالأساس في صرف هذه القروض في الاستثمار.

السيد الوزير، نحن كنواب ننقل الواقع الموجود ونرغب في دفع التنمية في كل الجهات وأعطيك مثالا في ولاية قابس، هناك 14 مليارا مخصصة للتنمية ولكنها لسنوات لم يصرف منها أي شيء عندما نذهب إلى الجهة ونسأل عن السبب يقولون بأن المركز لم يقم بإرسال الوثائق وعندما نأتي إلى المركز يبلغوننا أن الجهة لم ترسل الوثائق.

السيد الوزير، مداخلتي اليوم هي لطلب عقد جلسة عمل في ولاية قابس حتى نعرف أين تكمن المشكلة بالضبط؟ نحن بصفتنا نوابا نرغب في دفع عجلة التنمية في الجهات وبصورة تشاركية، إذا كان لدينا 14 مليارا وهناك العديد من المشاريع التنموية كيف نحل هذه المشكلة؟

المواطن يريد أن تكون المسائل على أرض الواقع وليس وعودا أو جلسات، بل مجهودات، نحن لا نعلم إلى حد الآن أسباب التعطيل في التنمية والمسألة لا تزال إلى الآن "va et vient" ، نحن نتابع ذلك بصفة تشاركية ونمارس دورنا التشريعي الرقابي بكل احترام وبكل سلاسة، لقد أبلغتك بالمشكل السيد الوزير، فكيف سيقع حله؟ لدينا مفترق طرقات" عين سلام" وقاعات متعددة الاختصاصات في شنني والعديد من المسالك، نحن نعبر عن إرادة المواطن في الجهات فهو يقول: "أنه لم يتغير أي شيء" ونحن نعلم أن هناك مجهودات كبيرة وسياسة عامة نريد تنفيذها في الجهات وخاصة في جهتي قابس.

السيد الوزير، نأمل أن ينفذ هذا المطلب لأنه في سنة 2023 لم تستفد جهة قابس بأي شيء بتعلة التعطيلات، نأمل في أقرب وقت ممكن عقد جلسة عمل لنعرف أين تكمن المشكلة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عماد الدين السديري عن كتلة صوت الجمهورية، له أربع دقائق والمقعد عدد 98، تفضل.

السيد عماد الدين السديري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بك السيد الوزير ومرحبا بالفريق المرافق لك.

بطبيعة الحال هذا القرض يندرج في خانة الديون ولا يسعني إلا أن أقول كما قال علي بن أبي طالب "الدين هم بالليل ومذلة بالنهار"

وبصراحة أصبحت هذه القروض سنة مؤكدة وربما من أهم الجلسات التي تعقد في الجلسات العامة بمجلس نواب الشعب هي من أجل القروض

النقد والانتقاد الموجهان إلى مجلس النواب يضعاننا بصراحة تحت الضغط وقد تمنينا أن تنطلق الحكومة وخاصة وزارتكم وزارة التخطيط ووزارة الاقتصاد في نماذج ومناويل تنمية جديدة من أجل القطع مع هذه القروض، نحن نعلم الضغط المسلط عليكم ولكننا نحن كأعضاء مجلس النواب في منتصف عهدتنا مطالبون بالتنسيق التام مع الحكومة ومع كل الوزارات وأن نقوم بثورة تشريعية من أجل البناء والإصلاح لأن عقلية التواكل هذه وعقلية الاعتماد على الغير لا يمكن أن نبني بها الدولة وإذا استمرت بطاقة المعالجة المجانية "الكرني الأبيض" وإعانة الشيخوخة وصندوق الإعانات وغيرها فلن يخلق في شعبنا وفي جيلنا إلا الكسل.

وبالتالي فإنها دعوة إلى الحكومة لأن تستنبط أفكارا جديدة من أجل العمل خاصة وأن كل الإخوة أعضاء مجلس نواب الشعب في العامين الماضيين كانوا مثالا للتفهم للضغوطات المسلطة على الحكومة رغم سعيهم التام إلى إيجاد تشريعات جديدة من شأنها أن تنهض بالتنمية وتدفع التشغيل وتعطي لكل ذي حق حقه ولكن الواقع يقول أن هناك طرفا مغيبا وهناك طرفا مهمشا وهو القطاع الخاص، رجال الأعمال الذين هم في رأيي ثلاثة أصناف، رجال أعمال استفادوا من النظام السابق وقربهم من النظام السابق ورجال أعمال خلقهم النظام السابق ورجال أعمال خلقوا ليكونوا رجال أعمال وبناة الدولة، هؤلاء يجب أن توجه لهم رسائل طمأنة، رسائل من أجل أن يكونوا مساهمين حتى لا يقع هذا الخوف والعزوف عن بعث المشاريع لأن الدولة بصراحة بمفردها لا تستطيع أن تبني وعلى هذا فلا بد أن توجه إليهم رسائل صادقة من سيادة رئيس الجمهورية من أجل البناء ومن أجل التشييد.

وأستغل فرصة أخرى، النواب يطورون في خطابهم السياسي وبعض الأطراف تتحدث عن الرمال المتحركة، أما نحن فالصخور الثابتة أعضاء مجلس النواب لأننا ترشحنا على الأفراد ولا أحد له فضل علينا. نحن جئنا لنبني الدولة ولسنا رمالا متحركة ضد نظام قيس سعيد، ولاؤنا لتونس، ولاؤنا لدولتنا ولكي نحافظ على هذه البلاد ولما نتآزر مع سيادة الرئيس فإنه من أجل تونس فقط وليس من أجل شخصه لأن لديه عناوين إيجابية، كما لدينا عليه مآخذ لدينا أيضا إيجابيات نود أن نسجلها له لأن تونس لا يمكن أن تبنى إلا بالتفاهم ولا يمكن أن تبنى إلا بالصدق.

وأدعو زملائي أعضاء مجلس النواب منذ الآن ونحن في شهر مارس وقد اتفقنا خلال إعداد ميزانية 2025 أن ننطلق في شهر مارس في تقديم مقترحاتنا من أجل الإعداد لميزانية 2026 التي أراها مهمة جدا ونقلة نوعية في تاريخ تونس. لا بد أن يكون لمجلس النواب فيها بصمة وأؤكد أن أعضاء مجلس النواب أحرار في كل ما يقولونه وصادقون في انتماءاتهم وكلهم جهد من أجل البناء الصادق لتونسنا التي لا يمكن لأحد أن يشكك في حبنا لها وأؤكدها للمرة الألف أنه لا ولاء إلا لتونس وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة عواطف الشنيتي غير منتمية، لها ثلاث دقائق والمقعد عدد 116 تفضلي.

السيدة عواطف الشنيتي

صباح الخير،

شكرا السيدة الرئيسة،

عيدكم مبارك زملائي الكرام،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وإطارات الوزارة،

السيد الوزير، هذا القرض رقم 5 مخصص للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، إذا حسبناها فهذا قرض من البنك الدولي لدعم المؤسسات الصغرى وتمويل من البنك الأوروبي للاستثمار هنا أيضا تمويل إيطالي يعني إذا حسبنا كل شيء سنجد 1500 مليار للمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

سيدي الوزير، نحن نأمل أن تفتح مؤسسات جديدة لندعمها، ولكن الحقيقة هي أن الدعم الذي نقدمه لن يكون دائما مستمرا وبكم أني من منطقة نائية بالشمال الغربي لم أر أية مؤسسة قد فتحت هناك ولا معمل ولا شيء، بل نتعرض دائما إلى العصى ولا يوجد سوى مصنع لأجنبي ألماني قام بكل شيء بمفرده، لذا عندما رأيت المعايير التي سيتم العمل بها قلت "tant mieux" لأنه يجب أن يكون هناك نساء ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار الاقتصاد الأخضر ولكن يا سيدي الوزير لا يمكن تطبيق هذه المعايير على أرض الواقع.

كان لدي فكرة حول كيفية جعل هذه الشركة أكثر نجاحا فهذا الأمر لا سبيل إليه ولكي يحصل على قرض يجب أن يقوم بتسديد كل مستحقات "CNSS" خاصة في فترة ما بعد جائحة كوفيد وبعد الحرب الأوكرانية والفقر الذي يعم العالم يمكن لمؤسسة صغيرة أن تقوم بتسديد القروض لـ "CNSS" لذلك أقول أن الدولة لا تمتلك استراتيجية حتى عندما تم تطبيق العفو الاجتماعي كان ذلك من شهر أكتوبر إلى شهر مارس، المشاكل والثورات دائما تحدث في فصل الشتاء وقد ذكرت ذلك إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية وطلبت أن يمدد في تسديد القروض ولكنه مدد ذلك إلى تاريخ 4 أفريل.

سيدي الوزير، أنتم تعتقدون دائما أننا ضدكم، أين مجلة الاستثمار؟ كما أن اللجان الجهوية للاستثمار لم تتغير منذ ثلاثين أو أربعين سنة نفس الأشخاص، إلى جانب الفشل الذريع هناك العديد من المسائل التي أود ذكرها مثل المخطط التنموي 2023-2025 لم نر منه أي شيء والآن سيأتي المخطط التنموي 2025-2030 في إطار المجالس المحلية، هل هناك استراتيجية في العمل التشاركي الذي ستقومون به؟

حقيقة سيدي الوزير، هناك 09% ستأخذه اللجنة الجديدة لدينا "BTS" و"BFPME" وكذلك البنك المركزي...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للأستاذة عواطف الشنيتي، تفضلي.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير، كما ذكرت لكم سيقع دعم هيئة جديدة بقيمة 3 مليارات من البنك المركزي، لماذا 3 مليارات؟ بإمكان هذا المبلغ أن يحل مشكلة، كما تحصلتم على قرابة 25 أو 26 مليارا من الاتحاد الأوروبي للمنتدى خاصة بالاستثمار؟ فيما ستخصصونها؟ خاصة أن الهيئات الجديدة وأنا لن أوافق عليها وحتى لو كنت سأصوت بنعم فسيكون ذلك على 28 مليارا الهيبة لكن لن أصوت على 23 مليارا

لإحداث هيئة جديدة وإدارات إضافية، أنا أرفض ذلك فهناك أشخاص يحتاجون إلى 10 ملايين يراها البعض مبلغ هين لكن هناك من تفتح له آفاق جديدة فقد تشتري لهم 4 أو5 نعاج لكي تساعدهم على العيش الكريم، لذا السيد الوزير نريد إجابة واضحة حول مسألة 3 مليارات.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم يوسف التومي عن كتلة الأحرار، له أربع دقائق والمقعد عدد 11 تفضل.

السيد يوسف التومي

شكرا سيدتي الرئيسة،

ومرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

اليوم في إطار مناقشة اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 25 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في إحداث خط تمويل لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي فإن هذا القرض السيد الوزير في إطار الإنعاش الاقتصادي نأمل أن يكون له تبعات وآثار إيجابية على المؤسسات الصغرى والمتوسطة لأننا اليوم نشهد أن البطالة عمت كل البلاد. نتمنى أن يكون الدعم المقدم لهذه المؤسسات ليس دعما متكررا، صحيح أن جائحة 2019 التي جعلت العديد من المؤسسات الصغرى والمتوسطة تطلب دعمها على الأقل لتوفير السيولة اللازمة لاستمرار عملها.

السيد الوزير، ينبغي أن تكون الأولوية للمؤسسات الوطنية التونسية ودعم المنتوج التونسي في إطار التعويل على الذات، نحتاج إلى دعم المنتوج التونسي والمؤسسات التونسية التي لديها مردودية على مستوى الانتعاشة الجبائية فهي التي تقوم بالسداد وتساهم في التشغيل وتتحمل كل الحمل.

السيد الوزير، أقترح إعطاء الأولوية لهذه القروض للمؤسسات الصغرى والمتوسطة أو حتى الأشخاص الطبيعيين ويجب إعطائهم امتيازات جبائية هامة، من يكونوا هؤلاء السيد الوزير؟ هم الأشخاص الذين يقومون بدعم القطاع التربوي ويبنون على المستوى التربوي، هناك أيضا مؤسسات في تونس وأشخاص طبيعيين يساهمون في موضوع التربية ويقومون ببناء معاهد ومدارس وهناك من يساهم في صيانة هذه المدارس، كما أن هناك مؤسسات تدعم قطاع الصحة من خلال شراء الآلات الطبية أو التكفل بعلاج بعض الحالات التي تتطلب أدوية باهظة جدا، كما أن هناك أشخاصا تدعم الحياة الثقافية من خلال المهرجانات، كما أن هناك مؤسسات تقوم بدعم الجمعيات الرياضية، لماذا لا يتم إدراج هذه المؤسسات في شروط الدعم بحيث يتم منحهم الأولوية؟

السيد الوزير، كان من الممكن أن نحدث مقترح قانون بالنسبة إلى موضوع الدعم الجبائي، يجب أن يكون دعما جبائيا هاما وحقيقيا لهذه المؤسسات التي تساهم على المستوى الوطني.

السيد الوزير، هناك طلب قدمناه نحن كأعضاء مجلس نواب الشعب حول الترفيع في الدعم الذي يمنح لبرامج التنمية الجهوية كما أن عددا هاما من نواب الجهات لكامل ولايات الجمهورية يطالبون بزيادة الدعم خاصة على مستوى "PRP" لأن لدينا العديد من الإشكاليات على مستوى جهاتنا سواء بالنسبة إلى مسألة الماء أو التطهير أو الطرقات وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة بسمة الهمامي عن كتلة لينتصر الشعب، لها أربع دقائق والمقعد عدد 110، تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا، صباح الخير جميعا،

نرحب بالسيد وزير التخطيط والاقتصاد وكل الإطارات المرافقة له،

تحتفل تونس يوم الأربعاء 9 أفريل بعيد شهدائنا، هؤلاء الذين سقطوا في ساحات المعارك دفاعا عن تونس وشعبها فكل 9 أفريل وتونس حرة مستقلة سيدة في أرضها رغم كيد الكائدين، المجد والخلود لكل شهداء تونس الذين نعلمهم ونعرفهم والذين لا نعرفهم.

نلتقي اليوم من أجل مناقشة اتفاقية القرض للمساهمة في إحداث خط تمويل لدعم المؤسسات الصغرى الغاية منها الإنعاش الاقتصادي خصوصا دعم السيولة ومساعدة المؤسسات المتضررة على الخروج من مخلفات جائحة كوفيد 2019 وضمان استقرارها المالي. كل العالم تأثر بجائحة كورونا وعدل بسرعة قصوى سياساته الداخلية واستثمر في موارده كما عدل سياساته الخارجية واستثمر في موارده وفرض فرصا جديدة للاستثمار وحماية اقتصاده.

الدولة التونسية وجب عليها أيضا أن تعدل من سياساتها الداخلية والخارجية وأن تكون لها بدائلها واستراتيجياتها وتستفيد من كل هاته الفرص ومن التداعيات الجيوسياسية والتحالفات الإقليمية والدولية ضامنة سيادتها واستقرارها وأيضا تخرج من بوتقة التحالفات القديمة منذ استقلال الدولة التونسية التي لم تخلف لنا إلا التبعية الاقتصادية.

الدولة التونسية تسعى إلى خلق مناخ اقتصادي بديل يضمن الإدماج الاقتصادي الاجتماعي وأن تحقق نموا حقيقيا بدل وضعية الكتل المالية الوهمية التي أثرت بدورها على الاستقرار المالي والاجتماعي للبلاد التونسية، فالمطلوب من هاته القروض هي ضمانة أن تذهب إلى مستحقيها حقيقة وبشكل عادل لأننا في الدولة التونسية لدينا اقتصاد العائلات، اقتصاد ريعي يوظف الدولة وموارادها واتفاقياتها لصالحه ويربط الاقتصاد التونسي بسياساته وبسياسات الدولة التي هي في حد ذاتها تهدد أمن الدولة التونسية واستقرارها.

نطلب توجيه كل هذه القروض إلى مستحقيها حقيقة، في سليانة ولايتي التي تعاني مشكلات كبيرة ولم تأخذ حظها كولاية لها مواردها لكن في التنمية لم تستغل مواردها لضمان التوزيع العادل لثرواتها ولتحقيق الثروة لأفرادها. لدينا 26 مؤسسة متوسطة وصغرى منها 12 مؤسسة تديرها النساء بعد جائحة كورونا لم يبق منها إلا ست مؤسسات تتنفس بصعوبة ومن بينها ثلاث مؤسسات تديرها النساء تحت ضغط البنك التونسي للتضامن الذي يقوم في حد ذاته بمنح القروض لكن بعد ذلك يمارس نوعا من الهرسلة والضغوطات على هذه المؤسسات.

نرجو أن توجه هذه القروض إلى مستحقيها ومنها هذه المؤسسات الصغرى في سليانة التي تعاني الأمرين من حيث السيولة وكذلك من الضغوط التي يمارسها بنك التضامن التونسي وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم مصطفى بو بكري عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق والمقعد عدد 71 تفضل.

السيد مصطفى بوبكري

شكرا رئيسة،

نرحب بالسيد الوزير وكامل الوفد المرافق له،

نتناول اليوم مشروع قانون في إحداث خط تمويل لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي، أود أن أفتح قوسا، حبذا لو نختار الألفاظ بدقة لأن مصطلح "الإنعاش" يوحي بالإحباط والتشاؤم، الإنعاش يعني أن الاقتصاد شبه ميت وكأن اقتصادنا في حالة ميؤوس منها فلنكن أكثر تفاؤلا ولنقل تحسين الاقتصاد أو دعم الاقتصاد أو تطوير الاقتصاد هذا من ناحية.

الكل يعلم أن المؤسسات الصغرى والمتوسطة تمثل حوالي 99% من النسيج الاقتصادي للبلاد ولما نكون على دراية بالمشاكل التي تعاني منها هذه المؤسسات ونرغب في إصلاحها ودعمها وتطوير هذا النسيج الاقتصادي الهام، فلا بد من تخطيط معمق واستراتيجية كاملة ونظرة استشرافية جديدة من حيث توفير التمويل لها ورفع العراقيل القديمة التي أوصلت هذه المؤسسات إلى ما هي عليه اليوم.

في رأيي يجب على المؤسسات البنكية والمالية أن تسهل أكثر عملية التمويل والدعم والمساندة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة حتى تتمكن من الوقوف مجددا على قدميها.

أيضا إعادة النظر في تصنيف مخاطر البنك المركزي " Risques Banque Centrale, Classement des Risques Banque Centrale" نحن نعلم أن كل هذه الشركات المتضررة لديها شيكات بدون رصيد وعليها مديونية ووضعت في قائمات المجمدين "congelés" وsolde débiteur" وهكذا لا يمكنها أن تتوصل بهذه القروض وبهذا التمويل.

أيضا أتطرق إلى الشأن الجهوي السيد الوزير، حضرتكم سيادتكم تقريبا الوزير الثالث أو الرابع بعد تركيز برلمان 2023 وقد تحدثنا في العديد من المناسبات تحت قبة هذا البرلمان أنه من الضروري أن تكون هناك مقاربة تنموية في ولاية تطاوين وكل الولايات الداخلية وتعزيز مجهود الاستثمار ودفع محرك التنمية واستشراف الآفاق الواعدة بهذه الجهات وتقليل نسبة البطالة ودفع الاستثمار.

السيد الوزير، ولاية تطاوين قادرة أن تكون قطبا اقتصاديا واعدا بفضل الموارد الطبيعية التي تحتويها وبفضل الإرادة لكننا بحاجة إلى إرادة حقيقية وتخطيط سليم، لكنه للأسف ليس موجودا وربما وليس في برنامجنا أو رؤيتنا المستقبلية أكثر من عشر رخص الجبس في تطاوين لم تستغل بعد منحت في وقت معين لأشخاص معينين ونعلم أن تطاوين تقريبا تحتل المرتبة الثانية عالميا ومن بين الأوائل في إنتاج الجبس.

في تطاوين نحن قادرون على خلق ثورة وثروة اقتصادية من خلال استغلال الجبس في الجهة، ولكن للأسف بهذه الاستراتيجية وبهذه المخططات الحالية لن ندعم اقتصادنا التونسي لذلك علينا أن نحاول بناء رؤية جديدة وشكرا.

السيد نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة فاطمة المسدي غير منتمية، لها ثلاث دقائق والمقعد عدد 164 تفضلي.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا،

كل عام وأنتم بخير زملائي،

أود أن أقول اليوم أن دورنا كبير جدا في مجلس نواب الشعب من أجل أن تكون تونس قوية ذات سيادة ومستقلة اقتصاديا وأود أن أوضح أنني لا أواجه أي مشكل مع أي زميل في مجلس النواب وبالنسبة لي أهم شيء هو العمل البرلماني وتقديم المقترحات التي لا نرغب في أن تتعطل داخل مجلس النواب ولا أجد أي كلمة أخرى أقولها سوى أنه يجب علينا أن نضع اليد في اليد من أجل إنجاح هذا العمل البرلماني ولكي ينجح هذا العمل البرلماني يجب على الحكومة أن تكون معنا وأن نضع اليد في اليد.

وأود أن أؤكد على وجود العديد من الإخلالات أولها غياب الشفافية في القرارات وفي كل ما هو موجود على الساحة السياسية، نشعر أن هناك نوعا من التعتيم إذ توجد العديد من القروض لكن هناك تعتيم حول كيفية صرفها والتصرف فيها وأود أن أشكر على الجهود الكبيرة التي بذلت في مسألة ترحيل المهاجرين غير النظاميين لكن هذا الجهد يظل منقوصا لأنه لا يجب أن نكتفي بإخلاء المخيمات، بل يجب أن نقوم بالترحيل.

وأمر الآن إلى اتفاقية القرض بين تونس والوكالة الفرنسية للتنمية قبل أن أبدأ الحديث عنها أود أن أطرح سؤالا وجها على السيد وزير الاقتصاد، أود منكم إجابة صريحة قبل أن نتحدث عن القرض، هل هناك انعكاسات اقتصادية بعد الإجراءات التي اتخذها ترامب في الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد التونسي؟

أود أن أعرف، هل أعددتم أنفسكم كمخطط استراتيجي لكي لا يزداد الاقتصاد التونسي انهيارا؟ لأننا حين نقول "إنعاش اقتصادي" فهذا يعني أن الاقتصاد ينهار.

اليوم هذه الاتفاقية رغم أنها تتضمن العديد من الشروط المالية الميسرة ومدة السداد تمتد إلى عشرين سنة منها خمس سنوات إمهال وهي اتفاقية ليست سيئة، لكن أود أن أؤكد أن الشركات الصغرى والمتوسطة التي هي ركيزة الاقتصاد التونسي تمثل 90% من إجمالي الشركات في البلاد وتوفر حوالي 80% من فرص العمل ولكن رغم ذلك فإن واقعها هش لأنها لا تستطيع تجاوز حصتها من التمويلات البنكية التي لا تتعدى 15% في حين تفرض عليها نسبة فائدة مرتفعة تتراوح بين 11% و14.%

لهذا السبب أود أن أقول إنه في ولاية صفاقس التي تعتبر قطبا اقتصاديا شهدنا في سنة 2024 إغلاق 28 موقعا صناعيا من إجمالي 41 وذلك يعني...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للزميلة تفضلي.

السيدة فاطمة المسدي

وذلك يعني أنه يمثل 68% من إجمالي الإغلاقات وهو وضع مقلق ترك آثارا سلبية على سوق العمل.

أود أن أعرف منكم سيدي الوزير، هل ستستفيد من هذه القروض المجمعات الكبرى؟ لأنكم تعرفون أن المجمعات الكبرى تملك العديد من الشركات الصغرى التي توزع بينها هذه القروض ونحن نريد الشفافية حتى يتمتع بها أيضا الشركات الموجودة في صفاقس وغيرها من الجهات وليس فقط في العاصمة تونس ولا نرغب في أن تستفيد منها فقط شركات المناولة لأن هذه الشركات كأنك تدخل من باب وتخرج من باب آخر. نحن نريد القضاء على شركات المناولة، نرجو منكم أخذ ذلك بعين الاعتبار.

وأخيرا نطالب بالشفافية في التمويل وأن تزودونا بتقارير دورية حول نتائج توظيف هذا القرض وتأثيره على أوضاع الشركات وشكرا.

السيد نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عبد الرزاق عويدات عن كتلة الخط الوطني السيادي، له خمس دقائق والمقعد عدد 43 تفضل.

السيد عبد الرزاق عويدات

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له،

تحية لكل الزملاء،

قبل الحديث في موضوع القرض، أود أولا أن أقدم وأوجه التحية لغزة وسكانها، أوجه التحية للمقاومة الباسلة الصامدة في فلسطين وفي غزة تحديدا ونقول أيضا أن الحرب على غزة وهذه الإبادة الجماعية التي تتعرض لها غزة هي حجة ودليل على أن الشعب الفلسطيني هو حقا شعب الجبارين وعلى أن الاعتداء على غزة هو مؤامرة الرأسمالية العالمية بأيادي صهيونية وأن لا سبيل لحفظ الأرض والعرض إلا بالمقاومة بل لا سبيل للبقاء إلا بالمقاومة.

كذلك الحرب على غزة هي دليل وحجة على عجز العرب، عار علينا نحن العرب، أكثر من 400 مليون عربي عاجزون عن تقديم شربة ماء أو رغيف خبز لطفل فلسطيني في غزة.

كذلك هذه الحرب حجة ودليل على عجز المسلمين أكثر من مليار و500 مليون نسمة مسلم عاجزون عن فرض الضغط على المنتظم الدولي من أجل إيقاف الإبادة الجماعية في غزة. ثم هذه أيضا حجة ودليل على المنظمات العالمية فأي معنى وأي دور لمنظمة الأمم المتحدة والإبادة الجماعية تحت أعينها والتهجير القسري تحت أعينها وهي غير قادرة على فرض قراراتها وإلزام العدو بالقرارات الأممية.

أي معنى وأي دور لمنظمة الصحة العالمية والأطفال يقتلون والأطفال يذبحون ويعدمون في سن 14 سنة، أعدموا طفل، مستشفيات تقصف ومسعفون يقتلون ومنظمة الصحة العالمية غير قادرة أن تتخذ موقفا أو أن تصدّ عن الصحة العالمية التي ترعاها.

أي دور وأي معنى لليونيسف والأطفال يذبحون ويحرمون من حق الغذاء ومن حق الحليب ومن حق الماء ومن حق الدواء؟ أي معنى وأي دور بقي لهم؟

أي معنى وأي دور بقي للمنظمات والجمعيات الحقوقية في العالم وحق الحياة يحرم منه الطفل الفلسطيني وحق الغذاء يحرم منه شعب كامل وحق الدواء يحرم منه شعب كامل.

أي معنى لهذه المنظمات وهذه الجمعيات والذي يصدر موقفا في البلدان التي تدعي الحرية، يصدر موقفا لصالح فلسطين أو دعما للمقاومة في فلسطين، يسجنون ويحرمون من أعمالهم وربما يطردون حتى من البلاد أو قد يحرمون حتى من جنسياتهم لا لشيء إلا لأنهم دعموا المقاومة في فلسطين.

فأي معنى لحرية التعبير وحرية القول وحرية التفكير وحرية الصحافة في هذه البلدان التي تدّعي الحرية وتدعي الديمقراطية؟

عاشت المقاومة، لا سبيل للنجاح وللتصدي وللبقاء إلا بالمقاومة فتحية للمقاومة وتحية لكل من ناصر المقاومة في أنحاء العالم كله سواء بالسلاح أو بالقول أو بالتظاهر.

بالنسبة إلى هذا القرض نحن في الخط الوطني السيادي وبالنسبة لي في حركة الشعب نعتمد قاعدة الموافقة على القروض التي تدعم الاستثمار والتي تتجه إلى الاستثمار ولكن نرفض القروض التي تتجه إلى الاستهلاك، هذه القاعدة العامة ونعمل بهذه القاعدة تقريبا في كل القروض التي مرت على مجلس النواب، لكن بالنسبة إلى هذا القرض لدي بعض الملاحظات:

الملاحظة الأولى هي فيما يتعلق بالتقييم وتقييم القروض السابقة في مجال التمويل للشركات الصغرى والمتوسطة وكذلك توجيه الاستثمار لهذه الشركات.

لدينا مشاكل بيئية، لدينا مشاكل في المواد الإنشائية...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للسيد الزميل المحترم عبد الرزاق عويدات.

السيد عبد الرزاق عويدات

لدينا مشاكل في البيئة لدينا ركام من الخردة، من المواد التي تم التخلي عنها سواء في المؤسسات الخاصة أو العامة ويمكن تحويلها إلى الفولاذ ويمكن إعادة رسكلتها.

لدينا إشكال في تثمين النفايات، لدينا إشكال في حماية البيئة من فضلات البناء والتي يمكن أيضا رسكلتها واستعمالها سواء في مجال الطرقات أو في مجالات أخرى.

لماذا لا نوجه هذه القروض إلى الشركات التي تستثمر في هذه المجالات التي تفيد من الناحية الاجتماعية وتفيد من الناحية الاقتصادية؟ وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم لطفي الهمامي عن كتلة الأمانة والعمل له دقيقتان، المقعد عدد 181 تفضل.

السيد لطفي الهمامي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

بادئ ذي بدء، أريد أن أترحم على الطفلة زينب الترخاني من معتمدية العمران الأعلى والتي قتلت بدون ذنب وأتقدّم لعائلتها بأحر التعازي، كما أطلب من السلطات الإحاطة بعائلة الفقيدة نفسيا وماديا.

السيد الوزير، إن عدد القروض الموجهة للاستثمار أكثر من عدد القروض الموجهة إلى دعم ميزانية الدولة ولكن في الحقيقة حجم

القروض الموجهة إلى دعم ميزانية الدولة يمثل 83% من حجم كل القروض يعني أسوأ مديونية على الإطلاق. فقروض الاستثمار تخلق الثروة وتحرك عجلة الاقتصاد وبالتالي يمكن استرجاع أصل الدين وفوائده، أما القروض الموجهة إلى دعم الميزانية فلا يمكن استرجاع أصل الدين ولا فوائده فهي شديدة الخطورة.

أيضا، لا بد من الاطلاع على محتوى هذه القروض من خلال توفير ملاحق تفسر الدين، الملاحق شديدة الأهمية وأهم من ورقة الاتفاقية التي تقدم لنواب مجلس الشعب التي تتضمن فصلا أو فصلين للمصادقة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمد أمين الورغي عن كتلة صوت الجمهورية له سبع دقائق والمقعد عدد 99. تفضل.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا السيدة الرئيسة،

في البداية نرحب بالسيد الوزير والإطارات المرافقة له،

اليوم لدينا قرض بـ 80 مليون أورو من أجل الإنعاش الاقتصادي وأنا أريد السيد الوزير أن أركز على هذه النقطة.

السيد الوزير، تقريبا حضورك في المجلس أصبح مخصصا فقط لتمرير القروض في حين نعتقد أن الإنعاش الاقتصادي اليوم في تونس لا يقف على 80 مليون أورو، بل هناك أشياء أعمق من هذا وتقريبا أنتم كوزارة الاقتصاد والتخطيط فسرتم في الصفحة 9 من التقرير الذي وصلنا " كما تفسر هذه الأوضاع بعديد العوامل الأخرى على غرار تراجع مؤشر مناخ الأعمال، تعقد الإجراءات الإدارية، الفساد، صعوبة النفاذ إلى التمويلات، الإخلال بالمنافسة، ضعف البنية التحتية واللوجستية، ضعف نجاعة منظومة الاستثمار، محدودية رقمنة الخدمات الإدارية، ضعف النفاذ إلى السوق من جراء كراسات الشروط، مساهمة منظومة التراخيص في إضعاف الاقتصاد الريعي وضعف ثقافة ريادة الأعمال".

تقريبا هذه الجملة تلخص الوضع العام في تونس يعني المناخ الاقتصادي وقد أصبحنا غير جذابين للاستثمار الأجنبي، هل نفرح عندما نرى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط يجلس مع مؤسسة ألمانية لكي تشغل 500 شخص؟ أنا أقول للأسف وصلنا إلى درجة أن يستقبل وزير الاقتصاد والتخطيط في الدولة التونسية بمؤسسة لكي تشغل 500 شخص وكأنه إنجاز كبير سيصبح حديث الصحف التونسية.

السيد الوزير، للأسف أطلب منك التجول وسط العاصمة والاطلاع على المناخ الاقتصادي ومعاناة التجار، تقريبا محلاتنا أصبحت فارغة مغلقة، لا أحد يرغب اليوم في ممارسة أي نوع من التجارة حتى من يملك الأموال لا يعرف في ماذا سيستثمرها لأن المناخ لا يؤدي إلا إلى الإفلاس.

اليوم من يفتح مشروعا يبقى ينتظر أربع أو خمس سنوات للموافقة على العداد الكهربائي أو يشغّل 5000 أو 6000 شخصا ثم يجد نفسه في وجه منافسين بطريقة غير شرعية.

السيد الوزير، صحيح أن هناك مشكلة تمويل ومشكلة في البنوك ولكن كان من الأجدر قبل أن نناقش هذا القرض بـ 80 مليون أورو نناقش مجلة الاستثمار حيث ذكرتم أن في الثلاثي الأول من سنة 2025 ستكون موجودة في مجلس نواب الشعب وإلى اليوم لم نر منها أي نسخة.

مجلة الصرف بالصيغة الحالية ستؤدي إلى السجن، اليوم يعني من سيحاول العمل عن طريق مشروع أجنبي سيجد مناخا يؤدي فقط إلى الإفلاس، نحن نضع الأموال في مناخ يؤدي إلى الإفلاس وهذا لا معنى له. عندما تقول أنك ستنقذ الشركات التي تعرضت لأزمات جراء كوفيد جميعها مصنفة 4 و3 و5 في البنك المركزي في حين أنك ذكرت المصنفين فقط من صنف 1 و2 وصنف 4 و5 ما هو حلهم؟

ماذا فعلنا السيد الوزير في البيروقراطية اليوم؟ ومن المفروض أن هناك قانونا في سنة 2004 ينص على فتح شركات "Online" ثم تكمل بقية الأوراق لكن لفتح شركة في تونس تبقى شهرا تقريبا، هناك من فتح "Free Zone" شركات فتحت في ساعة، هناك من يعمل عبر دبلوماسيتها في تونس وفي عديد البلدان لكي تستقطب المستثمرين لكي يفتحوا مشاريعهم في بلدانهم وفي تونس تقريبا الدبلوماسية غائبة في هذا المجال، إذ لا نرى شركات أجنبية وسنويا نغير المنوال الجبائي للشركات، لا يوجد استقرار جبائي، في تونس تقريبا أصبح المواطن لا يعرف كيف يجاري الوضع الاقتصادي. عوض أن نسهل عليهم بيروقراطيا نغلق عليهم بيروقراطيا ونضعهم في مناخ خالي من المنافسة وسوق موازية تنافسك لا يدفع فيها شيئا ثم نضع إجراءات جبائية متغيّرة كل سنة.

الشركات الأجنبية اليوم في تونس ليست في وضعية تجعلها متكافئة مع الشركات المنتصبة وتعمل في نفس المجال وقادرين على جلب العملة الصعبة للبلاد وقادرين على خلق مواطن شغل قارة على طول السنة.

اليوم الصناعي يدفع مثل التاجر وفي اعتقادي أن هذا غير معقول. حقيقة هناك عدة مشاكل السيد الوزير ومثلما قلت القرض واضح أنه موجه من أجل الإنعاش الاقتصادي فقط نطلب من البنوك أن يعلموا به الشركات وتكون هناك عملية إشهار لأن هناك قروض سابقة صارت وخطوط تمويل ولا يكون عامل البنك على علم به ولا يعرف حتى كيف يستنفع به بالتالي فلتكن هناك عملية إشهار على الأقل وينتفع المواطن بالـ 80 مليون أورو لكي ننعش الاقتصاد قليلا.

نقطة أخرى متى سنجد مجلة الصرف ومجلة الاستثمار موجودين في مجلس نواب الشعب؟ إذا امتنعتم عن إنجازها فحن نملك كفاءات قادرة على تقديم مبادرة تشريعية في هذا المجال وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم ظافر الصغيري غير منتمي، له أربع دقائق والمقعد ضد 120. تفضل.

السيد ظافر الصغيري

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا السيد الوزير،

مرحبا بكافة الزملاء،

في الحقيقة أستسمحكم في الحديث خارج جدول الأعمال لأن ما يجري من أحداث في الشرق الأوسط في غزة لا يمكن التغاضي عنه.

نتابع جميعا المجازر التي تحدث والإبادة الجماعية كاملة الأركان مثلما عرفها القانون الدولي وما يجري على أرض غزة في الحقيقة تجاوز ذلك بكثير. القتل، قتل الحياة وتدمير مروع وشامل للشعب الفلسطيني، ما لا أريد التوصيف أكثر لأن الجميع على دراية به وآخره المجزرة التي جدت صباح اليوم للصحافيين حيث تم قصف خيمة للصحفيين واشتعلت النيران في الصحفيين وهم أحياء وكل هذا يمرر على المباشر على شاشات التلفاز في ظل صمت مطبق لنظامنا العربي والمنتظم الدولي وهو أمر لا نظن أن بلادنا ترضى به أو أنها تكون جزء منه.

تونس، ثورة 17 ديسمبر 2010 التي رفعت شعار "الشعب يريد تحرير فلسطين" تونس التي عبرت قيادتها السياسية عن تشبثها بحقوق الشعب الفلسطيني على كامل أرضه وهي حقوق غير قابلة للتصرف أو التفريط. تونس التي اكتوت أكثر من مرة بغدر الكيان الغاصب، يمكننا نحن كشعب وكسلطة سياسية المبادرة الفورية باتخاذ إجراءات ملموسة نعبر من خلالها المنتظم العربي والإقليمي والدولي عن أننا ضد التقتيل وضد الإبادة الجماعية ويستشعر من خلالها إخوتنا في أرض الرباط أننا نبذل قصارى جهدنا لنجدتهم ولسنا من بائعي الكلام.

أنا أدعو السيد وزير الخارجية أن يدعو سفراء الدول الضالعة في دعم الكيان الصهيوني وآخرها دولة المجر التي استقبلت زعيم الصهاينة في خرق لقرار المحكمة الدولية لإبلاغهم إدانة الشعب التونسي لوقوفهم المجاني وغير الإنساني إلى جانب المعتدي الصهيوني وإدانة صمتهم عن المجازر المرتكبة بحق الأطفال والنساء العزل وعن سياسة التجويع المروعة بحق سكان غزة وأن هذا التواطؤ له تداعيات خطيرة على العلاقات الدولية وعلى السلم عامة لما يخلفه من احتقان وضغينة بين الشعوب.

أنا أدعو السيد وزير الخارجية إلى توظيف العلاقات المميزة مع الشقيقة مصر وحثّها على المبادرة لفك الحصار المطبق على القطاع، ليس من أجل تمرير السلاح ولا إسناد المقاومة رغم شرعية هذا المطلب لكن أضعف الإيمان هو فك الحصار الغذائي عن أهل غزة وتمرير الدواء والغذاء والأكفان التي تليق بالشهداء والضحايا. ونقدر أن ذلك ممكن ما توفرت الإرادة والشعور بالمسؤولية التاريخية تجاه شعبنا بغزة وهو ما يرفع قدر مصر ومكانتها لدى العرب وكل العالم.

أنا أدعو السيد وزير الخارجية إلى توظيف كل الخبرة الدبلوماسية التونسية لإطلاق المبادرات الدولية الضاغطة على الاحتلال ومحاصرته سياسيا واقتصاديا وتدفيعه فاتورة خرقه للقانون الدولي ودوسه على كل المبادئ الإنسانية.

هذه بعض المقترحات التي نستحضرها لكن الحقيقة ما يحز في نفسي أن في الصباح تم تلاوة بيان صدر باسم المجلس ويدعو فيه برلمانات العالم للتعاطف والتضامن مع الشعب الفلسطيني في حين أن البرلمان التونسي غائب اليوم عن اجتماعات البرلمان الدولي في أذربيجان، هذه فضيحة دولة أن لا يكون لدينا ممثلين في البرلمان الدولي اليوم...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، من خلال كل الزملاء وباسم كل السادة الزملاء ومجلس نواب الشعب رئاسة ومكتبا وكل الهياكل، أضم صوتي إلى صوتكم جميعا وأوجه تحية إكبار وإجلال إلى المقاومة الفلسطينية الصامدة بكل فصائلها. كذلك إلى نضالات الشعب الفلسطيني الصامد الباسل على أرضه من أجل افتكاك حقه في الوجود والحياة فكل التقدير لهذا الشعب العظيم الذي يقدم دروسا للإنسانية جمعاء في حبه لوطنه والتمسك بأرضه.

ثم أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم وليد الحاجي عن كتلة الأحرار، له أربعة عشرة دقيقة والمقعد 37. تفضل.

السيد وليد الحاجي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له وتحية لكافة الحضور،

السيدة الرئيسة، أذكر بمطلب كنت قد قدمته أو طالبت به من خلال هذا الموقع وهو تكوين لجنة برلمانية لمتابعة كل المشاريع التي صادق عليها هذا البرلمان.

من حقنا كنواب شعب الاطلاع على مدى سير الاتفاقيات التي صادق عليها هذا البرلمان، أين وصلت الأموال التي صادقنا عليها ومشاريع القروض في جميع القطاعات، أين وصل تنفيذها؟

وعلى رئيس الحكومة وأفراد الحكومة اجابتنا أولا حول تكوين هذه اللجنة التي ستكون مهمتها متابعة هذه المشاريع أو الاتفاقيات ومعرفة مدى تطور هذه الاتفاقيات، إذن هذا المطلب الأول وعلى الحكومة طبعا أن تقدم توضيحات فمن حق الشعب أن يطلع ونحن هنا ننوب كافة الشعب.

السيد الوزير، بخصوص هذه الاتفاقية اتفاقية القرض لن ينتفع بها مواطنو حاجب العيون والعلا لماذا؟ لأنه لا يوجد بها مؤسسات صغرى ولا متوسطة ولا مؤسسات كبرى وبطبيعة الحال هنا سأتطرق إلى العديد من المواضيع في ولاية القيروان وخاصة في معتمدية العلا ومعتمدية حاجب العيون اللتين أنوبهما.

موضوع الشباب العاطل عن العمل سواء المتخرجين أو غير المتخرجين، في القيروان السيد الوزير وفي بعض المعتمديات تحديدا التي تتواجد فيها أراضي على ملك الدولة، معتمدية حاجب العيون، معتمدية السبيخة، معتمدية الشبيكة، معتمدية نصر الله ومعتمدية منزل مهيري منذ أربع سنوات يتم إسناد مقاسم فلاحية على أساس برنامج تنموي كبير تقريبا 132 شابا يتحصلون على مقاسم فلاحية ولكن للأسف إلى يومنا هذا لم يتم إسناد حتى مقسم إلا بالكلمة وبالاسم.

وبالتالي هذا مشروع تنموي مبتور وأراضي غير مهيكلة تم إسنادها إلى 132 شابا ولكن للأسف إلى حد هذه اللحظة فعليا وواقعيا لم ينطلق أي شاب في الأشغال في حاجب العيون بين خمسة وعشرة هكتارات يتم إسنادها، ولو في الأربع سنوات هؤلاء الشبان قدموا المعاليم المطلوبة منهم لتحصلوا على عقود الكراء وقاموا بتسوية الوضعية العقارية والإدارية لأن هناك مشاكل ولم تنطلق بالتالي هذه مشاريع وهمية بالنسبة لي كنائب شعب لأنه على أرض الواقع لم يتم الانطلاق وبالتالي لا يمكننا الحديث عن تنمية خاصة بالشباب العاطل عن العمل.

السيد الوزير، عن طريقك أطالب بفض هذا الإشكال إداريا وعقاريا ثم لما لا تقديم مساعدات لهؤلاء الشبان سواء في شكل منح أو قروض لأن الهدف من تقديم هذا المشروع السيد الوزير والسادة الحضور هو أولا استثمار هذه الأراضي المهملة ثم انتشال الشباب

العاطل عن العمل من البطالة وتحريك عجلة التنمية في جهة القيروان خاصة وأن ولاية القيروان هي جهة فلاحية بامتياز، نحن لسنا جهة صناعية صحيح فيها مناطق صناعية ولكن لا ترتقي إلى أن تكون ولاية صناعية فهي ولاية تقوم أساسا على الفلاحة.

السيد الوزير، رجاء أنا أطالب بحل هذا الإشكال لجميع شباب القيروان وخاصة 30 شابا من أبناء حاجب العيون الذين تم إسنادهم 30 مقسما في هنشير "منشيكور" أراضي دولة غير مهيكلة.

عندما نتحدث عن الفلاحة في القيروان نتحدث عن مناطق سقوية وعن مسالك فلاحية. سأقدم مثالا السيد الوزير، عندما نجد منطقة سقوية تسمى "رحيمة اثنين" بئر عميقة بعمق 600 أو 700 متر قائمة منذ 2012 وتكلف الدولة أموالا طائلة لكهربتها، تقريبا 65 هكتارا لأكثر من 100 فلاح إلى اليوم الماء موجود والكهرباء أيضا ولكن للأسف بسبب تعطيل المشروع من قبل بعض المواطنين الذين يبلغ عددهم اثنان أو ثلاثة تستجيب لهم الدولة ولا تطبق القانون على هؤلاء حتى ينتفع أكثر من 100 فلاح بـ 65 هكتار ولا يتمتعون إلى يومنا هذا وهم قادرون على خلق تنمية.

نحن لا نطالب بالانطلاق من النقطة الصفر، نحن نطالب بتكملة مد شبكة قنوات الري في هذه المنطقة "رحيمة اثنين" وهنا يمكننا الحديث عن تنمية جزئية في هذه المنطقة، للأسف يجب على الدولة اليوم أن تتحرك وكل انسان سيعطل هذا المشروع يجب أن تقدم به الدولة قضية وأنا شخصيا سأقدم به قضية وعلى الدولة أن تفرض قوة القانون، قوة القانون يجب فرضها في هذا المجال.

السيد الوزير، أتحدث عن منطقة سقوية في منطقة السودان من عمادة السرجة في حاجب العيون، المنطقة موجودة والبئر موجودة لم يتم مدها بقنوات الري على امتداد 50 هكتار، للأسف البئر موجودة مثلما ذكرنا لن ننطلق من النقطة صفر من بوسعه توفير آلة لسقي أرضه فيها وهي منطقة فقيرة جدا منطقة السودان وبالتالي نطالب باستكمال هذه المنطقة حتى نحرك عجلة التنمية في هذه المنطقة والمطلب هنا هو استكمال مد أنابيب أو شبكة قنوات الري وكهربتها للنهوض بهذه المنطقة أو المنطقة المنكوبة.

السيد الوزير، لا بد من وضع برنامج تنموي حسب خصوصية جهتنا، منطقتان فلاحيتان من حاجب العيون وهي أولاد جمال من عمادة المنار وأولاد بالهادي العكارمة من عمادة واد الحجل مسلك فلاحي في أولاد جمال بطول 8 كيلومتر.

هذا المسلك سيؤدي دورين أولا سيربط معتمدية حاجب العيون بمعتمدية جلمة وهناك علاقة فلاحية بين المعتمديتان، هذا الطريق تقريبا من الطرقات القلائل والمسالك الفلاحية القلائل التي لم تنجز إلى حد اليوم وهي منطقة فلاحية بامتياز. هذا الطريق خصصته بسؤال كتابي أول وسؤال كتابي ثاني قالوا أنه في دراسة الجدوى الاقتصادية لأنه لا يضم عددا كبيرا من السكان.

السيد الوزير، هذا الطريق مهم جدا ولا بد أن يتم إنجازه لسببين لأن هذه المنطقة فيها إنتاج فلاحي غزير وسيربط معتمدية جلمة ثم لفك العزلة عن المتساكنين لأن التلاميذ يمتنعون عن الذهاب إلى المدارس عند نزول الأمطار.

ثم نمر إلى المسلك الفلاحي أولاد بالهادي أو العكارمة، هذا مسلك فلاحي لم ينجز وهو في حاجة للإنجاز لأهميته أو لأهمية الحركية الاقتصادية في هذه المنطقة وهو تقريبا على طول 3 كيلومتر.

معتمدية أخرى نمثلها السيد الوزير وهي معتمدية العلا، لا أظن أن هناك من لا يعرف هذه المعتمدية والمأساة أو البؤس الذي تعيشه هذه المنطقة على جميع الجهات سواء على مستوى التنمية الاقتصادية أو على مستوى الخدمات الإدارية. سيادة رئيس الجمهورية قيس سعيد زارها في مناسبتين ولكن للأسف دون جدوى على الأقل إلى حد الآن مخرجات هذه الزيارة غير موجودة على أرض الواقع وسأستغل الفرصة ونذكر أن معتمدية العلا من المعتمديات القلائل التي فيها صفر منطقة سقوية على امتداد وشساعة الأراضي الفلاحية.

معتمدية العلا في حاجة إلى إحياء القطاع الفلاحي هذا من جهة، على مستوى المسالك الفلاحية السيد الوزير هناك عدة مسالك فلاحية في حاجة للإنجاز وما يزيد الطين بلة منذ أكثر من عشر سنوات تقريبا يتم إغلاق الإدارة المحلية للتجهيز. على الأقل في ظل أن الدولة غير قادرة على القيام أو تعبيد كل الطرقات والمسالك الفلاحية توفير آلة "gradiaire" لكي تقوم بتسريح أو فتح هذه المسالك الفلاحية خاصة بعد نزول الأمطار.

أوجه سؤالا كتابيا إلى الوزارة المعنية بفتح إدارة التجهيز فيكون سبب غلق الإدارة هو تقاعد الموظفين، هل يعقل في سنة 2024 في معتمدية العلا يتم غلق مؤسسة بسبب تقاعد الموظفين؟ هنا أطالب بإعادة فتح الإدارة المحلية للتجهيز وتوفير موظفين أو ثلاثة موظفين وهذا حق أهالي العلا، لا بد من إعادة فتح هذه الإدارة.

أوجه خطابي إلى السيد الرئيس ونقول له أن معتمدية العلا إضافة إلى إدارة التجهيز المغلقة فلا يوجد فيها إدارة محلية للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ولا إدارة محلية للشركة التونسية للكهرباء والغاز وبالتالي لكي يفض المواطن مشاكله يضطر إلى التنقل إلى معتمدية أخرى أو إلى القيروان المدينة يسوي فاتورة الكهرباء أو فاتورة الماء إلى غير ذلك.

معتمدية العلا لا يوجد فيها تطهير إلى يومنا هذا، هنا المسؤولين مطالبين بالنزول على أرض الميدان لحل المشكل العقاري أو المشكل الذي يحول دون توفير قطعة أرض لإحداث محطة تطهير.

إذن هذه المعتمدية المفقرة جدا والمهمشة جدا التي لا أعرف لما أطلق عليها اسم معتمدية والحال أن فيها إدارة أو إثنين للأسف لا بد من استكمال كل الخدمات الإدارية هنا حتى يصح تسمية معتمدية العلا.

السيد الوزير، نذكر بالفصل 16 في فقرته الأولى من الدستور "ثروات الوطن ملك للشعب التونسي وعلى الدولة أن تعمل على توزيع عائداتها على أساس العدل والإنصاف بين المواطنين في كل الجهات". إذن هنا ولاية القيروان في حاجة إلى منوال تنموي كبير وأنا طالبت به من هذا المنبر في عديد المناسبات، ولاية القيروان هي ولاية فلاحية بامتياز، رجاء النظر إليها خاصة وأنها في آخر الترتيب تقريبا بعدها القصرين كولاية مهمشة ومفقرة أيضا.

هذا حقنا بالدستور، هذا حقنا في إطار التوزيع العادل للثروة، رجاء منكم نعرف أن هناك مجهودات كبيرة وأن ظروف الدولة وإمكانياتها محدودة، ولكن لا بد من تظافر الجهود ولا بد من إعطاء الأولويات لولاية القيروان ولمعتمدية العلاء ومعتمدية حاجب العيون.

ننتظر إنجازات فعلية، ننتظر تحسين الخدمات الإدارية والفلاحية إلى غير ذلك، وفقكم الله في أعمالكم ورحم الله كل شهداء فلسطين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم نجيب العكرمي عن كتلة لينتصر الشعب، له أربع دقائق والمقعد عدد 205 تفضل.

السيد نجيب العكرمي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالحضور الكريم،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط،

المجد والخلود لشهداء المقاومة المسلحة في فلسطين وغزة واليمن والعزة لأبطال الحرية في وطننا العربي وتحية إكبار لكل أحرار العالم دفاعا عن الحق الفلسطيني في تحرير كامل أراضيه.

السيد الوزير، الخيارات الاقتصادية التقليدية فيما يسمى الإنعاش الاقتصادي ليس بحل جذري للنهوض بالاقتصاد الوطني وبالمشاريع الاقتصادية، لا بد للوزارة أن تطرح على نفسها رؤية اقتصادية خارج الآليات الترقيعية التقليدية القديمة التي أثبتت فشلها وعجزها عن معالجة تعثر المؤسسات الاقتصادية خلال سنوات.

لا بد أن يكون لهذا الاستثمار دراسات ومبني على برامج وتخطيط محكم وتكون نسب نجاحه كبيرة ويمكن له الصمود أمام المخاطر العالمية والأزمات الاقتصادية، فأين مجلة الاستثمار وأين فصول تنقيحها؟

كما أن بناء اقتصاد صلب وطني مبني على التعويل على الذات والإمكانيات المتوفرة من الثروات هو الحل الوحيد للتخلص من التبعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

ما هي برامج وزارة الاقتصاد والتخطيط لتفعيل المناطق الصناعية في عديد الجهات على غرار قفصة؟

السيد الوزير، هنالك العديد من المناطق الصناعية لم يتم تفعيلها في جهة قفصة وبقيت حبرا على ورق وبقي القطاع الصناعي مهمشا ومقتصرا على القطاع المنجمي والمعامل الكيميائية وهو ما يتسبب في أزمات متكررة خاصة في تزايد طلبات الشغل.

متى تتخلص الإدارة من البيروقراطية الإدارية التي كبلت وعطلت روح المبادرة والاستثمار لدى الشباب وفي الاستثمار؟

كنا نود أن يوجه هذا القرض إلى بعث المشاريع الاستثمارية والصناعية الجديدة لا أن يتم توجيهه فقط إلى مؤسسات بعضها أفلس وإلى نفس الأشخاص ربما وإلى مؤسسات في حد ذاتها تمتعت بالامتيازات والقروض.

السيد الوزير، أين الشركات الأهلية من هذا القرض الاستثماري؟ لماذا لا يخصص جزء من هذا القرض الاستثماري المقدر تقريبا 250 مليار للشركات الجديدة الاستثمارية وبما فيها الشركات الأهلية؟ لماذا نعيد نفسنا ونكرر نفسنا شركات مفلسة ثم نعيد إنعاشها أو إعادة إحيائها وربما ستفلس من جديد؟

لماذا لا تطرح وزارة الاقتصاد رؤية جديدة للاستثمار والتشجيع على استحداث المؤسسات الصغرى والمتوسطة أفضل من أن تضخ أموالا هي قروض خارجية لنفس المنشآت التي فشلت، ألا يحق من هو جدير بهذه المشاريع أن يأخذ فرصته في المبادرة؟

لماذا لا تزال الإدارة وبيروقراطيتها تحن إلى نفس المستثمرين المفلسين والذين أخذوا فرصتهم وفشلوا، ألم يكن من الأحسن منح فرصة للباعثين الجدد أم أن مصيرنا دائما في إدارة قديمة مفلسة ومستثمرين مفلسين أغلبهم من بقايا منظومات سياسية سقطت؟

السيد الوزير، إذا كانت بعض القطاعات الاقتصادية كالصناعة والخدمات تحظى بامتيازات الدعم والمساندة فلماذا لا تخصص بعض القروض للمستثمرين الفلاحيين خاصة في زمن الجوائح والأزمات خاصة الطبيعية ومؤخرا شهدت قفصة بعض الأزمات الفلاحية خاصة فيما يتعلق بالآفات والجوائح...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا نرفع الجلسة مؤقتا على أن نستأنفها على الساعة الثانية بعد الزوال لمتابعة مناقشة السادة الزملاء وردود السيد الوزير مع الشكر.

(كانت الساعة الواحدة وخمس دقائق بعد الزوال)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الثانية وعشر دقائق بعد الزوال)

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

اذن نستأنف الجلسة وقبل أن أعطي الكلمة للنائب المحترم محمد علي أريد أن أجدد ترحابي بمعالي وزير الاقتصاد والتخطيط أقول لكم مرحبا بكم معالي الوزير،

مرحبا بشخصكم وبمقامكم،

مرحبا بالوفد المرافق لكم،

عيدكم مبارك سعيد ان شاء الله،

حللتم أهلا ونزلتم سهلا،

والآن الكلمة للنائب المحترم محمد علي عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ست دقائق والمقعد رقم 209، تفضل.

السيد محمد علي

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد رئيس البرلمان،

السيد نائب رئيس البرلمان،

السيد الوزير ومرافقيه والسادة النواب والسادة الحضور،

في البداية اسمحوا لي أن أترحم على روح الطالب فارس خالد الذي قضى نحبه منذ حين إثر تسلقه الجدار لإعلاء راية فلسطين هو طالب من منوبة في الدندان رحمه الله.

سيداتي وسادتي الكرام،

هذا يجرني إلى الحديث عن أنه بعد ضرب المقاومة واغتيال قياداتها وقيادات المقاومة ورجال النصر وقادة الصمود وتفكيك الحلف المقاوم وبعد إطلاق يد التحالف الصهيوني والأمريكي

والعثماني ويد الجواسيس والدواعش العبثي بالبلاد والعباد وقتل الأطفال والنساء والشيوخ وهدم البيوت وتدمير الكنائس والجوامع والمستشفيات والملاجئ وبعد ممارسة أبشع أنواع القتل والتهجير وتطهير في سوريا ولبنان وفلسطين لم يبق لنا إلا أن نقول: لك الله فلسطين "فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ".

لك الله فلسطين وغزة في مواجهة العالم المجرم وفي مقدمتها النظام الرسمي العربي الجبان حكاما وسلاطين وأصحاب السمو والمشايخ والعمائم والفتاوى وتجار الدين.

أيها التونسيون والتونسيات،

عدى مقاطعة بضائع الكيان الصهيوني والأمريكان وعدى تجريم التطبيع مع الكيان المجرم ومحاسبة المطبعين والجواسيس وعدى كف الاعتداءات المتكررة على الشباب التونسي على خلفية دعواته إلى المقاطعة وملاحقته قضائيا وأمنيا تبقى البيانات والتنديد والخطابات الرنانة والترحم على أرواح الشهداء الأطفال والنساء والأطباء والصحفيين، يبقى استعراضا للغة وضحكا على الذقون لا يغير من واقع الموت شيئا.

في خصوص القرض السادة الحضور وبعد خمسة خطوط تمويل بشكل قروض لتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الانعاش السريري الفاشل للاقتصاد للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، نحن أمام مزيد من المديونية التي لم تشهدها تونس كل الحقبات ومراحل الحكم السياسية.

لا شيء غير التبعية وضرب السيادة الوطنية إنها حصيلة ميتة لا أثر على هذا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للشعب التونسي ومثال ذلك في قفصة بعد شكر أخي شكري البحري على زيارته للمنطقة الصناعية ولقائه أصحاب المشاريع، للأسف أكثر من 20 مشروع لم تشمله خطوط التمويل الخمسة ولم تشملها مخططاتكم ولم يشملها اهتمام صندوق الودائع والأمانات وأظنه ينتظر اكمال الطريق السيارة نحو قفصة ليصلنا تمويله وإنقاذ هذه المؤسسات دون أن نتحدث بلا حرج عن غياب كامل لدور البنوك وصناديق التمويل "FRDCM" وعدم تحملها لدورها وواجبها في التمويل والدعم للمؤسسات لا يمكن أن نتحدث عن جدوى لمثل هذه القروض إلا مزيد اغراق تونس في مزيد المديونية لا أكثر.

في موضوع آخر اسمحوا لي هنالك مظلمة لعدد يتجاوز 26 من عملة الحضائر في علاقة بالتسوية الأخيرة، الدفعة الثانية مع وزارتي الداخلية وأملاك الدولة والذين على خلفية شرط السيرة والسلوك فقدوا حقهم في التسوية بعد ما يقارب عشرين سنة عمل في "بيليا" وعلى خلفية أحكام قديمة جدا وقع إعفاؤهم ووضعهم على قارعة الطريق والتشريد لعائلاتهم مع العلم أنه لم يقع اعتبار السيرة في بقية الوزارات أو في تسوية الوضعيتين في الدفعة الأولى والدفعة الثالثة.

قبل السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أريد أن أؤكد متى يمكن أن نوقف هذا القطار الذي يتجه بتونس نحو الغرق المالي والاقتصادي؟ متى نتخلص من هذه الحلول العشوائية والحلول المتسرعة في معالجة مشكلات هيكلية في الاقتصاد التونسي؟ متى نستطيع أن نضع آليات حقيقية يمكن أن تخرج تونس من مأزق الاستثمار أو ضعف الاستثمار ومن مأزق غلق المؤسسات الصناعية للبلاد الكبرى والصغرى والمتوسطة؟ الآن عديد المؤسسات فقدت جدواها الاقتصادية وأغلقت وأصحابها وأبناؤها الآن على قارعة الطريق ينتظرون حلولا وتخطيطا محكما لإمكانية أن يخرج المجمع التونسي من هذه الوضعية وشكرا

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة للنائبة المحترمة نورة الشبراك عن الكتلة الوطنية المستقلة، لها ثلاث دقائق والمقعد رقم 39.

السيدة نورة الشبراك

شكرا سيدي الرئيس،

ومرحبا بالسيد الوزير وبالطاقم المرافق له،

سيدي الوزير، بات ضروريا اليوم العمل على التخلص من كل مظاهر الاقتصاد المغلق والإدارة المغلقة ويمثل هذا النمط من التسيير في حد ذاته خطورة على المبادرات الفردية وما يزيد في التعقيد وطول الإجراءات وكل ما ذكره الإخوة سواء في التقرير المشترك ونشكرهم عليه أو من المبادرات وتدخلات الإخوة هناك أيضا فرض كراسات الشروط تسير إلى جانب وبالتوازي مع التراخيص وهذا التشتت في إعداد الملف للحصول على التراخيص إلى جانب وجود كراس شروط، هذا في حد ذاته تضارب في نمط اقتصادي واحد فنعرف أن كراس الشروط تشجع على المبادرة الفردية والتراخيص كما نعرف هي المكبلة، يعني أن المؤسسة اليوم تتخبط ما بين منظومتين ولا بد من الإشارة إلى مثل هذه المعوقات.

أيضا ورد في التقرير المشترك للجنتين أن من شروط تمويل هذه المؤسسات أن تكون في الدرجة 2 حسب قواعد التصرف الحذر وماذا عن الشركات أو المؤسسات التي تمر أو تنحدر نحو الدرجات 3 أو 4؟ كما نعرف يشتكون من التدهور في مستوى الهيكلة المالية وضعف التنافسية وغيرها.

ما زلنا في إطار وحدة الدولة مفهوم شامل للاقتصاد ونتحدث اليوم عن التمكين الاقتصادي للفئات الضعيفة ومحدودة الدخل ونعرف أن الهدف الأسمى هو الخروج من منظومة الأمان إلى منظومة الضمان، ما هي الإحصائيات اليوم؟ أين وصلت؟ وهل حققت أهدافا؟ وهل هناك بوادر نجاح؟ مع العلم أنه لا بد أن نشير هنا إلى أنه هناك عديد النقائص في هذا التمكين كما لا توجد مرافقة ولا عقد مبرم للشركات أو المؤسسات المحدثة في هذا الإطار بينها وبين الإدارة لمزيد التثبت أو المرافقة فلا بد أن نشير إلى هذه الإشكاليات.

لا بد من الإشارة أيضا إلى المؤسسات الناشئة التي انطلقت بقوانين عام 2018 ولا نعرف عددها اليوم أيضا عندها إشكالية لأنها سعت في مرحلة أولى للتمويل كتسبقة لشراء المعدات والانطلاق ولكن أكثرها تتعثر ونريد أيضا توضيح في هذا المجال.

لا يمكنني إضافة أكثر من هذا سيدي الوزير لأن الوقت داهمني لكن بشكل برقي هل أن الإجراءات المتعلقة بتبسيط الإجراءات والتخلص من مراجعة كراسات الشروط والتعقيدات ستكون متزامنة مع إسناد هذه القروض أم ستكون طويلة المدى؟ وكما نعرف مازال المواطن ينتظر ونحن كنا سمعنا بعدة إصلاحات في هذا الاتجاه ولكن لم نر نتائج على أرض الواقع وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عمار العيدودي عن كتلة لينتصر الشعب، له خمس دقائق والمقعد رقم 155.

السيد عمار العيدودي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالجميع،

عيد سعيد لكم،

عندي تدخل في أربع نقاط كبرى، التدخل الأول أو النقطة الأولى تتعلق بالبيان الصادر عن مجلس نواب الشعب، قلت سابقا عن هذا البرلمان الذي ينبت في عش البايات لا يمكن أن يصدر عنه بيان ثوري، من موقعي لا يمثلني هذا البيان لأن بيانا لا يدين قبل أن يدين الصهيونية والأعداء، قبل أن يدين الأعداء العرب، حكام العرب من المحيط إلى الخليج الذين ابتلعتهم الصهيونية والماسونية العالمية لا يمكن أن يمثلني.

في هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى قضية الجندي التونسي الذي ذهب يقاتل مع العدو الصهيوني، أريد أن أطرح سؤالا هنا هل أن اليهود مواطنون تونسيون أم جالية مقيمة في تونس؟ نحن نفرق وإن كان هذا التفريق أكل عليه الدهر وشرب بين اليهودية والصهيونية ولكن لا بد من توضيح الأمور على هذا الشخص أن يحاكم لأن المسألة تتعلق بخيانة وطنية.

وفي هذا الإطار أذكر السادة النواب وأذكر الشعب التونسي بأن كل الجلسات التي انعقدت بعد جلسة قانون التطبيع الذي لم يمر هي جلسات غير شرعية وفي هذا الإطار أطالب بضرورة إعادة وتفعيل قانون تجريم التطبيع.

النقطة الثانية، موقفي من القرض سيدي الوزير، قرضكم بالنسبة لي مردود عليكم لأن القروض التي تغرق الدولة في مزيد من المديونية لا يمكن أن أوافق عليها.

لي دليلان فيما قدمت اللجنة، الدليل الأول أنه مسند إلى أصحاب الشركات الصغرى وتم تسريب خطير جدا ومن هنا تكمن الخطورة يتمتع به جماعة الإيجار المال، نحن نعرف أن البنوك تغلق الأبواب في وجه أصحاب الشركات الصغرى والمنفعة ستكون بالضرورة للإيجار المالي إذن إما أن نغرق في ديون خارجية أو أن نساند أو نصوت على قرض للبارونات المالية، فأدعو الزملاء أيضا من هذا المنبر أن يصوتوا بلا على القرض.

النقطة الثالثة فيما يخص الوضع الأمني بالقصرين رسالة سريعة إلى السيد وزير الداخلية.

السيد وزير الداخلية، أنت وزير فاشل فالأمن في القصرين يزداد سوء يوما بعد يوم، تختلق لنا معارك بين الأمن العمومي والشرطة، نحن لا تعنينا هذه المعارك يعنينا الأمن والسرقات والإجرام والاغتصاب كل ما يتوقع نقلتم عنا وأوصلتم القصرين إلى صورة قبيحة جدا هي بريئة منها ولا أقول قواتكم الأمنية انما اختياراتكم الأمنية اختيارات فاشلة.

رسالة أخرى إلى وزيرة الثقافة، أقبلت وزيرة الثقافة اليوم بتخطيط مع بعض نواب الجهات لإقالة مندوب الثقافة في القصرين، نقول لك السيدة الوزيرة أنت مخطئة في قرارك لأنك لم تعودي إلى نواب الجهة ولم تستأنسي برأي والي الجهة فأدعوك من هذا المنبر إلى ضرورة التراجع وإلا فإن هذا القرار سيعود بالوبال عليه.

النقطة الموالية، إلى وزير التربية كنا نسمع عن كذبة أفريل وأصبحت لدينا كذبة وزارة التربية حيث وعدنا في هذا المكان وزير التربية منذ مدة بأن أشغال معهد خمودة ستنطلق في بداية أفريل ولم نقف إلا على كذبة.

آخر رسالة إلى السيد رئيس الجمهورية، يا سيادة الرئيس يصلنا أنك تأمر وزراءك بعدم التعامل مع النواب، نقول لك من هذا المنبر أيضا يا سيادة الرئيس وضح موقفك نحن ماذا نفعل هنا؟ هل نحن مجرد صورة لتزيين المشهد السياسي أم نحن نواب شعب؟ إن كان قرارك صحيحا فاعدل عنه وإن كان من المغالطات التي تحاك ضدك فأوقف أصحاب هذه الأصوات الناعبة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم ياسين مامي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له أربع دقائق المقعد رقم 244. تفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا،

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط،

مرحبا بك وبكل الوفد المرافق،

ونحن نناقش مشروع قانون حول اتفاقية قرض جديدة بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للاستثمار من أجل خط تمويل للمؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل إنعاش الاقتصاد. اليوم لا نناقش فقط اتفاقية قرض جديدة، بل نناقش منهجية حكومة كاملة في إدارة الاقتصاد الوطني مرة أخرى نقبل على اقتراض جديد في غياب استراتيجية واضحة معلنة تطمئن التونسيين بأننا نسير نحو طريق السيادة الاقتصادية الحقيقية التي تعطي مناخا جذابا للاستثمار وتخلق التنمية.

الاقتراض ليس خيارا اقتصاديا، بل هو انعكاس لفشل السياسات الاقتصادية، نعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة تعاني والواقع المعيشي يؤكد أن أغلب هذه المؤسسات تكافح من أجل البقاء، تكافح حتى لا تغلق حسب بعض الدراسات 60% من هذه المؤسسات تجد صعوبة للحصول على تمويل بنكي أكثر من 30% من هذه المؤسسات تغلق سنويا ومع ذلك لا نرى إصلاحات جبائية أو إصلاحات بنكية ولا نرى مناخا حقيقيا للثقة في الاستثمار.

ما معنى أن نواصل الاقتراض دون إصلاح المنظومة؟ ما معنى أن نقترض باسم المؤسسات الصغرى والمتوسطة دون ضمان شروط النجاح لهذه المؤسسات؟

تتحركون بدون استراتيجية واضحة، بلا خارطة طريق تعلم المواطن، تحفز المستثمر، تحرك عجلة الإنتاج وأخطر ما في الأمر أنكم تدفعون نحو مديونية أبدية لن يدفعها من وقع وصادق على القرض بل ستدفعها الأجيال القادمة.

وهل يمكن اليوم أن تقدموا لنا تقريرا علميا مفصلا حول مآلات القروض السابقة؟ كم من مؤسسة انتفعت فعليا؟ هل هناك تقييم وجرد شامل؟ كم من موطن شغل تم خلقه؟ أين النتائج التنموية والإنعاش الاقتصادي الملموس؟ نأخذ قروضا تحت عنوان دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة فهل توجه هذه التمويلات إلى هذه المؤسسات فعليا؟ ما هي الإجراءات المحددة التي سيتم اتخاذها لضمان توزيع عادل وشفاف للتمويلات؟ هل هناك دراسة حول عدد المؤسسات المتوقع استفادتها؟

السيد الوزير، الاقتراض أصبح آلية سهلة ولأنكم لم تبنوا بدائل وطنية حقيقية لم نر دعما للادخار الوطني، لم نر تحفيزا لرأس المال الوطني التونسي، لم نر تعبئة للموارد الذاتية، لا توجد رسائل إيجابية للتونسي ولا توجد إشارات واضحة لهذه الحكومة ورهانا على الفلاحة وعلى الصناعة وعلى الاقتصاد الأخضر وعلى الابتكار. لا توجد اختيارات وخيارات واضحة تحرك الشارع نحو الانخراط في مشروع وطني اقتصادي جامع.

أنتم اليوم تقدمون قرضا لكن ما نريده وما يريده التونسي هو مشروع. أنتم تطلبون المصادقة ونحن نطالب بالمصارحة والشفافية والجدوى. أقولها بكل وضوح لن تخرج تونس من الأزمة بنفس الأدوات التي أدخلتنا إليها، نريد قطيعة حقيقية مع سياسة المسكنات الاقتصادية. نريد خيارات سياسية وإنتاجية وجرأة في اتخاذ القرار الوطني المستقل.

سيدي الوزير، التاريخ لن يرحم من حول القروض إلى روتين ومن ضيع الفرصة تلو الأخرى لبناء اقتصاد تونسي...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق والمقعد رقم 12. تفضل.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا سيدي الوزير،

سيدي الوزير، نتناول اليوم مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية قرض لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي، نفس ملاحظة السادة الزملاء كلمة إنعاش تؤول بنا إلى الموت المتربص بهذه الشركات ومن هنا نأخذ نسب الإغلاق فيها اليوم أصبحت في حدود 40% كل سنة ولدينا تقريبا 870 ألف شركة نجد نسبة إغلاق بـ 350 ألف و40% رقم مفزع اليوم ويجب تشغيل صفارات الإنذار ولا أعرف أين نحن من هذا الرقم.

شد انتباهي مسألة أخرى في دراستي لتقرير اللجنة أن بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة "BFPME" لا يستجيب لمعايير هذه الاتفاقية وهو البنك الوحيد المعني بتمويل هذه المؤسسات للأسف لا يستجيب وأريد أن أقول لماذا؟ على الأرجح أن الشعب التونسي اليوم لا يعرف والحكومة تتظاهر بعدم المعرفة لماذا؟ الإخلالات اليوم على مستوى إسناد هذه القروض، هناك 3535 مليون دينار قدمت دون ضمانات واليوم ينتج عنها إخلالات على مستوى الاستخلاص ولم يعد قادرا اليوم على ارجاع الأموال التي أعطاها.

إخلالات أيضا في نظام المعلومات، هل توجد بنك اليوم في الدولة التونسية ليس فيها منظومة معلوماتية هذا ما نسمعه عن "BFPME" أليست هذه كارثة؟ ألا تستوجب مجلس الوزراء؟ ماذا تفعلون كحكومة اليوم؟ أن يشتغل هذا البنك بهذه الطريقة وليس له منظومة معلوماتية فيا خيبة المسعى في حكومة موجودة وتعقد مجلسين وزارين في الأسبوع.

هذا يجب أن يرفع إلى سيادة رئيس الجمهورية وهذا البنك الذي به 125 موظف فإن نسبة رواتبهم الشهرية 7 آلاف دينار تقريبا وهو المرتب الخامس في الرواتب من حيث 55 شركة في القطاع العام.

هل يعقل أننا ما زلنا إلى اليوم نفرق وصولات البنزين ونعطي السيارات للشركات المفلسة؟ هل من المعقول أن نتكبد أعباء بنك دون منظومة معلوماتية ونزودها وآخرها اليوم في قانون المالية 2025 خصصنا لها تقريبا 27 مليار؟ للأسف اخلالات كبيرة في الوضع المالي وهذا يؤدي إلى عجز هذا البنك اليوم عن القيام بواجباته.

لدينا نسبة مديونية 93% سنة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

نضيف دقيقة للنائب المحترم السيد محمد علي فنيرة. تفضل.

السيد محمد علي فنيرة

خسائر بـ 126 مليار سنة 2023 اليوم غير قادر على تغطية أعباء اسناد رواتبهم وغير قادر على الإصلاح، أين البنك المركزي من هذا؟ أين وزارة المالية من هذا؟ أين وزارة الاقتصاد من هذا؟ للأسف اليوم حلول القروض لا تعتبر حلولا فيجب أن نصلح منظومتنا البنكية وكيف سنوزع هذه الأموال وليس الحل في أن نعطيها للقطاع الخاص ليتصرف فيها وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم محمد شعباني عن كتلة لينتصر الشعب، له ست دقائق والمقعد رقم 156.

السيد محمد شعباني

بسم الله الرحمان الرحيم،

في هذه المرحلة الحرجة الدقيقة التي تمر بها قضية الأمة القضية الفلسطينية وأمام عدو ماض في إبادة البشر ومصادرة الأرض وهتك الأعراض ومن باب مسؤوليتنا التاريخية أذكركم بأننا كنواب شعب وكمؤسسة تشريعية أمام مسؤولية تاريخية تجاه القضية الفلسطينية واستجابة لمطلب الشعب الذي انتخبنا علينا عقد جلسة عامة عاجلة لتمرير مشروع قانون تجريم التطبيع مع الكيان الغاصب التطبيع والتعامل معه والاعتراف به أو تنقيحا في المجلة الجزائية وتضمين هذا القانون وغير هذا الإجراء هو هروب وتفصيّ من المسؤولية.

واليوم كمؤسسة تشريعية وكنواب شعب لا مبرر لنا من عدم تحمل مسؤولياتنا التاريخية تجاه قضية الأمة، القضية الفلسطينية.

ففلسطين قضية الأمة المركزية والتي أصبحت مطية لحكام المشاريع الاستسلامية لن تحررها إلا البندقية الشعبية لا الرسمية وأذكر بموقف شهيد الأمة بإذن الله صدام حسين الذي قال: "أثبتت كل مراحل الصراع مع كيان الصهيوني في فلسطين أنه صراع وجود وليس صراع حدود وليس هناك حل وسط وأن الأرض أرضنا لا يمكن التفريط فيها وما علينا إلا إعداد العدة لتحريرها من الانتصاب لأن ضياع فلسطين سيليه حتما ضياع أقطار عربية أخرى وعلى العرب أن يجهزوا أنفسهم للمنازلة الكبرى التي لا مفر منها والأمر يا قاتل يا مقتول، يا نحن يا هم ولا شيء سوى ذلك إلا الوهم كما أثبتت كلها اتفاقيات بما سمي السلام فالمشروع الصهيوني من النيل إلى الفرات ماض في التنفيذ والغرب الاستعماري مصر على المساعدة في تنفيذه في كل الوسائل وعلى العرب أن يصحوا من غفوتهم قبل كبرتهم التي لا وقوف بعدها. عاشت فلسطين الخزي والعار لمن خان القضية.

في نقطة ثانية، يا سيدي الوزير وأنت عضو من الحكومة واليوم تقريبا أصبحنا اختصاص مصادقة على القروض وفي المقابل أرض الواقع تقول كأننا نحرث في البحر لا شيء تحقق على الواقع، اليوم كنواب مر على مسؤوليتنا أكثر من عامين وما زلنا نردد نفس مطالب شعبنا وما زلنا نعيش حين نرجع إلى مناطقنا نرى الواقع نفسه ولم يتغير.

وسأتحدث اليوم عن ولاية القصرين التي هي جزء من تراب الجمهورية وقد عانت الويلات وقامت بثورة حتى تحسن ظروفها لكن إلى حد الآن وإلى حد الساعة وصلنا الى أن القصرين تتذيل منوال التنمية وأنها مصنفة أمنيا، فلم تصنف لا في الصناعة ولا في الفلاحة، بل صنفت أمنيا وفي كل أنواع الجرائم ونسبة الجاذبية فيها تقريبا في الحضيض من أجل جلب الاستثمارات وغيرها.

وأقول على مسؤوليتي كنائب شعب، الوضع التي وصلت إليه القصرين هو بفعل فاعل ولا أعفي أي طرف من مسؤولية ما وصلت إليه القصرين اليوم من الحكام ومن الحكومات ومن وزراء ومن كل مسؤولين محليين جهويين حتى نواب الشعب.

كلنا نتحمل المسؤولية لما وصلت إليه القصرين اليوم حيث أصبحت الجريمة في وضح النهار سيدي الوزير والحكومة والسيد الرئيس لأن الفراغ الموجود هناك وكل الأسباب وننمي باختصار أسباب تفاقم الجريمة ولا ننمي الأسباب التي تقضي على الجريمة، مناويل التنمية ومخططات تنموية سابقة ولاحقة ولا شيء يشير إلى أننا سنهض بهذه البلاد.

أقول لكم بأن تغيير المسؤولين والمندوبين الجهويين وخاصة سأقولها بأن "الهيم القصير" هو المسؤول الذي يكون من القصرين سواء مندوب أو غيره فهذا لا يفيد شيئا وليس التقصير منه وسأقول لكم هنا بأن كل المندوبات ليست فيها كفاءات تكفي لتنفيذ المشاريع مثلا مشروع جنوب الولاية لا يوجد إلى الآن مهندسين ليقوموا به وإلى الآن الأرياف معزولة والشباب الذين أمضينا له في الفصل 82 من قانون المالية 2025 الذي تكون عنده الأولوية فحين يطلب اليوم ترخيصا لا يجده وأرض الواقع تقول...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

نضيف دقيقة للنائب المحترم محمد شعباني. تفضل.

السيد محمد شعباني

اليوم المشروع الخصوصي بالمعتمديات ذات الأولوية ومؤسساتكم اليوم تخلق العراقيل التي تنفر الشباب من بعث المشاريع الخاصة أكثر من تقريبه، لماذا لا تتحمل الدولة مسؤولياتها؟ هل أن الشباب هو السبب في عدم وجود مراكز تكوين أو عدم إيجاد شهادات الكفاءة المهنية؟ ألا نخلق لمنطقة فلاحية كالقصرين مناطق انتاج فلاحية وهل يعقل أنه لا توجد إلى الآن مسالك فلاحية أو ريفية وهي مناطق معزولة؟ ثم نتحدث عن القروض ويسددها الشعب؟ هل هناك مؤسسات صغرى ومتوسطة في ولاية القصرين؟ الشباب الذي يطمح اليوم في أن يستثمر أو أن يبعث مشروعا يجد كل الأبواب موصدة أمامه. تحملوا مسؤوليتكم قبل فوات الأوان وهذا الحديث والتسويف...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم سامي الرايس عن كتلة الوطنية المستقلة، له أربع دقائق والمقعد رقم 13. تفضل.

السيد سامي الرايس

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطار الإداري المرافق،

تدخلي اليوم سيكون في نقطتين، النقطة الأولى متعلقة بالأفارقة جنوب الصحراء والنقطة الثانية متعلقة بالقرض.

النقطة الأولى أردت من خلالها أن أتوجه إلى السيد رئيس الجمهورية وقد تابعت باهتمام ما صار البارحة خلال الزيارة التي قام بها بمناسبة ذكرى 25 عن وفاة الزعيم بورقيبة بالمنستير وعلى إثر النقطة الإعلامية التي قدمها مع أحد الصحفيين وكان أشاد بالتجربة التونسية في التعامل مع الأفارقة جنوب الصحراء الذي كان إنسانيا ومن خلاله أريد أن أبلغ تحياتي لكافة السلط الأمنية من أمن وشرطة وحرس وجمعيات مدنية بما فيها الكشافة والهلال الأحمر.

لكن سيدي الرئيس، أنت تعرضت إلى أن هناك اتفاقيتان 2008 و2011 وإلى حد الآن ليست لدينا أي فكرة حولهما وفي نفس الوقت صارت مذكرة تفاهم في سنة 2023 التي لم يتم ذكرها مع ميلوني خلال الزيارة التي أدتها سنة 2023 ورغم اطلاعنا على عديد الإجراءات المصاحبة لكن سيدي رئيس الجمهورية بقي الموضوع فيه العديد من التعتيم يعني أن المواطن التونسي ليس على علم بالإجراءات المتخذة ولا ما حصل في هذه الاتفاقيات مما جعل المواطن يجهل خفايا هذه الاتفاقيات وما نلاحظه على صفحات التواصل الاجتماعي فيه ضرب كبير لهذه الاتفاقيات وللمنهج الذي اتخذته الجمهورية التونسية.

وأنت تمثل العلاقات الخارجية كما تمثل الدبلوماسية الخارجية وحسب الفصل 100 من الدستور فإنك مكلف بالسياسات العامة ولا بد من مراجعة مجلس نواب الشعب حتى يطلعوا على هذه الاتفاقيات ونكون نحن مطلعين حتى نتمكن من إجابة المواطنين لأن نائب الشعب الآن في مستوى هذا الموضوع ليست لدينا أي فكرة عن الإجراءات المتخذة من طرف السياسة الخارجية في خصوص الأفارقة في جنوب الصحراء.

ما تم في جبنيانة والعامرة نقلة الأفارقة أين ذهبوا؟ لا نعرف إلى الآن أين هم وفي ولاية نابل بمدينة الصمعة وتازركة وقربة غزا الأراضي الفلاحية كل العمال من أفارقة جنوب الصحراء فأين المواطن التونسي؟ كيف سيتم التعامل معهم؟ هل أن الآمن قام بدوره ليعلم بهم ويتخذ الإجراء معهم، من كان منهم بطريقة قانونية ومن وُجد بطريقة غير قانونية يعني أننا نقلناهم من جبنيانة والعامرة لنجدهم في شمال تونس وفي الوطن القبلي وفي الساحل وكيف سيكون التعامل معهم؟ لا نعرف أية معلومة بخصوص هذا الموضوع.

النقطة الثانية متعلقة بالقرض سيدي الوزير، تقريبا وحسب التقرير لإعادة تنشيط الحركة الاقتصادية يتوجب علينا ألف مليار ونحن حاليا تقريبا في حدود 80 مليون أورو يعني في حدود 270، هل هذا كاف لتنشيط الحركة الاقتصادية للمؤسسات؟ ونحن نعرف أن المفاوضات تمت في خصوص هذه الاتفاقية في شهر جوان 2024 ونحن الآن في شهر أفريل 2025 وما جاء بعد قانون الشيكات والوضع الاقتصادي المتردي والركود الاقتصادي الذي لاحظناه حتى في آخر شهر رمضان وأنت السيد وزير التخطيط والاقتصاد ما هي الإجراءات المصاحبة خلافا لهذا القرض ورأينا فقط القروض التي

ترد علينا وهناك إجراءات عملية صحيحة من وقت السيد الوزير السابق سمير سعيد ونحن ننتظر أن يتم تخفيف الإجراءات ومراجعة كراسات شروط وبعدها السيدة فريال الوزيرة التي بعدها تتحدث عن مراجعة كراسات الشروط ثم نتحدث في هذا التقرير عن أنه في آخر سنة 2025 سنراجع كراسات الشروط والتنقيص من الإجراءات والوضعية على ما هي عليها والمؤسسات الصغرى في أزمة والاقتصاد في وضعية انكماش والحلول عندك أنت السيد الوزير نود منك أن نطلع عليها...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق والمقعد رقم 136.

السيد عبد الستار الزارعي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

شكرا السيد الرئيس،

"يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي"، رحم الله الزميل السيد النائب المحترم سامي السيد، السيد المصور من فضلك ركز الكاميرا على صورة الزميل في الخلف مباشرة رحمه الله ورزقه الجنة.

سادتي الكرام،

أيها السادة النواب المحترمين،

هذا درس إلى كل سياسي من رئيس الجمهورية إلى النواب إلى الوزراء، إلى رئيس الحكومة بأننا ومصيرنا هو الموت ولن يبقى إلا تاريخنا وأعمالنا، لا يبقى إلا تاريخنا وأعمالنا وأفعالنا فزميلنا المحترم السيد النائب المحترم السيد سامي السيد كلن بالأمس معنا وكان رجلا صاحب أخلاق حميدة وكان منضبطا في عمله رغم مرضه فرحمه الله وأقول هذا وأتحدث عن هذا حتى يكون درسا لكل سياسي بأن نهايته ستكون الموت لا محالة ولا مفر منها ولن يبقى إلا تاريخنا وأعمالنا وأفعالنا تجاه هذا الشعب وهذا الوطن.

وعلى هذا فسنكون بإذن الله وبحول الله أصحاب أمانة ولن نتخلى على هذه الأمانة من آجل شعبنا ومن أجل بلادنا ونتمنى أن تكون هذه الحكومة وأن يكون كل مسؤول في هذه الحكومة وكل مسؤول في تونس صاحب أمانة من أجل خدمة هذه البلاد وخدمة تونس الخضراء واليوم نلاحظ ونشاهد بأن العالم قد كشر عن أنيابه وكل المبادئ والأخلاق قد سقطت على أسوار غزة ورحم الله شهداء كل فلسطين من البحر إلى النهر ورحم الله شهداء غزة وشهداء الأمة وشهداء الوطن.

وعلى هذا سيدي وزير الاقتصاد والتخطيط لا نقول هذا الكلام للعاطفة انما حتى يكون لنا درس لخدمة هذه البلاد والعباد فنحن في جلستنا اليوم حيث أن موضوعها يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 25 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في إحداث خط تمويل لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سيدي، كلمة إنعاش لا أعرف إن كانت مقصودة أم لا ونحن نعرف من يستوجب الإنعاش هو الانسان الذي يشارف على الموت لا قدر الله ومن يكون في حالة خطيرة من المرض ولهذا سيدي بما أنكم وزارة التخطيط والاقتصاد فلا بد أن تكونوا مساهمين بالفعل في إنعاش وضعنا الاقتصادي، وضعنا الاجتماعي ولم يبق لي القوة حتى أحلل وأناقش الوضع الاقتصادي وكذلك الاجتماعي فنحن في حالة إنعاش وتونس لا بد أن تنهض ولا بد أن تلتحق بصفوف الدول المتقدمة وشكرا لكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائبة المحترمة سيرين المرابط عن كتلة الأحرار، لها خمس دقائق والمقعد رقم 11. تفضلي.

السيدة سيرين المرابط

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والوفد المرافق له،

في الحقيقة لا يمكننا أن نبدأ قبل أن نترحم على شهدائنا وعلى أهلنا في غزة "إِن يَنصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ" وإن شاء الله صبرا قريبا وليس لنا أمل إلا في الله سبحانه بعد أن خذلنا رؤساؤنا العرب وها نحن نرى بأعيننا الحال في غزة.

سيدي وزير الاقتصاد،

في الحقيقة أنا سأبدأ بكلمة "إنعاش" إنعاش الاقتصاد، نعرف معاضدة جهود الاقتصاد، نعرف دعم الاقتصاد ودفع الاقتصاد، أما "إنعاش" فبصراحة عندما تقولون كلمة "إنعاش" مباشرة نقول بعدها "إنا لله وإنا إليه راجعون" لأن "إنعاش" سنأخذها بالإيجابية وكأنكم قصدتم بها أن "تنعويشة" بالعامية ليس هناك مشكلة لا نركز كثيرا على القشور.

ندخل في اللب اتفاقية القرض، تسهيلات، مهلة جيدة ليس هناك ضغط كبير لكن في النهاية اسمها قرض. متى سنصارح المجتمع التونسي كم بقي لنا من قروض سنصادق عليها؟ قلنا لكم في المرة السابقة أعطونا جدولا واضحا، دعونا نتحدث مع الناس لأن بصراحة مهما كان "الاتيكيت" الذي تريد الحكومة أن تضعه في مجلس نواب الشعب وكأننا نأتي فقط لنصادق على القروض ونعود إلى بيوتنا، هذه المرة سيقول لكم المجلس لا وعلى الأقل وأضعف الإيمان أن نتحفظ.

السيد الوزير، أنت تقول "اتفاقية القرض بين الجمهورية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في إحداث خط تمويل لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة، من أجل الإنعاش الاقتصادي." أقول لك، أننا قمنا بمبادرة عفو عام على المساجين وعلى ضحايا الصك بدون رصيد، أقول "ضحايا" لأن في الأيام الأخيرة سمعنا كثيرا من الأقاويل عنهم من قبل التحيل ومن قبل الإجرام وأنا شخصيا أعرف كثيرا من الناس المتضررين، متضررون أصلا من تصريحات رئيس حكومة غير مسؤول سابقا، متضررون أصلا من كورونا التي كانت خارجة عن نطاق العالم بأسره، متضررون من ظروف لم تسمح لهم بالإيفاء بوعودهم التجارية والتزاماتهم التجارية والأخلاقية.

السيد الوزير، عوض منحهم قرضا كان من الأجدر أن يتمتعوا بعفو، هم اليوم بحاجة إلى مبادرة ولتكن 5000 دينار والزملاء يعرفون أنه يجب أن تكون شاملة وكاملة وعامة لأنه من غير المعقول أن شخصا عليه شيك واحد بقيمة 5 ملايين دينار يبقى في السجن بينما شخص آخر عنده 20 شيكا قيمة كل منها أقل من 5000 دينار أي مجموعه 100 ألف دينار يخرج حرا.

التحيل يجرمه القانون الجزائي وهناك فصول تبين ذلك للقاضي، نحن هنا دخلنا في دور القضاء فالقاضي والتحقيق كفيلان

ببيان وجود شبهة التحيل من عدمها، وجود اقتصاد موازي من عدمه، اقتراض الأموال بالفائدة من عدمه، هؤلاء الأشخاص الذين كنا نخوف بهم يجب أن نصارح الناس بخصوصهم.

أنا أنزه زملائي جميعا وأثق في مكتب المجلس وأثق في رئاسة المجلس أن تقرير اللجنة سيمر إلى مكتب المجلس في القريب العاجل وسيتم تحديد جلسة عامة لأن الجلسة العامة هي سيّدة نفسها وهي التي ستكون الفيصل.

دعونا نعرض الأمر على الجلسة العامة والزملاء سيقدمون مقترح تعديل جهة المبادرة، ستقدم مقترح تعديل ليعود السقف إلى 5000 دينار، هذا هو، إذا كنتم تريدون فعلا دعم الاقتصاد وإعادة الناس إلى العمل، الناس الذين ما وراء البحار، الناس الذين فعلا، لقد أحدثنا تطبيقة أقل ما يقال عنها أنها "فضيحة."

أنا اليوم أتعامل بالتطبيق يتصل بك الشخص الذي أعطيته شيكا ويتوسل إليك لتعطيه الرقم السري هل تعلم السيد الرئيس كيف يحصل هذا؟ تعطيه الشيك يعرفك زبونا موثوقا ثم يتصل بك ليقول لك "أرجوك أعطني الرقم السري الذي وصلك على هاتفك". وبذلك أكون تحيلت عليه فما العمل؟ إما أن ننهي جميع الحالات العالقة ونبدأ بداية جديدة أو نواصل بهذه الحلول الترقيعية، نأخذ من هنا ونترك من هناك ونترك "تركة" لأولادنا مستقبلا.

السيد الوزير، أعلم أن يوما ما سيجلس ابنك في هذا المقعد ليسدد ديونا كنا قد سددناها لحكومات سابقة ودائما أقول أعلم أنها تركة ثقيلة وأنت تحاول وتعمل على تخفيفها، لكن اليوم نحن بحاجة إلى حل جذري من وزارة الاقتصاد وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم معز بن يوسف عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق والمقعد رقم 179 تفضل.

السيد معز بن يوسف

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والوفد المرافق لكم،

في إطار قرض جديد سنأخذه للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وكما نعلم دائما أن وزارة الاقتصاد تعتمد على خطوط التمويل التي نقوم بها مع أصدقائنا من الدول الأخرى وندرك جيدا أنه ليس من السهل إقناع الأطراف بأن يمنحونا أموالهم مهما كانت لأننا أحيانا نتحدث بمنطق فنقول: إلى متى سنظل نعتمد على هذه القروض؟ سنبقى دائما نأخذ القروض أحببنا أو كرهنا، هذا هو الواقع الذي عاشته بلادنا للأسف الشديد، الانتعاشة الاقتصادية لم تتحقق بعد، ولو تحدثنا بمنطق شعبوي فسنقول: سنغلق كل شيء ونعتمد فقط على إمكانياتنا الذاتية لكن إمكانيات البلاد اليوم لا تستطيع أن تسير البلاد لذلك سنظل بحاجة إلى القروض سواء أحببنا أم كرهنا.

الإشكالية اليوم، لو أتينا لنتحدث عن المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي نريد توفير خط تمويل لها والله يا سيدي الوزير عندما أرى مثلا جماعة الإيجار المالي ألاحظ أنهم لا يريدون الاستفادة من هذا الخط ولا يرغبون في التعاون لأنهم من الشركات المربحة ولكن عندما يكون الوضع كما هو الآن ويتعلق بمساعدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة فإنهم يرفضون لأن الأرباح التي سيحققونها لن تكون بالمستوى الذي يريدونه وأنا هنا أقول بكل أسف اليوم أنه من الطبيعي أن تمارس الدولة الضغط على هذه الشركات وغيرها من الشركات خاصة في ظل الأزمة التي نعيشها، يجب أن تساهم وتكون واعية بأن الانتعاشة الاقتصادية لن تتحقق إلا بتضافر الجهود، الجميع سيستفيد منها.

سيدي الوزير، هل هناك نسيج للشركات الصغرى والمتوسطة اليوم في البلاد؟ لدينا مئات إذا لم تكن آلاف الشركات التي أغلقت أبوابها، هذه الشركات كانت المتضررة الأولى عندما جاءت أزمة كورونا وقد كانت لي الفرصة لأتعرف إلى الكثير منهم خلال تلك الأزمة، هؤلاء الذين لديهم شركات صغرى ومتوسطة كانوا من الأوائل الذين ساندوا البلاد وقدموا التضحيات وساعدوا الوطن، أغلبهم من الشباب واليوم في الواقع أغلب هؤلاء الشباب أغلقوا شركاتهم، صحيح أن البلاد تحتاج وهم يحتاجون لكن أغلبهم لم يعد لهم وجود في السوق.

اليوم هناك عدة قطاعات تعبت كثيرا ولم يعد لديها حتى أمل في أن تعيد إطلاق أنشطتها من جديد وحتى نحن في هذا القرض، عندما نستثني المؤسسات السياحية يجب أن نعلم أن المؤسسات السياحية ليست فقط الفنادق الكبرى التي لديها قروض مع البنوك، لدينا أيضا مؤسسات سياحية صغرى تضررت والقطاع السياحي لا يقتصر فقط على النزل، بل يشمل المقاهي والمطاعم، هؤلاء الناس تضرروا كذلك خلال جائحة كورونا ولا أفهم لماذا يتم استثناؤهم من قائمة المستفيدين من هذا القرض؟

كذلك سيدي الوزير، هذه الشركات تعاني من مشاكل أخرى غير التمويل مثل مشكلة تسويق منتجاتها في السوق الداخلية أو حتى في السوق الخارجية، نتمنى أن نبحث كيف يمكن أن نساعدهم في تسويق إنتاجهم وننفتح أكثر على قطاعات مستجدة خاصة وأن لدينا اليوم العديد من الشباب المستثمرين خاصة في قطاع الإعلامية شركاتهم تعاني أيضا بسبب الضرائب المكثفة التي تفرضها الدولة كل مرة لتغطية العجز المالي...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم الطاهر بن منصور عن الخط الوطني السيادي، له خمس دقائق والمقعد رقم 113 تفضل.

السيد الطاهر بن منصور

شكرا السيد الرئيس،

مع الأسف يصادف اليوم الاثنين السابع من أفريل 2025 ونحن نناقش للمرة التاسعة والعشرين اتفاقية قرض، يصادف ذلك دعوة إلى إضراب عالمي من أجل إيقاف الإبادة الجماعية المستمرة في فلسطين. هذا الإضراب يشارك فيه اليوم كل أحرار العالم من شرقه إلى غربه، من منظمات وأنظمة وجمعيات وأفراد، تمر هذه الدعوة العالمية إلى الإضراب ونحن لدينا مقترح قانون لتجريم التطبيع مع العدو الصهيوني وقد مرت عليه حوالي سنة ونصف وهو مركون في أدراج مجلس النواب في ممارسة غير مسبوقة في تاريخ البرلمانات في العالم وفي التفاف على رغبة الشعب قل أن التقى الشعب واجتمع حول ملف مثلما اجتمع حول هذا المشغل.

فبعد التصويت على العنوان والفصل الأول والثاني وفي خرق لكل الأعراف وأبجديات الفصل بين السلطات كما تحدث عنها حتى

"مونتسكيو" في كتابه "روح القوانين" منذ منتصف القرن الثامن عشر تم إيقاف الجلسة بعد تدخل من رأس السلطة التنفيذية كما أعلن ذلك السيد رئيس مجلس النواب في تلك الجلسة العامة المذكورة واكتفى المجلس منذ تلك الحادثة بإصدار بيانات إدانة واستياء واستنكار وشجب وإلى آخره للمجازر المستمرة التي تحدث يوميا لأهلنا في فلسطين أو قراءة الفاتحة على أرواحهم وأرواح الشهداء في ضرب من ازدواجية المواقف والتعبير عن العجز.

لذلك أقول لعموم شعبنا: لا تعولوا كثيرا على هذا المجلس واليوم شعبنا في الشوارع في كل مدن تونس وفي كل شوارع العالم، أقول لعموم الشعوب لا تعولوا كثيرا على هذا المجلس ولا على نوابه وأمامكم كل أشكال النضال السلمي ولعل أهمها المقاطعة الاقتصادية لكل المؤسسات الداعمة لهذا الكيان ومقاطعة كل المنظمات والأنظمة والشخصيات المتعاملة والمطبعة معه من أجل الضغط على تلك الأنظمة والمنظمات حتى تقطع علاقاتها مع ذلك الكيان المغتصب وتقطع كل أشكال الدعم المادي والسياسي له باعتباره كيانا لقيطا غريبا على الجغرافيا وعلى التاريخ.

نمر الآن إلى اتفاقية القرض، في هذا اليوم نحن نناقش اتفاقية القرض عدد 29 ونتساءل وماذا بعد؟ وإلى متى ونحن نعتمد هذه الخيارات الخطأ؟ في بداية هذا المجلس كنا قد نتفهم كرها واضطرارا التوجه نحو الاقتراض تحت مبررات شتى، صعوبات مالية واقتصادية، تركة العشرية السوداء ولكن عندما يتكرر هذا الأمر ويصبح اختيارا وتوجها مقصودا وبحثا عن الحلول السهلة لكنها الأخطر على المدى القريب والبعيد.

الحكومة اليوم مطالبة بتقديم توضيح حول مآل القروض الثمانية والعشرين التي تمت بكل أنواعها قروض الاستهلاك والاستثمار، القروض الخارجية والقروض الداخلية ومصارحة الشعب حول واقع المديونية باعتبار أن الشعب هو الذي سيسدد هذه القروض، لأنه بعد 29 اتفاقية قرض ومبلغ جملي يقارب 27 مليار دينار تونسي من القروض المحصلة نسبة نمو في سنة 2024 تبلغ 1.4٪ وارتفاع في نسبة البطالة وارتفاع في نسبة الفقر وارتفاع غير مسبوق في الأسعار حيث بلغ سعر 1 كيلوغرام من البطاطا 4000 مليم في الأيام الأخيرة في شهر رمضان كما بلغ سعر 1 كيلوغرام من لحم الخروف حوالي 60 دينارا إلى أين نحن ذاهبون؟

يجب أن تقع مراجعة كل هذه السياسات والتوجهات الاقتصادية لأن النتيجة كانت سلبية جدا وعلى حساب حياة المواطن ومستقبل أبنائه وصحتهم ودراستهم.

كان بودي لو أن هذه القروض ذهبت إلى الاستثمار في الطاقة لنحد من العجز الطاقي المستمر والمتزايد وذهبت إلى لاستثمار في الفلاحة للحد من توريد الغذاء والأعلاف أو ذهبت إلى لاستثمار في صحة التونسيين للحد من توريد الأدوية وغيرها والتي أصبحت منقطعة حتى في الصيدليات الخاصة. كان بودي لو ذهبت هذه القروض إلى الاستثمار العمومي في الضيعات الفلاحية العمومية من أجل أن تصبح الدولة قاطرة للتنمية في ظل عجز وفشل القطاع الخاص وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نعود الآن إلى النائب المحترم طارق الربعي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له أربع دقائق والمقعد رقم 198 تفضل.

السيد طارق الربعي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وكل الوفد المرافق له،

مرحبا بالسيدات والسادة الزملاء الأفاضل في رحاب مجلس نواب الشعب،

نلتقي مرة أخرى لمناقشة قرض من القروض وحصول الجمهورية التونسية على قرض وراء قرض وإن كان في ظاهره استثماريا لإنعاش الاقتصاد الوطني، لإنعاش الاقتصاد الوطني، لإنعاش الاقتصاد الوطني، لكن ليس هذا هو المطلوب السيد الوزير وليست هكذا حلولا جذرية لإنعاش هذا الاقتصاد.

الجميع يتحدث عن الثورة التشريعية وبالمناسبة الثورة التشريعية في جوهرها وفي أصلها السلطة لمجلس نواب الشعب وهو محور هذه الثورة التشريعية وهذه رسالة للجميع، أين الإصلاح الحقيقي للاقتصاد؟ أين إلغاء الرخص السيد الوزير؟ تحدثنا فيه مرارا عديدة وتعويضها بكراسات الشروط لتكريس المراقبة البعدية.

السيد الوزير، أين مجلة الاستثمار؟ أين مجلة الصرف؟ ما هي الحوافز لدفع عمليات الخلاص الإلكتروني؟ متى يتم بعث البنك البريدي؟ ماذا خططت الوزارة للقضاء على الاقتصاد الريعي والموازي؟ ما هي خطة الوزارة لإزالة عوائق التنمية الاقتصادية أمام الاستثمار الداخلي والخارجي؟

وبالمناسبة نود أن نتحدث قليلا عن تراجع نوايا الاستثمار الخارجي وعزوف المستثمرين الأجانب عن القدوم إلى تونس وذلك بالأساس يعود إلى تراجع الدبلوماسية الاقتصادية بجميع أنواعها وأؤكد بجميع أنواعها الدبلوماسية البرلمانية شركاء أيضا في هذا الوطن.

السيد الوزير، ما هي توجهاتكم وتفاعلاتكم بعد الترفيع في المعاليم الجمركية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه عديد الدول ومن بينها تونس؟

السيد الوزير، رجاء حلولا عاجلة لا آجلة فبعض القرارات لا تحتاج إلى جلسات ولا اجتماعات، بل تحتاج إلى شجاعة وجرأة وأنتم أهل لها سيدي.

بالله عليكم السيد الوزير، نحن لن نجد أعذارا أخرى مع المواطنين جميع التعلات والأعذار قيلت وكلما سألونا "ماذا فعلتم؟" نقول لهم: "ها هو، ها هو، ها هو..." وفي النهاية لم نجد شيئا.

نحن شركاء معكم في هذا الوطن والله متأثرون لأن الناس يسألوننا "ماذا فعلتم؟" خصوصا في موضوع كراسات الشروط وتغيير الرخص، الناس ملت، نحن نريد أن نكتب التاريخ معا.

السيد الوزير، بالنسبة إلى الوظيفتين التنفيذية والتشريعية لا نريد أن تلعننا الأجيال القادمة وتقول أن مجلس النواب هذا كان يصادق فقط على القروض، نريد أن نكتب معكم التاريخ ونترك نقطة مضيئة في تاريخ هذا الوطن.

السيد الوزير، بالمناسبة فيما يخص التنمية المندمجة، الرجاء التسريع في برامج التنمية المندمجة، لا نريد برامج من 2016 و2017 ما زالت المشاريع فيها لم تنجز وأنت تعرف ارتفاع الكلفة رغم المجهود المبذول من الإدارة العامة للتنمية المندمجة.

أجدد شكري إليكم وإن شاء الله تأخذون هذا بعين الاعتبار السيد الوزير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عصام شوشان عن كتلة الأحرار، له سبع دقائق والمقعد رقم 146، تفضل.

السيد عصام شوشان

شكرا السيد الرئيس،

أود أن أرحب مجددا بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة له،

في الحقيقة دعونا نضع مشروع هذا القرض في إطاره، أول شيء هذا القرض ليس قرضا بمفرده، بل جاء نتاجا لقرضين سابقين، ماذا لدينا؟ نحن لدينا قرض ولدينا مؤسسات صغرى متوسطة وهو صلب هذا المشروع.

دعونا نكون في حالة صدق مع بعضنا البعض كنواب وكوظيفة تشريعية وتنفيذية ومع الناس جميعا، ربما نحن الآن في وضعية مريحة تسمح لنا بالاقتراض بسهولة، لدينا إيمان مقنع أن الدولة التونسية في ظل التصنيف الحالي الموجود في الخارج يجعل الاقتراض سهلا.

دعونا نقول الحقيقة قبل أن نكون مع أو ضد القروض لأنه لا أحد مع القروض ولا أتصور أن هناك نائبا أو مواطنا مع القروض وأنا من أول الناس الذين هم ضد القروض لكن لنكن واقعيين، هل نحن في تونس بتصنيفنا الحالي قادرون على الخروج إلى السوق المالية والاقتراض بنسب فائدة مقبولة؟ في الحقيقة لا أتصور ذلك، أعتقد أنها الدولة الوحيدة التي ربما تستطيع الخروج بهذه الطريقة لكن تصنيفنا الحالي يجعلنا في وضع صعب وهذه حقيقة علينا أن نقر بها.

أنا لا أدافع عن القرض أو من عدمه سنأتي إلى الحديث عن القروض لاحقا، لدينا قرض لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة وقد طرحنا العديد من الأسئلة حوله في لجنة المالية وعقدنا ثلاث جلسات في هذا الخصوص ومن أهم ما طلبناه هو تقرير مفصل وهو موجود أمام السادة النواب التقرير يوضح ما هي البنوك التي ستأخذ القرض وما هي المؤسسات المنتفعة وعدد هذه المؤسسات والإحصائيات كلها موجودة.

لكن السؤال المطروح هنا، هل صادقت على قروض سابقة ولديك الإحصائيات والنتيجة أنا لا أرى تقدما في النتائج، لماذا؟ لأن أهم نقطة هي التشريعات الملائمة. السيد الوزير، السادة الحضور، يمكن أن نأخذ قروضا كل يوم، لكن ما دمنا لم نقم بتنقيح التشريعات صحيح أن هذا القرض سينعش خمس أو عشر مؤسسات ثم سنعود إلى ما كنا عليه في السابق، أنتم أقررتم بأن التشريعات يجب أن تتغير.

النقطة الثانية تطوير آليات التمويل والضمان، لدينا قرض مخصص لتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة ولدينا بنك خاص بذلك بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة فلا بأس أن تبقى هذه الأموال في البنك، حتى لا يضطر صاحب المؤسسة الصغرى والمتوسطة للبحث عن التمويل في أماكن أخرى، فليذهب مباشرة إلى البنك المختص دون أن نرهقه بالبحث عن مصادر أخرى، حتى عندما نصادق على القانون نجد أصحاب الشركات يسألوننا، أين سنذهب؟ إلى أي مؤسسة بنكية؟ وما هي الشروط التي يمكنهم الانتفاع بها؟

النقطة الثالثة تحسين خدمات الإحاطة والمرافقة، هنا أتساءل لقد أخذنا قرضين سابقين لتنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة، ولكن لم نر أي رقابة أو متابعة لأي مؤسسة، لو كنا قد تابعنا هذه القروض وتحققنا من جدواها لربما كنا اليوم أكثر اقتناعا بالمصادقة على القروض الجديدة.

نحن جميعا نتقاطع في أن 80% من هذه المؤسسات الصغرى والمتوسطة تمثل العمود الفقري للاقتصاد، أخذنا ثلاثة قروض وبذل النواب مجهودا كبيرا مشكورين عليه لأن هذا في مصلحة البلاد ولكن يجب أن نستكمل المتابعة، هل لدينا ملخص واضح لما حدث؟ هل هناك تقييم؟ على الأقل حتى نتمكن من التقدم.

وهنا أؤكد أن هذا القرض ضمن قرضين سابقين وإذا كنت أريد ممارسة الشعبوية سأخرج وأصرح أني ضد هذا القرض وسأصبح بطلا، أنا أضع نفسي في موقع المسؤولية حين أقسمت على القرآن التزمت بهذه المسؤولية ولا يهمني ما يقولون، لدي مسألتين هامتين بلد يحتاج إلى تمويل يجب أن تتم المراقبة وفي المرة القادمة عندما يأتي قرض لتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة نريد تقريرا واضحا تحت قبة البرلمان يبين لنا أين وصلنا حتى نتقدم معكم، فنحن نتقاطع جميعا في المصلحة المشتركة على الأقل فيما يتعلق بهذا القرض.

السيد الوزير، أنا أستغل دائما وجودك تحت قبة البرلمان لأن الوضع الاقتصادي في العالم يتطور يوما بعد يوم، أود طرح سؤال، لماذا لا نرى أي استراتيجية أو خطة واضحة؟ فأي إجراء خارجي بإمكانه أن يؤثر على الوضع الاقتصادي للبلاد؟ وعلى سبيل المثال الأداءات الجمركية التي فرضت على الولايات المتحدة الأمريكية إلى أين ستأخذنا؟ "taxe carbone" الذي نحن مقدمون عليه مؤسساتنا المصدرة كليا في 2026 إلى أين سيأخذنا؟ لم أسمع أي أحد يتحدث عنه، هل نحن في وضع اقتصادي يجعل النظر في الموارد التي كانت تدخل إلى البلاد التونسية والتي أغرقت السوق التونسية وكأننا في وضع مريح جدا و"réserve de change" للبلاد التونسية 160 يوما أو أن الأسواق في رمضان كانت مليئة بالموز وبالأنواع الفاخرة للشكولاتة وكل يوم نشهد ألف "matricules" للسيارات تجوب الطرقات بالبلاد التونسية وكأننا في وضع مريح.

نحن نأمل ذلك ونود أن يعيش المواطن في رفاهية ولكن لدينا 102 يوم توريد وقد عولنا على تصديره ولكن لم نحقق ذلك ونستنزف "réserve de change" نطالب بإحداث إجراء يحافظ على 102 يوم إذا لم نتمكن من تطويرها وتصديرها، انظروا ماذا فعلت جارتنا الجزائر من إجراءات لقد توجهنا في التخفيض في "TMM" بـ 0.50 POINT، فكل من يسمعني ودرس الاقتصاد يدرك جيدا أنه عندما ينخفض "TMM" يعني أن هناك " courbe d'investissement" وهي تعتبر "relation de causalité" إذا قمنا بـ "des statistiques" أو "analyse descriptive" من سنة 2010 إلى حد اليوم لم نقم أبدا بتخفيض "TMM" فارتفع "l'investissement" والأرقام تبين ذلك، كنا نحقق " taux 24% d'investissement" أصبحنا نحقق اليوم 16%، كنا نحقق في " taux 21% d'épargne" أصبحنا اليوم نحقق 4% وحققنا في "TMM" منذ سنة 2010 إلى سنة 2016...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

سنضيف دقيقة للنائب المحترم عصام شوشان تفضل.

السيد عصام شوشان

شكرا، لماذا كلما قمنا بإجراء ما لا ننظر إلى نتائجه قبل اتخاذه؟ ربما من يسمعني الآن سيقول إن السيد النائب ضد نسبة 5%، لكن إذا لم يمكننا من الاستثمار فسوف يقودنا إلى التضخم والاستثمار ليس مرتبطا بـ 5% أو "50 points"، بل مرتبطة بنصوص تشريعية وبالعديد من الإجراءات وبالعلاقات الديبلوماسية وليس في مسألة "50 points" وسنتبين ذلك في السنة المقبلة كما يجب علينا الرجوع إلى "les analyses" من سنة 2010 إلى اليوم.

لذا السيد الوزير، نحن نستغل دائما وجودكم معنا ولو أن هذا الحديث موجه إلى شخصكم كطرف حكومة وأيضا موجه إلى الحكومة بأكملها، نطلب منكم تقديم استراتيجية لنكون شركاء فاعلين معكم، نريد أن نعرف إلى أين نحن ذاهبون...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائب المحترم الأستاذ عبد السلام الدحماني عن كتلة لينتصر، الشعب له ثلاث دقائق، والمقعد رقم 154.

السيد عبد السلام الدحماني

بسم الله،

مرحبا بالجميع،

تحية لشعبنا المقاوم في فلسطين الذي يتصدى لحرب الإبادة الشاملة وبوحشية لم يشهد العالم مثيلا لها، حرج أخلاقي كبير يقوض وجودنا ويضع مهامنا موضع استفهام نحن الذين عجزنا عن تمرير قانون عدم الاعتراف بالعدو الصهيوني والتعامل معه. لن تنفع اللطميات والبكائيات والجمل الثورية والأشعار والخطب النارية في التخفيف من حدة الوجع ولا في إيقاف نزيف الدم ولا في مسح دموع الأطفال أو إشباع جوعهم.

في البدء كانت المقاومة وفي المنتهى ستكون فالرحمة والخلود لقوافل الشهداء وللطالب الذي ارتقى اليوم أثناء تعليقه لعلم فلسطين.

أما بعد، شدني في التفاعل مع مشروع القانون ما يلي: إحداث خط تمويل لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي، لم تفلح حكومة البناء والتشييد حتى في اختيار المصطلحات وإبداع المفاهيم تتداعى في ذاكرتنا المأزومة عديد المعاني المتعلقة بالإنعاش والحالة الحرجة ورائحة الموت.

والسؤال هل ستكون الحكومة بخبرائها ومختصيها وفنييها قادرة على بناء اقتصاد قوي ومنتج أم ستظل غرفة إنعاش؟ نعلم جيدا أن سياسات وبرامج تم اقتراحها في إطار العنوان ذاته سابقا الإنعاش الاقتصادي وهكذا يصبح العنوان غير دقيق لأن الأمر يتعلق بإنعاش الإنعاش وفي تأجيل الموت عوض توفير بيئة ملائمة للاقتصاد وللاستثمار.

ولا يتم ذلك إلا بتشخيص دقيق للأزمة وبمقاومة أصناف الدمار وأهمها سجن الاقتصاد الريعي الذي أحكم قبضته على البلاد والعباد، لماذا لا تفكر أو لماذا لا نفكر في أفق آخر وبمفاهيم أخرى مغايرة؟ مصطلحات لزجة ومعان رخوة من الإنعاش إلى التمكين وغيرها كثير، هل غيرت شيئا؟ هل عكست تصورا؟ هل أعلنت عن مشروع؟

وزير يتلوه وزير وحكومة تأتي وراءها حكومات، مقترحات وأفكار وآمال تنكسر كلها على الإدارات المتحجرة وعلى إيراداتها الصلبة، قرض يعقبه قرض ويسبقه قرض فهل يجب علينا أن نجعل الأجيال اللاحقة رهينة خيارات خاطئة؟ ذكرنا ذات مرة أن الاستطراد وراء مقولات السيادة الوطنية والتعويل على الذات يظل مجردا مفرغا من الدلالة أقرب إلى الشعارات الجوفاء ما لم يتحول إلى سياسات واضحة تتبناها أجهزة الدولة وتفعل بمقتضاها وها نحن نعيدها مرة أخرى وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم الأستاذ عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة، له سبع دقائق والمقعد رقم 12 تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا سيدي الوزير وكافة إطارات الوزارة،

كالعادة قرض آخر وكالعادة تحت مسمى تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

سيدي الوزير، حين كانوا يأخذون القروض سابقا كانوا يأخذونها باسم التنمية والجهات الداخلية ويدرجون 18 ولاية قصد التمييز الإيجابي ثم يأخذون قروضا أخرى للتشغيل وتخرج فيما بعد عديد البرامج فرصتي وأمل وتمكين الشباب ثم لا نجد شيئا ولم نجد أثرا لكل تلك القروض على مستوى أنه لم يتم انشاء مستشفيات ولا بنى تحتية ولم تنجز أشياء ليتم الغاء التمييز الإيجابي ولا التمييز السلبي وبالعكس لم نجد أثرا لتلك الأموال لأن تلك القروض هي لتمويل الميزانية حتى نكون صريحين مع بعضنا سيدي الوزير، إذا كنا سنواصل مع بعضنا وتدخلت معك في عدة مناسبات ولم أتلق أبدا إجابة تشفي الغليل على الأقل أو تمحو الاستفسارات والغشاوة الموجودة.

إذن غيرنا منذ مدة فلم نعد نقول قروض للتشغيل ولا للتنمية، بل أصبحنا نقول قروضا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهنا مثلما قال زميلي بأن الجداول موجودة والتقرير فيه تفصيل وأريد أن أعرف اليوم عدد المؤسسات المنتفعة بالقروض السابقة لتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والفئات المعنية بهذا الشيء.

وإذا تم صرف هذه القرض وتسليمها للمؤسسات فأين الإنعاش الاقتصادي وأين الحركية والديناميكية الاقتصادية وأين المنوال التنموي الجديد للبلاد التونسية اليوم؟ غير موجود اليوم، لماذا؟ لأنه غير صحيح ولأن تلك القروض لم توجه في مكانها ولا يوجد اليوم نهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

وما نقوله أنه وفقا للبيانات المتاحة فإن المؤسسات الصغرى والمتوسطة عندها تحديات كبيرة ونسبة القروض البنكية على الرغم من أن هذه المؤسسات تمثل حوالي 97.5% من نسيج الاقتصادي الوطن إلا أنها لا تتحصل إلا على حوالي 15% من إجمالي القروض البنكية.

صعوبة النفاذ للتمويل، تبين من خلال الدراسات المنجزة أن 58.7% من المؤسسات الصغرى والمتوسطة عندها صعوبات في التمويل البنكي.

ارتفاع نسب المؤسسات المحتاجة للتمويل، حوالي 62% من مؤسساتنا هي في حاجة عاجلة إلى قروض لكن جزء كبيرا منها لا تتم الاستجابة لطلباتها وهذا منذ 2020.

تدهور القدرة على الحصول على التمويل وفق البنك الدولي للأنشطة والأعمال لعام 2020، اعتبرت 63.9% من الشركات الصغرى والمتوسطة أن الحصول على التمويل يمثل عقبة رئيسية مقارنة بـ 21.9% سنة 2013 وهي اليوم بالأرقام الموجودة.

إضافة أخرى فيما يتعلق بتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة الخاصة بالمصنفين ضمن فئتين 3 و4، بلغ عدد الأشخاص الطبيعيين المصنفين 3 و4 ما يقارب 279 ألف كما بلغ عدد الأشخاص المعنويين المصنفين 3 و4 حوالي 192 ألف، هل لديكم خطة واضحة هنا كوزارة لإعادة إدماج هذه الفئات في الدورة التمويلية خاصة مع ارتفاع نسبتهم وتهميشهم من النظام البنكي اليوم هل تجد بنوكا تعطيهم؟

بالنسبة إلى القطاع الفلاحي ونسمع عن التمويل الفلاحي وهو من أكثر القطاعات تضررا وهناك 50 فلاح ممنوعين من الحصول على القروض المصرفية بسبب تعثرهم في سداد الديون السابقة رغم هيكلة ثلاث بنوك عمومية سنة 2015 وضخ 700 مليون دينار من المالية العمومية إلا أن الجهاز المصرفي لا يزال يرفض إعادة جدولة ديون الفلاحين فكيف سننهض اليوم ونعول على الذات ويكون عدنا إنتاج ونحقق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي؟ ما هو تفسيركم لاستمرار هذه السياسة البنكية الإقصائية؟ وهل من تدخل حكومي فعلا لإدماج الفلاحين في المنظومة المالية من جديد؟

تراجع الاستثمار الفلاحي بنسبة 38% خلال الأشهر الأخيرة، ما هي الإجراءات المبرمجة لتصحيح هذا التراجع الخطير الذي يهدد الأمن الغذائي الوطني؟ وهل تم التنسيق مع وزارة الفلاحة لوضع خطة استعجالية لدعم صغار الفلاحين لا سيما في ظل التغيرات المناخية وارتفاع تكاليف الإنتاج؟

سيدي الوزير، حين نرى ما هو موجود اليوم بهذه الإحصائيات فأين تذهب هذه القروض؟ ومن الذي انتفع بها؟ إذا لم يتحقق شيء على مستوى النسيج وعلى المستوى الاقتصادي وعلى مستوى الشركات والأفراد الذين ذكرتهم لك حاليا الموجودين، إذن فإن هناك أناسا بعينها هم الذين ينتفعون دون غيرهم، هل هم لديهم الجنسية التونسية والآخرون ليسوا مصنفين تونسيين؟

ماذا نفعل حين نعرف أن اقتصادنا قائم على الشركات الصغرى والمتوسطة؟

إضافة إلى ذلك سيدي الوزير حتى نكون أكثر وضوحا قل لي بأن الدولة التونسية تحتاج هذا القرض لتمويل الميزانية فإنني سأصادق ولكن أن يكون العنوان والهدف منه مختلفان لأنه موجود في الاحصائيات وقد قدمنا من قبل قرضين أو ثلاثة قروض فأين هي؟

وحين أجد هذه الإحصائيات والتعثرات في الاقتصاد التونسي وغلق الشركات ولم يتحقق شيء فما الذي فعلناه سيدي الوزير؟ قدمنا اقتراحا وجيها في قانون المالية للسيدة وزيرة المالية في التخفيض وفي تمويل البنك المعني بالشركات الصغرى والمتوسطة وتم إسقاطه ولم توافق عليه الوزيرة يعني أننا حين وجدنا الحل وعرضناه رفضتموه ثم نلتجئ إلى القروض؟ وهذا هو السؤال المطروح هنا.

فالرجاء توضيح هذا من خلال إجابات مقنعة فلا داعي أن نقول بأننا نغالط، بل بالعكس نحن نطرح الأسئلة حتى نجد الإجابات لمساعدتنا في العمل ولكن أن نعمل على وضع "كبوس هذا على رأس هذا" لا يستوي سيدي الوزير. مع كامل الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم رضا الدلاعي عن كتلة الخط الوطني السيادي له ست دقائق والمقعد 157. تفضل.

السيد رضا الدلاعي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بك سيدي الوزير وبالوفد المرافق لك،

طبعا نحن بصدد الموافقة على مشروع قانون يتعلق بقرض وهو في علاقة بالجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في إحداث خط تمويل لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل إنعاش الاقتصاد والإشكال دائما هنا، حيث نتحدث دوما عن الإنعاش الاقتصادي لكن لم نحدد بشكل واضح هل تحقق هذا الإنعاش الاقتصادي أم لم يتحقق؟

تتناقض هذه القروض أصلا مع فكرة الاعتماد على الذات لأن الإشكال الحاصل أن هناك غموضا عند الناس، فمن جهة نطلب الاعتماد على ذواتنا ومن جهة أخرى أكثرنا من القروض.

النقطة الثانية يجب أن تحدد لنا الوزارة بالضبط هذه المؤسسات الصغرى والمتوسطة هل خرجت فعلا من إشكالها ومن الذي انتفع ومن لم ينتفع وتبدو المسألة غامضة وغير واضحة خاصة في ظل تداعيات الظرف الاقتصادي العالمي الصعب ونتحدث عن ظرف اقتصادي عالمي صعب وسيزداد صعوبة بعد ما فرضته الولايات المتحدة الأمريكية من رسوم جمركية وهذا سيخلق إشكالا لأننا نتعامل تقريبا مع الاتحاد الأوروبي وهذه المؤسسات تتعامل مع الاتحاد الأوروبي فكيف يمكننا في ظل هذه الرسوم الجمركية أن نرافق هذه المؤسسات؟

النقطة الثالثة، وزارة الاقتصاد والتخطيط والدولة بشكل عام كان عليها أولا أن تصلح مناخ الأعمال وهذا لم يحصل، كذلك كان على الدولة أن تحد من الضغط الجبائي لهذه المؤسسات التي تعاني من صعوبات بدل إغراقها في الديون.

نقطة أخرى، على وزارة الاقتصاد والتخطيط والدولة بشكل عام أن تراجع مجلة الاستثمار حتى نخلق فعلا مناخات الاستثمار كذلك موضوع إدماج الاقتصاد الموازي غير واضح حيث لا توجد مسألة واضحة في علاقة بإدماج الاقتصاد الموازن والمفروض أن يكون عنده دور كبير في إنعاش المالية العمومية ولا توجد خطة واضحة وتحفيزية باتجاه استيعاب الاقتصاد الموازي وسمعنا عن مسألة مراجعة كراس الشروط لكن لم يحصل منها إلى حد الآن أي شيء ولا توجد أمور واضحة في مراجعة كراسات الشروط.

النقطة الأخرى وكل وزير يأتينا يتحدث عن موضوع الشركات الأهلية وهي التي ستخلق التنمية فقدموا لنا تقييما أوليا ولسنا على عجلة من أمرنا، فقط تقييم أولي لمردودية هذه الشركات الأهلية ودورها في نسبة النمو وفي امتصاص البطالة وقبل أن ننقح مجلة أملاك الدولة يجب أن نتلقى بشكل دقيق ما يشرح دور هذه الشركات الأهلية حتى لا نذهب إلى الفراغ.

سيدي الوزير، أريد أن أشكرك في خصوص مسألة لأنها في علاقة بالبنك العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في خصوص برنامج التنمية المندمجة للمعتمديات التي نالت القسط الأول وهو برنامج تقريبا صودق عليه في 2019 لكن بتدخلكم سيدي الوزير، وهو يشمل في باجة عمدون ونفزة ويبدو أن هناك تقدما مع البنك العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الموافقة المبدئية لكن المطلوب حتى يحقق هذا التدعيم أهدافه أن يقع الترفيع في الاعتمادات في ظل متغير الأسعار حتى لا نلجأ من جديد مثلما صار لنا مع البرامج القديمة حيث نذهب في كل مرة إلى البنك العربي للإنماء الاقتصادي ونطلب اعتمادات إضافية فيجب أن تدرس بشكل دقيق حتى تحقق هذه الغاية أهدافها، أرجو سيدي الوزير أن تقع دراسة دقيقة في علاقة بمتغير الأسعار وأشكرك مجددا على تدخلك في هذا الموضوع.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد أيمن بن صالح عن الكتلة الوطنية المستقلة، المقعد 69 له ثلاث دقائق.

السيد أيمن بن صالح

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيد الوزير،

أصبحنا نراك السيد الوزير عضوا قارا معنا في المجلس تبارك الله هو مختص في القروض، إذن مرحبا بك ورجاء سيدي الوزير لا داعي لأن تجيبني لأننا حفظنا الأجوبة وليس هناك أمر جديد سنطلبه اليوم.

أريد أن أبدأ بمسألة واضحة لعموم الشعب التونسي الفصل 68 من دستور الجمهورية التونسية: "لرئيس الجمهورية حق عرض مشاريع القوانين وللنواب حق عرض مقترحات القوانين شرط أن تكون مقدمة من عشرة نواب على الأقل ويختص رئيس الجمهورية بتقديم مشاريع قوانين الموافقة على المعاهدات ومشاريع قوانين المالية ولمشاريع رئيس الجمهورية أولوية النظر".

في هذه الاتفاقية الموجودة تقول: القسط الأول من الاتفاقية يرسل الممول في أجل لا يتجاوز 12 أفريل 2025، نحن في اليوم السابع من الشهر ولكن يجب أن نبعث قبل تاريخ 12 أفريل من 28 مارس 2025 يعني أنه قد تم ارساله وعندكم الموافقة في الحكومة واليوم 7 من الشهر يعني انقضت الآجال وهذا في التفسير الذي بعثتموه الموجود في الملحق مع اللجنة، إذن فإن طلب القسط الأول قد تم كما تم الامضاء على المعاهدة ونحن في هذه الآجال وسنحصل على القسط الأول في 12 أفريل.

إذن لماذا نتعبكم ونستوفي وقتكم، لعلكم تخططون لقرض آخر أو اثنين لم لا؟ ولا أتحدث عن التخطيط الآخر وحول الناس "الغارقة" وقنوات التطهير التي مضى عليها ثلاثين وأربعين سنة وأتلفها الملح، لم ألاحظ أي تخطيط في هذا ويتتالى إتلافها ومعاناة الناس من ذلك ولا يوجد أي تخطيط حين نعطي القرض السابق، نجد البنك العربي لتونس التي أغلقت 70 فرعا إن لم يكن العدد أكثر نعطيها 26.18 مليار أورو من تمويل البنك الدولي للمؤسسات.

فهل تعلمون ما يحصل في البلاد؟ "ATB" بصدد غلق فروعها وفي شطرانة هناك فرع مغلق وغيرها 70 أو 80 فرعا ثم تعطيهم التمويل؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الزميل عنده أربع دقائق أضيفوا له دقيقة. تفضل.

السيد أيمن بن صالح

واكبوا قليلا ما يحدث في البلاد ولا يجب السعي لمنحهم القرض، لم أر أبدا مؤسسات مالية تبيع الأموال وتطلب الأموال والدعم هي المؤسسات المالية التابعة للدولة عليكم أن تقوموا بـ "autocritique"، اخرجوا قليلا من الفقاعة التي تعيشون فيها وواكبوا الواقع، لم أر أبدا من يبيع الأموال خاسرا والمؤسسات البنكية التابعة للدولة هي الخاسرة اليوم.

"BFPME" يتحدث عنها الزملاء منذ الصباح فهي المختصة في تمويل المؤسسات الصغرى وهي اليوم متعثرة بدرجة تفوق الخيال وما دمت أنت من تمول الناس ومتعثر فمن ذا الذي سيساعد؟ نستمر في أخذ الأموال فماذا يميزنا عمن كانوا من قبل في العشر سنين لو نواصل في تكديس القروض...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الزميل المحترم حاتم اللباوي عن كتلة صوت الجمهورية، المقعد 63 له أربع دقائق.

السيد حاتم اللباوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالجميع،

القرض تمويل لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة أعذرني سيدي الوزير سأتحدث عن القصرين وليست جهوية لكن الوطنية أساسها الجهوية كل أو جل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في القصرين متعطلة ومعطلة وتعاني خاصة بعد أزمة كوفيد والحكومة ترفض دعمها.

نبدأ بالـ "BTS"رهذه الأموال من المفروض أن تقدم إلى "BTS" أو بنوك أخرى لتدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة اليوم نجد أن البنك التونسي للتضامن يرفض دعم هذه المؤسسات ويرفض استرجاع أمواله التي أعطاها على شكل قروض، اليوم يريد هؤلاء الناس وهؤلاء المستثمرين الشبان خلاص ما عليهم وعندهم نية الخلاص ويريدون أن يواصلوا خلاص ديونهم وينهضوا بمؤسساتهم فنجد أن البنك يرفض الدعم، نطلب من البنك إعادة الجدولة، يجدول ولكن بأسعار وفواتير وتقسيمات مرتفعة تجعل المستثمر عاجزا عن الخلاص وأصبحت القصرين اليوم مصنفة بنكيا حتى مع البنك التونسي للتضامن، استثناء القصرين يجعلها في جزيرة لوحدها.

اليوم البنك التونسي للتضامن يفتك ويعقل تجهيزات وأجهزة بعض المقاولين بسبب عدم الخلاص وعلى سبيل الذكر مقاول يسعى إلى الخلاص ويسدد ويستمر في عمله فانتزع منه البنك التونسي للتضامن سيارته التي يعمل بها وواصل السيد المقاول عمله بعد أن اكترى سيارة وسيارته مركونة في مستودع الحجز ونثقل الديون يوميا، فالأجدر أن نقدم الأموال المودعة للحجز إلى البنك التونسي للتضامن، وعليه سيدي الوزير أدعوكم إلى مراجعة هذه المشاكل مع البنك التونسي للتضامن فإن هناك مستثمرين يريدون الخلاص فساعدوهم وقسموا لهم وقدموا الجدولة ولا داعي لافتكاك تجهيزاته حينها من المستحيل أن يسدد لك، فعلى الأقل نساعدهم بإعادة

الجدولة وإرجاع معداتهم حتى يواصلوا عملهم ويسددوا لكم ما تخلد بذمتهم وهذا جانب مهم جدا.

لذلك نتحدث اليوم عن دعم مؤسسات صغرى ومتوسطة فهذا ليس القرض الأول ولم أر منه أي دعم للمؤسسات المتعثرة في ولاية القصرين ولا يعطيه بالقانون فيقول له أجل يوجد أموال ولكن لا أعطيك بالقانون على الأقل ما داموا صنفوا الولاية ونفروا الاستثمار الخارجي فلنشجع المستثمرين المحليين على العمل ويوجد شباب مستثمر من أبناء الجهة يريدون العمل فلنساعدهم ونشغلهم ولا نفتك معداتهم ونصعب عليهم عملية الخلاص.

قبل أن أنهي سيدي وزير الداخلية، رأينا في تحركاتكم نية في إصلاح الوضع الأمني في القصرين لكن أريد أن أقول لك سيدي وزير الداخلية بأن الإصلاح لا يتمثل في تغيير مسؤولين أو ثلاثة فذلك لا يعني شيئا، بل التغيير أكثر وأتوجه الى السيد رئيس الجمهورية لأقول له إنهم يفتعلون أزمة في القصرين ويريدون بها الخراب ويريدون بها ربيعا عربيا ثانيا فلا تسمح لهم بذلك...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم السيد فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة، المقعد 151 له ثلاث دقائق.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا سيدي الرئيس،

تحية للسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

سيدي الرئيس، في ظل ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من انتهاكات وجرائم إبادة من قبل الإجرام الصهيوني أريد أن أتطرق إلى موضوع راج في المدة الأخيرة على شبكات التواصل الاجتماعي وفي المنصات الإعلامية ومتعلق بالقول بأن هناك يهوديا يحمل الجنسية التونسية شارك في حروب الإبادة ضد أشقائنا الشعب الفلسطيني في غزة. من هذا المنبر نطلب من الجهات المعنية التحري المسألة وإن ثبتت فإننا نطالب من هذا المقام بتطبيق أقصى العقوبات على هذا الفتى المجرم الذي لا يشرفنا والذي لا يمكن أن نوصفه بأنه تونسي وأقل ما يمكن أن يقع هو سحب الجنسية التونسية منه ومحاسبته بالقانون لأن التوجه التونسي شعبا وحكومة واضح في هذه المسألة ولا تسامح في كل من يضر بأشقائنا في فلسطين.

سيدي الوزير، في البداية أشكر اهتمامكم بواقع المؤسسات الاستثمارية في قطاع النسيج وكنت تقدمت بسؤال كتابي في الغرض وتجاوبتم بارك الله فيكم، تقريبا الوزارة الوحيدة التي تجاوبت تجاوبا مجديا وفعليا وصارت جلسة ونريد أن نعرف مخرجاتها وفي اعتقادي سيدي الوزير فإن إنقاذ أو إنعاش المؤسسات الاقتصادية الاستثمارية المتوسطة والصغرى يجب أن يقوم على استراتيجية واضحة المعالم وفي مقدمتها خاصة مراجعة اتفاقيات التبادل التجاري الحر وأرى أنه إذا كنا سنساند هذه المؤسسات ماديا بقروض أو غيرها وفي ظل ما نعيشه من كم كثير من المنتوجات بمختلف أنواعها التي تغزو السوق التوسيع فإن المؤسسات الصغرى والمتوسطة تقريبا مهما دعمناها ماديا ووفرنا لها آليات قروض وغيرها فإنها ستكون غير قادرة على المنافسة.

وهنا سآخذ مثالا بسيطا كنت تعرضت له في عديد المرات ألا وهو مراجعة الميزان التجاري مع دول معينة، نأخذ الميزان التجاري مع مصر والأشقاء في مصر مع كل احتراماتنا لهم ونوجه إليهم التحية، اليوم تحولت السوق التونسية حقا إلى سوق لمصلحتهم بامتياز في كل شيء فأين مؤسساتنا وكيف يمكن لمؤسساتنا الاقتصادية بمختلف أنشطتها أن تقاوم هذه الوضعية؟ وبالتالي نريد في الحقيقة إجراء ثوريا كما يقول السيد رئيس الجمهورية، هي ثورة تشريعية ونريد إجراء تنفيذيا ثوريا يتمثل خاصة في مراجعة اتفاقيات التبادل التجاري الحر الذي تستفيد منه أقطار أخرى على غرار تركيا والصين ومصر فيجب أن يرجع اشعاع تونس اليوم وهذا بمراجعة الاتفاقيات المذكورة وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للزميل المحترم جلال الخدمي عن كتلة صوت الجمهورية، المقعد 34 له خمس دقائق.

السيد جلال الخدمي

شكرا سيدي الرئيس،

نجدد ترحابنا بالسيد الوزير وجميع الإطارات المرافقة،

في الحقيقة أريد أن أندد أولا بالناس الذين يصفون البرلمان بأنه برلمان قروض فالحصيلة البرلمانية تؤكد ذلك والعمل البرلماني طيلة سنتين يؤكد أننا لسنا برلمان مصادقة على القروض.

أريد أن أبدأ سيدي الوزير أولا بتعريف المؤسسات الصغرى والمتوسطة في بلادنا، نحن ليس لدينا تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي تتماشى مع الوضع الاقتصادي في بلادنا.

ثانيا، نحن من أجل إنعاش الاقتصاد التونسي أؤكد للشعب التونسي أن المشكلة ليست في المال رغم أننا نؤمن بمقولة المال قوام الأعمال، اليوم منظومة الرخص التي تقيد وتكبل الاقتصاد التونسي والتي طالبنا بتعويضها بكراس شروط مرنة من شأنها أن تخلق مناخا استثماريا قادرا أن يكون مشجعا على دفع الاقتصاد التونسي.

كنا دائما وأبدا مع كل القروض ذات الطابع الاستثماري التي من شأنها أن تخلق مواطن شغل وتدفع بكل سبل التنمية في البلاد وحين نطلع على تقرير هذا القرض فهو يتحدث عن المؤسسات الصغرى والمتوسطة وأريد أن أؤكد للشعب التونسي أن المؤسسات الصغرى والمتوسطة غير قادرة على الحصول على هذا القرض لأنه مؤسساتنا الصغرى المتوسطة وبكل بساطة لا تستجيب إلى شروط الحصول على التمويل وهذا القرض.

وبالتالي فإن هذا القرض هو مخصص بالأساس لشركات الإيجار المالي وحين نبحث عن شركات الإيجار المالي نجد أن أصحابها بكل بساطة هم الناس الذين يتحكمون في الاقتصاد التونسي وهم نفس الأشخاص الذين عندهم شركات التأمين في البلاد والذين لهم مساهمات في البنوك وأصحاب الشركات الكبرى باختصار هم العائلات التي تتحكم في الاقتصاد التونسي.

وبالتالي هذا القرض ليست عنده أية علاقة بتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وإذن فإن مسؤوليتنا كنواب شعب نصارح الشعب التونسي وكل قرض نرى أنه لا يقدم في مكانه رغم أن دورنا الرقابي يخول لنا أن نسأل عن القروض التي صادقنا عليها، القروض الاستثمارية التي خصصت من أجل دعم بعدة خطوط تمويل في عدة مجالات إلا أننا في الحقيقة لا نعرف أية معلومة عن مآل القروض التي صادقنا عليها.

إذن نود أن تصرف كل القروض التي صادقنا عليها في إطار دعم الاقتصاد التونسي مثلا في البنية التحتية خاصة الطرقات والنقل ولا أتصور أن هناك اقتصادا يمكن أن يتطور بدون تدعيم البنية التحتية وخاصة في الطرقات والنقل.

وأنا من موقعي هذا أدعو زملائي المحترمين إلى عدم التصويت والمصادقة على هذا القرض لأننا في الحقيقة في موقع نتحمل فيه المسؤولية كاملة أمام شعبنا ونطالب الوزارة بتوضيح أكثر لأن دراسة هذا القرض حسب ما فهمت قديمة وتعود إلى 2022. شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد بلال ابن المشري غير منتمي، المقعد 77 له خمس دقائق.

السيد بلال ابن المشري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

دائما نمرر قوانين استعمارية دائما تدخل بشكل جميل منمق وبعناوين منمقة كتاريخ للأعمار منذ القرن 17 دائما ما يدخل بعناوين منمقة مثل قرض لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة أو قرض لتحسين الاستثمار.

في الحقيقة في النهاية لو كان هذا القرض متجها للمؤسسات الصغرى والمتوسطة مرحبا سنصادق عليه لكن مطلوب أن تثبت وزارة الاقتصاد والتخطيط أن هذا القرض موجه إلى المؤسسات الصغرى والمتوسطة وإن تثبت وليس بالكلام فقط ونطالب فهذا القرض الثالث الذي أتت به الوزارة للمؤسسات الصغرى المتوسطة وإذا لم يكن السيد الوزير في الاستماع سنقطع الكلمة والرجاء الاستماع جيدا لأنك في المرة الفارطة لم تجبني على أي سؤال سيدي الوزير بالتالي أعتبر أنك لم تسمع.

النقطة الثانية والمهمة في علاقة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة وقلناه في قانون الشيكات وأن الإشكالية الرئيسية لهذه المؤسسات هي التمويل وهذه ثالث اتفاقية ترد علينا من الحكومة باسم المؤسسات الصغرى والمتوسطة. الأولى هي باسم الحكومة الإيطالية كقرض بـ 0% أرباح ولسنا ضده لكن ضد توزيعه حيث توجه إلى الإيجار المالي والبنوك ومؤسسات اقتصادية كبرى والثاني أيضا تحت عنوان قرض للمؤسسات الصغرى والمتوسطة ونحن نطالب قبل أن تأتوا بهذا أن تقدموا لنا على مستوى القرضين الفارطين قائمة اسمية في المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمتعت بهما لأنكم قدمتموها كما ستفعلون هذه المرة للبنوك و"leasing" حتى يوزعوها على مؤسسات تتبع فروعها إذن هذه الأموال غير موجهة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وللشعب التونسي.

الفلسفة في أن نعطي أموالا للإيجار المالي باسم الدولة من طرف الدولة فقيمته أو مهمته الرئيسية الاتجار بالأموال وحين لا يملك المال وأنا من سأزوده به فما الذي يفعله بالضبط؟ اعذرونا ولكنه يبيع في الريح للمراكب" وهو يتاجر بأموال الدولة والمديونية للشعب وهذا السيد سيربح الأموال.

ثالثا، دائما ما يتم استثناء البنوك العمومية بالتحيل في هذه الاتفاقيات ونضع لهم بالقانون ونقول لهم من حق البنوك العمومية الحصول على هذه القروض ولكن على ألا تتجاوز نسبة المديونية لديها 17% ديون المصنفة في حين أن معظم البنوك العمومية أو كلها تتجاوز لأن "BNA" يدين بنك الحبوب 4,000 مليار وبنك الإسكان أقرض الصيدلية المركزية وبالطبع هذا داخل دورها من الدولة الاجتماعية ونحتاجه فنضع لهم شرط حتى لا تتمتع البنوك العمومية ويوجه إلى لبنوك الخاصة بعينها تمول مؤسسات تابعة لنفس الشخص بذلك البنك، إذن هذه اسمها عملية نهب للشعب التونسي الذي يتم نهبه طوال عمره بهذه الطريقة واليوم يجب كشفها.

رابعا، تطرقتم الى المناطق ذات الأولوية وسألتك المرة الفارطة ولم تجبنا، طلبنا تصنيف معتمديتين سيدي علوان وملولش كمناطق ذات أولوية وتستجيب لكل المؤشرات لها فقر بنسبة 31% حسب وزارتكم ولدينا بطالة وتهميش ولدينا من يرغبون في العمل، اذن لماذا لم يتم تصنيفها وهكذا نحرك الاستثمار ونحن نحاسبكم بعد ثلاث سنين فقط بالنتائج حين تتمتع بهذه المناطق ذات أولوية لكن حين نرى مناطق أخرى ليس لها نفس هذه النسب ونسب أقل في الفقر وفي غيره وتصنف كمناطق ذات أولوية وهذه تسمى المحسوبية وأعيد وأؤكد وأضمن هنا ولنصنف ملولش وسيدي علوان كمناطق ذات أولوية وسنتحاسب بالنتائج في ظرف ثلاث سنوات فقط وليس خمس أو عشر سنوات وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن نعلن عن ختم النقاش مع الملاحظة وأن التركيز هو بالسماع وليس بالنظر وفي كثير من المؤتمرات لاحظت مثلا وفود جنوب شرق آسيا يغمضون أعينهم للاستماع والتركيز أكثر ولذلك أنا لم ألاحظ أن السيد الوزير منشغل مع شخص آخر، بل لاحظت أنه دائما كله انصات ولذلك أعتقد أن هذا سوء تفاهم في غير محله ولذلك حلمك أستاذ بلال فإن السيد الوزير من خيرة الوزراء في بلادنا وهو من أحسن من يصغي إلى غيره. شكرا لكم.

إذن رفع الجلسة لمدة أربعين دقيقة إثرها نحيل الكلمة إلى السيد الوزير قصد الجواب على مختلف تدخلات السادة النواب.

(كانت الساعة الرابعة مساء)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة السادسة إلا عشرين دقيقة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

والآن نحيل الكلمة إلى السيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب. فليتفضل.

السيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط

شكرا السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

أتقدم أولا إلى سيادتكم وإلى السيدات والسادة النواب بأحر التهاني بمناسبة عيد الفطر المبارك، أعاده الله عليكم وعلى ذويكم وعلى تونس بالخير والبركة.

أيضا أضم صوتي إلى أصواتكم للترحم على شهداء غزة وعلى كل شهداء النضال الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الصهيوني.

أيضا أترحم على روح فقيد المجلس النائب السيد سامي السيد، تغمده الله بواسع رحمته ورزق أهله وذويه ورزقكم جميل الصبر والسلوان.

نترحم أيضا على روح الطالب الذي سقط صباح هذا اليوم وهو يحاول رفع العلم الفلسطيني بمناسبة تظاهرة خصّصت لمساندة القضية الفلسطينية.

أحيّي العمل الكبير الذي قامت به لجنة المالية والميزانية ولجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية وعلى التقرير المنجز وهو تقرير مشترك حول مشروع القانون والذي استوجب لصياغته جهدا كبيرا وجلستي استماع إلى ممثلي الوظيفة التنفيذية، الوظيفة التنفيذية كانت ممثلة بوزارة الاقتصاد والتخطيط، بوزارة المالية وبالبنك المركزي التونسي.

أحيّي أيضا كل إطارات وزارة الاقتصاد والتخطيط، وزارة المالية والبنك المركزي التونسي على تفاعلهم مع كل التساؤلات التي وردت خلال الجلستين.

اسمحوا لي أن أذكر بخصائص التمويل: هو قرض مباشر لفائدة الدولة بـ 80 مليون أورو يعاد إقراضه للمؤسسات المالية سواء البنوك العمومية أو الخاصة أو مؤسسات الإيجار المالي بهدف - نسطر بهدف- تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

غير صحيح فهو خاطئ تماما من يدعي أن الهدف من هذا القرض هو تمويل الميزانية، التمويل المباشر للميزانية عندما يصلك مبلغ القرض فإنه يتم ضخه مباشرة في ميزانية الدولة، هذا قرض يتم اقتراضه باسم الدولة تتسلمه وزارة المالية تقوم بمقتضى "convention" مع البنك المركزي التونسي يضعه بعد ذلك البنك المركزي التونسي على ذمّة البنوك المؤهلة وعل ذمة مؤسسات الإيجار المؤهلة لاستعماله في تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة ولا يمكن لأي بنك أن يتحصل على أي مليم قبل أن تأتي بملفات المؤسسات والمشاريع التي ترغب في تمويلها وكل هذا يتم بمراقبة البنك المركزي التونسي، بمراقبة وزارة المالية، بمراقبة الممول وبمراقبة الهيئة العامة للرقابة المالية، أي يجب التوضيح هنا خاصة بعلاقة بعديد الأشياء التي ذكرت خلال تدخلات عدد من السيدات والسادة النواب، أقول وأعيد ليس قرضا موجها إلى ميزانية الدولة.

هو القرض بعوامل مالية طيبة جدا، فترة سداد بعشرين سنة بما فيها خمس سنوات إمهال، هو قرض فيه هبة بـ0,9 مليون يورو لفائدة وحدة التصرف، أحد السيدات أو السادة النواب قال أن وحدة التصرف للسيارات والامتيازات، وحدة التصرف موجودة على مستوى البنك المركزي التونسي و0,9 مليون يورو وهذه لمساعدتها على دراسة الملفات التي ستتابع هذا القرض وليس هذا القرض فقط، بل أيضا القرض الذي صودق عليه هنا في مجلس النواب الذي أخذنا في ذلك الوقت في نفس سياق البرنامج هذا من البنك الأوروبي للاستثمار بـ 170 مليون أورو وقد تم عرضه هنا على مجلس النواب وسأعود إليه بعد ذلك.

إذن هبة بـ 0,9 مليون لوحدة التصرف، إذن هبة بـ 8 مليون أورو تصرف لتوفير دعم فني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، عندما أقول هناك هبة بـ 8 مليون أورو وعندما أقول هناك هبة بـ 0,9 مليون أورو أي تقريبا 9 مليون أورو من أجل قرض بـ 80 مليون أورو تقريبا أكثر من 10 % من القرض يتضمن مبلغ في شكل هبة.

أيضا خط التمويل يندرج في نفس البرنامج الذي تم اعتماده منذ سنة 2022 لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة والذي ضم خطي تمويل أخريين وقعت المصادقة عليها وقد ذكرت منذ قليل خط تمويل البنك الأوروبي للاستثمار بـ 170 مليون أورو لكن هناك قبله أيضا صودق عليه سنة 2023 هنا في المجلس خط البنك الدولي بـ 115,9 مليون أورو أي ما يقابل 120 مليون دولار.

هذه ثلاث خطوط موجودة في نفس البرنامج الذي وقع تسميته في ذلك الوقت في 2023، برنامج الإنعاش الاقتصادي، الكلمة "فيها وعليها" هذا يناقش أتفهم من يقوم بأن هذا الإنعاش فيه إيحاء سلبي، ميت وسيعاد إحياؤه " le therme en Français pour la relance économique " ترجمة "relance" بالعربية "إنعاش" أو ما يقابلها في العربية "تحفيز" أو ما يقابلها في العربية "دعم" كل هذا قابل للنقاش، هذا فقط لأفسر الكلمة التي ذكرها العديد من السادة والسيدات النواب، ذكرها بخصوص الإنعاش وهي نفس الكلمة التي تم اعتمادها عندما ناقشنا في المجلس مبلغ 170 مليون أورو وعندما ناقشنا هنا مبلغ بـ 120 مليون دولار للبنك الدولي.

فترة الإنجاز المبرمجة لخط التمويل هذا هي 2025 -2030 أي أن خط التمويل هذا سيكون "disponible" للدولة التونسية لتستعمله كما ذكرنا "à travers le mécanisme de rétrocession" من "ministère de finance" للبنك المركزي والبنك المركزي هو الذي سيتولى عرضه على البنوك التي يمكنها المساهمة فيه، هي فترة 2025-2030 وإن شاء الله لتفادي التأخر في الإنجاز ولاستعمال موارد هذا القرض نحافظ على مدة الإنجاز، كما أنه نتمنى أن نحافظ على مدة إنجاز للقرض الذي تحصلنا عليه مع البنك الأوروبي للاستثمار كما نتمنى أن نحافظ على مدة الإنجاز للقرض الذي تحصلنا عليه من قبل البنك الدولي.

لماذا القرض، لماذا خط التمويل؟ الإجابة واضحة حاجة المؤسسات الصغرى والمتوسطة للتمويل، هناك من السادة النواب ذكر دراسات سابقة لسنتي 2020 و2021، أقول له أن هناك أيضا دراسات جديدة ومسبقا أقول أنه حتى هناك دراسات ستأتي بعد سنة 2025 وبعد 2028 وربما بعد سنة 2030 وستقول لك بأن المؤسسات الصغرى والمتوسطة في حاجة إلى التمويلات البنكية كما هو الحال الآن في معظم الدول في العالم، دول نامية أو دول في طريق النمو كلها يوجد بها مؤسسات صغرى ومتوسطة والخاصية هي أن المؤسسات الصغرى والمتوسطة " qui domine le tissu économique" لبلد من البلدان، هذه الخاصية لا تهم تونس فقط أو خاصية للمغرب فقط أو خاصية للكوت ديفوار فقط، بل هي خاصية تهم أغنى الدول في العالم فكلها "dominés par des PME" تجد أن عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة مثلا في هولندا تقريبا 97% من النسيج الاقتصادي الهولندي مؤسسات صغرى ومتوسطة، هذه هي التي تمثل النوعية الأكثر تواجدا في النسيج الاقتصادي.

هذا فقط لأقول بأن إشكالية التمويل وجدت وموجودة وستوجد، دور الدولة هو أنها توفر بقدر الإمكان خطوط لتمويل للمؤسسات الصغرى والمتوسطة. تقول لي لماذا قروض؟ أقول لك

لأننا اليوم في حاجة إلى تمويلات خارجية لتمكننا من التخفيف من "contrainte de financement" على مستوى تونس وعلى مستوى أغلب البلدان في العالم، كل البلدان تلتجأ إلى الاقتراض في وقت ما للاستجابة لحاجيات تمويل اقتصادياتها والسؤال الأهم ليس هل أقترض أم لا ولكن أقترض لماذا؟

هنا نحن نقترض لنوفر التمويلات للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، تقولون لي المؤسسات الصغرى والمتوسطة هناك العديد من المؤسسات تم إقصاؤها؟ صحيح هذا ربما هذا يمشي لمؤسسات تتمتع بالتمويل، هذا ممكن لها دور الأجهزة الرقابية لمراقبة أين ذهبت هذه التمويلات وسأظهر لكم بعد حين بأن العمل يحصل على مستوى البنك المركزي التونسي.

ما يحصل نراه كوزارة اقتصاد وتخطيط، ما يحصل تراه وزارة المالية، ما يحصل لكم الحق أنتم كسادة وكسيدات نواب أن ترونه وهذا ما حصل عندما تم عقد الجلسة المشتركة للجنتين، تم عقد جلسة أولى السادة أعضاء اللجنتين قالوا: "المعلومات التي أتيتم بها غير كافية هنا لتحديد الموقف قلنا "الله يبارك" سنمدّكم بما تطلبون، ذهبنا وعدنا في جلسة ثانية أظن أنه بعد ثلاث أسابيع في شهر رمضان أتينا بالمعطيات حول القروض وحول خطوط التمويل التي أسندت في نطاق نفس البرنامج الذي هو خط البنك الدولي وخط البنك الأوروبي للاستثمار. جلبنا هذه المعلومات هذه وهذه المعلومات موجودة في ملف القرض، في هذه المعلومات يوجد ما وقع فيما يخص القرض الأول الذي يهم البنك الدولي. المعطيات الموجودة:

تمويل البنك الدولي لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 115,6مليون يورو.

تاريخ المفاوضات: 15 و16 ديسمبر 2022،

تاريخ إبرام الاتفاقية: 10 فيفري 2023،

تاريخ المصادقة القانونية على اتفاقية القرض 11 مارس 2023.

وتاريخ إبرام اتفاقية التنفيذ: 27 أفريل 2023،

تاريخ دخول الاتفاقية حيّز التنفيذ: 4 ماي 2023.

وبعد ذلك تم إعداد دليل تنفيذ البرنامج، هذا الدليل تقوم بإعداده البنك المركزي وتبعث به للمول ليتم الاتفاق عليه من الجانبين وبعد لك أصدرت مذكرة، مذكرة البنك المركزي للبنوك ولمؤسسات الإيجار المالي بتاريخ 8 سبتمبر 2023 ليتم تفسير في هذه المذكرة كيفية تمويلهم عبر هذا الخط.

بعد ذلك حصلت الموافقة على محتوى اتفاقية إعادة الإقراض من قبل البنك الدولي يوم 16 أكتوبر 2023 و29 ديسمبر 2023 تم إجراء أول سحب على موارد القرض في إطار المكوّن الثالث الذي يمثل الدعم الفني لفائدة وحدة تنسيق مشروع لمرافقة تنفيذ خط التمويل، وهي وحدة وحدها لأن البنك الدولي العالمي له أموره الخاصة به والبنك الأوروبي للاستثمار و"AFD" والوكالة الفرنسية للتنمية لديهم وحدة يمكنها تسيير الخطين معا.

إذن تم السحب على القسط الثالث 29 ديسمبر 2023 ليحصل الدعم الفني لوحدة تنسيق المشروع لفائدة تنفيذ خط التمويل.

بعد ذلك من 19 فيفري إلى 5 أفريل 2024 أي تقريبا شهرين تم القيام بـ"appel de candidatures" وتم القيام بالـ "sélection" ليتم تحديد قائمة المؤسسات المالية المؤهلة للانتفاع بموارد قرض البنك الدولي وبعد ذلك تم عقد اتفاقيات التي تضمّنت تحديد مبالغ التمويل في 18 مارس 2024 وفي 5 أفريل 2024 تم تعديل المبالغ المطلوبة بصفة نهائية وسيتم إعادة دائما نفس العملية ليمكننا زيادة الأخذ من ذلك الخط للبنك الدولي الذي يتضمن 120 مليون دولار.

إمضاء اتفاقيات لإعادة الإقراض مع خمس مؤسسات مالية مؤهلة تم ذلك بتاريخ 6 ماي 2024،

بينت هذا لتعرفوا طول العملية "longueur de processus" فال "processus" ليس قصير يتضمن العديد من المراحل إلى أن نصل إلى المرحلة النهائية للتمويل.

ماذا حصل في التمويل والمعطيات موجودة بكل شفافية؟ المؤسسات المالية التي شاركت في "l'appel candidature" وتم اختيارها هي البنك العربي لتونس، الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة، الشركة التونسية للبنك، بنك الأمان وبالنسبة إلى مؤسسات الإيجار هناك حنبعل للإيجار.

بالنسبة إلى البنك العربي لتونس: 26,18 مليون دينار، الاتحاد البنكي للتجارة: 10 مليون دينار، الشركة التونسية للبنك: 40 مليون دينار، بنك الأمان: 76,6 مليون دينار وحنبعل للإيجار:50,7 مليون دينار.

سحوبات كل مؤسسة مالية على المبالغ الموضوعة على ذمّتها: هذه مبالغ مالية وضعت على ذمتكم، متى يذهب ذلك المبلغ إلى المؤسسة المالية؟ متى يذهب إلى البنك؟ عندما تأتي البنك بملف "PME"، تأتي بملف المؤسسة وبملفات المؤسسات التي سيقع تمويلها حينئذ يتم "versement ou décaissement" للأموال، لذلك ليس ذلك أن نتحصل على الأموال ويتم إعطاؤها للبنوك ونترك البنوك تتصرف مثلما تشاء، لا هذا غير صحيح هذه مغالطات لا تذهب في "sens le bon" ما هكذا تدار أمور الدولة.

علينا أن نفتخر بالمؤسسات الموجودة في الدولة التونسية، نحن لا نلعب بمستقبل الأجيال القادمة، أنتم لديكم أبناء ونحن لدينا أبناء، أنتم لديكم مستقبل ونحن لدينا مستقبل، أنتم لديكم نصيب في هذا البلد ونحن لدينا نصيب في هذا البلد، فنحن لا نفعل ما نريد " toute en anarchie"، "حك رأسك واعطي للبنك، حك رأسك واعطي للمؤسسات" لا، هناك إجراءات يجب احترامها وهذا ما نحن بصدد القيام به.

بالنسبة إلى البنك العربي التونسي إلى غاية اليوم لم يقوموا بسحب أي مبلغ، لم يأتوا بملف "pour des PME à financer 2 PME éligibles"، الشركة التونسية للبنك بتاريخ 25 سبتمبر 2024 قامت بجلب أربع مؤسسات تحصلت على تمويلات، بنك الأمان في 22 جويلية 2024 جلبت ملفات لـ 31 مؤسسة وقع تمويلها. لدينا حتى التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة التي وقع تمويلها.

في هذا التوزيع الجغرافي نجد 2.7% في نابل، 2.7% في المهدية، 2.7% في منوبة، 5.41% في المنستير، 8.11% في مدنين، 2.7% في القيروان، 10.81% في صفاقس، 2.7 % في سيدي بوزيد، 10.81% في سوسة، 2.7 % في سليانة، 24.3% في تونس، 2.7 % في توزر، 10.82 % في بن عروس، 10.82% في أريانة.

"Donc la répartition géographique est dispersée n'est pas concentrée en zone géographique."

هذا فقط على مستوى خط تمويل الذي تم إمضاؤه مع البنك الدولي وهذا بدأ "en cours"، بقي خط التمويل الآخر الذي هو خط تمويل البنك الأوروبي للاستثمار.

بخصوص الإجراءات للبنك الأوروبي للاستثمار والذي كما ذكرت فقد تمت المصادقة عليه، تاريخ المفاوضات بدأت في 21 و22 نوفمبر 2023، تاريخ إبرام الاتفاقية يوم 18 مارس 2024، تاريخ المصادقة القانونية على اتفاقية القرض يوم 21 أوت 2024، المساعدة الفنية لفائدة البنك المركزي يوم 7 نوفمبر 2024، تاريخ إبرام اتفاقية أبرمت مؤخرا في 17 فيفري 2025 ونحن الآن بصدد إعداد على مستوى البنك المركزي بقية الشروط المنصوص عليها في اتفاقية القرض والتي يتوجب تحقيقها للتمكن من سحب القسط الأول من قرض البنك الأوروبي للاستثمار، صحيح جلبنا وأمضينا وصادقنا ولكن إلى حد اليوم لم يدخل أي مليم فيما يخص التمويل لأننا مازلنا " dans le cadre de processus ".

القرض الثالث والذي هو هذا القرض الذي أتينا به اليوم، هو تمويل الوكالة الفرنسية للتنمية لدعم مشروع الانعاش الاقتصادي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة بمبلغ 80 مليون يورو. تاريخ المفاوضات 21 و23 فيفري 2024، تاريخ إبرام الاتفاقية 25 جوان 2024 ونحن اليوم صادق عليها أو تم التداول حولها في إطار مجلس الوزراء وقد تم عرضها عليكم في المجلس ليتم التداول حولها وسيتم إن شاء الله المصادقة عليها ونحن كما ذكرت هنا بعد جلستي استماع تمت على مستوى الجلسة المشتركة للجنتين.

كل هذا موجود في الملف ويوجد أيضا في الملف معلومات التمويل الإيطالي التكميلي لخط المؤسسات الصغرى والمتوسطة بمبلغ 55 مليون أورو، هذه الاتفاقية تم إبرامها في 15 جوان 2003 وإمضاؤها في 7 فيفري 2024، دخلت حيز التنفيذ في 9 فيفري 2024 وتم إمضاء اتفاقية بين البنك المركزي التونسي وصندوق الودائع والقروض الإيطالي في 17 أفريل 2024، انعقاد الاجتماع الأول للجنة متابعة المشروع كان في 26 جانفي 2024، دخول الاتفاقية المالية حيز التنفيذ تم في 17 جويلية 2024، نشر مذكرة إعلام البنك المركزي للعموم كان في 19 نوفمبر 2024.

وعلى إثر إصدار مذكرة الإعلام من قبل البنك المركزي تلقى البنك المركزي إلى حد تاريخ الأسبوع الفارط ست طلبات انتفاع بموارد خط التمويل الإيطالي، جاءته من البنك التونسي، الشركة التونسية، البنك والبنك التونسي العربي وبنك تونس الإماراتي والبنك التونسي الليبي ومن بنك الأمان أي من البنوك "éligible" والتي يوجد فيها "portefeuille" المؤسسات التي ستقوم بتمويلها تحصلت على تمويلات.

كل هذه الوثائق الكل تم تسليمها إلى السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب، أقول وأعيد الدولة لا يتم إدارتها على الصدفة، ليست "anarchie" كل شيء فيها مضبوط وكل شخص تتم محاسبته على ما يقوم به، لدينا أجهزة رقابة نفتخر بها.

سأعود إلى موضوع قرض اليوم، حاجة المؤسسات الصغرى والمتوسطة إلى القرض أيضا تم تخصيص نسبة قصوى للقروض الموجهة إلى عمليات إعادة الهيكلة، 30% فقط تذهب إلى عمليات إعادة الهيكلة ونسبة دنيا إلى القروض الموجهة للاستثمار على الأقل 50% من القروض يجب أن تكون قروض موجهة إلى الاستثمارات المبرمجة من قبل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

أيضا تخصيص نسبة دنيا للمؤسسات التي تساهم في الإدماج الاجتماعي أو في الحد من التفاوت الجهوي أو التي تنشط في مجال الاقتصاد الأخضر، منذ حين ذكر أحد السادة النواب قال نرجو التشجيع على المواضيع البيئية، يجب التشجيع على التنمية الجهوية نعم هذا هدف الدولة، هذا الهدف تجدونه حتى على مستوى قوانين المالية، دائما هناك توجد امتيازات، هناك تحفيزات مخصصة للتنمية الجهوية، دائما هناك تحفيزات مخصصة للاقتصاد الأخضر.

في اتفاقية التمويل هذه تم تخصيص نسبة دنيا للمؤسسات التي تساهم في الإدماج الاجتماعي أو في الحد من التفاوت الجهوي أو التي تنشط في مجال الاقتصاد الأخضر والقدرة على التكيف مع المناخ مع حد أدنى بـ 35% من جملة التمويلات، أي أن البنك الذي يأخذ مثلا 20 مليون دينار عليه أن تثبت أن 35% من 20 تلك ستذهب إلى التنمية الجهوية، ستخصص للإدماج الاجتماعي ولمشاريع تدافع وتحمي البيئة إذن مشاريع في الاقتصاد الأخضر وقد تم ذكر المؤسسات الصغرى والمتوسطة المصنفة.

أتيتكم إلى هنا كوزير اقتصاد وتخطيط، لم آت إلى هنا كشخص سمير عبد الحفيظ، إذا آتي إلى هنا كوزير الاقتصاد والتخطيط وكلفت بهذه المهمة للإشراف على هذه الوزارة بإيجاد التمويلات الضرورية وإيجاد الدعم الفني للبلاد التونسية، مهمة وزارة الاقتصاد والتخطيط هي التعاون المالي والفني الدولي ومهمة وزارة الاقتصاد والتخطيط أيضا هي دعم التنمية الجهوية والتخطيط ومهمة وزارة الاقتصاد والتخطيط أيضا دفع الاستثمار.

هذه هي "les trois volets"، أحد السادة النواب أوشك أن يقول لقد قلقنا منك، الدستور يفرض علي هذا، الدستور يقول تمرير التمويلات التي نتحصل عليها بقروض في شكل قوانين عادية، لهذا السبب أنا آتي إلى هنا "et tant mieux" لأن لدي رقابة، لدي نقاش يمكنك أن تنقد كما تريد بالطبع والحمد لله هذا موجود في إطار مهني وأخلاقي والحمد لله هذا موجود وابتعدنا كثيرا عما كان يحدث في رحاب هذا المجلس.

إذن في إطار احترام متبادل يمكنك أن تدلي برأيك، أستمتع إليك، أحاول ربما إصلاح فكرة غير مكتملة لديك ربما أصلح كلمة خاطئة لديك وربما أسمع فكرة أيضا قد تذهب مع التوجه السياسي للحكومة وهذا هو دور مؤسسات الدولة، وظيفة تنفيذية، وظيفة قضائية، وظيفة تشريعية.

لذلك عندما نأتي للمجلس عديد المرات لا أدري هل نأخذ النقاط الإيجابية للوزارة أو النقاط السلبية وإننا كوزارة لدينا دور البحث عن التمويلات وحاجة الاقتصاد التونسي اليوم وقد تم ذكر منذ حين من أحد النواب المحترمين حاجة التونسي اليوم إلى التمويلات، علينا أن ننظر لأنفسنا في المرآة حقيقة، نحن في حاجة إلى تمويلات. هل أن الادخار الوطني اليوم قادر بأن يستجيب لكل حاجيات الاقتصاد التونسي من التمويلات؟ الإجابة لا وألف لا هناك "déséquilibre" بين الادخار والاستثمار، قدرتنا اليوم على الادخار لا تفي جدا مقارنة بحاجاتنا للاستثمار، سنصل إلى التشريعات - اتركوني أنا لم أقطع كلام أي شخص- ما ذكرته وقد قلت هذا منذ

حين حتى في حديث جانبي مع أحد السادة النواب، ما نحن بصدد القيام به ضروري ولكنه غير كافي.

صحيح أنه ليس بالتمويل فقط يمكننا حل إشكاليات الاقتصاد التونسي، ليس بالتمويلات فقط، سنتمكن من حل إشكاليات المؤسسات الصغرى والمتوسطة أكثر من المتفق فيه معكم ولكن من الضروري اليوم أن نبحث عن تمويلات أي ليس إما أسود أو أبيض.

من الضروري اليوم البحث عن تمويلات ونحن نعمل وأنتم تعرفون هذا والعديد من السيدات والسادة النواب هنا يعرفون هذا لأنهم كانوا حاضرين حتى مع وزارة الاقتصاد والتخطيط في الورشات التي تم تنظيمها لبلورة الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة وقد حضر فيها العديد من السادة النواب ونرحب بكل من يريد أن يحضر والتي فيها " volet de financement"، عنصر من العناصر فيها عنصر المرافقة، فيها عنصر الموارد غير المالية، فيها عنصر التحفيز على التدويل بما معناه أن تكون للمؤسسات التونسية القدرة ليس فقط في أن تبيع ولكن أيضا في أن تستثمر في دول العالم، إن قلت لي أين هذا؟ أقول لك بأن هذه الإستراتيجية قد شرعنا فيها عندما تم تكليفي من قبل السيد رئيس الجمهورية ككاتب دولة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وقد واصلنا في نفس التوجه بعد أن تم تكليفي بالإشراف على وزارة الاقتصاد والتخطيط.

والإستراتيجية تتضمن نقاشا مع كل الأطراف المتداخلة وقد تم برمجة عديد ورشات العمل ست ورشات عمل تمت برمجتها والآن وبعد ورشات العمل ماذا يحصل؟ يبقى الناس يبلورون فقد تم بعث ورشات العمل وقد تم أخذ الآراء من قبل مختلف الأطراف، هناك توجهات يجب كتابة الاستراتيجية ويتم إعداد وثيقة ومعها " un plan d'action" ونحن الآن في هذه المرحلة.

ربما أنا في إجابتي قد تجاوزت بعض المراحل في الإجابات ولكن لا يهم كل هذا لأذكر بأن التمويل ليس العنصر الوحيد أنا أوافقكم تماما، لكنه عنصر ضروري، هذا العنصر يجب أن تتوفر معه ظروف أخرى، يجب أن تتوفر معه "d'autre condition" لنتمكن من إنجاحه، يمكن أن تعطي لأي مؤسسة أي كانت سواء كانت صغرى أو متوسطة بإمكانك أن توفر لها مئات الملايين ولكن إن لم يكن فيها تكوين على مستوى هياكلها أو على مستوى مسؤولها، إن لم يكن فيها التكوين اللازم في المسائل الاقتصادية، لا يوجد بها التكوين اللازم على مستوى التصرف، لا يوجد بها التكوين اللازم على مستوى التسويق، لا يوجد بها التمويل اللازم في الأمور القانونية للتعامل على مستوى "les agents économiques" فمن الأكيد بأنها ستنهار.

المال -وقد قيل هذا منذ حين من قبل أحد السادة أو السيدات النائبات- قوام الأعمال صحيح، ولكن غير كافي لإنجاح مؤسساتنا، نحن نعي بأن مؤسساتنا تحتاج إلى أشياء أخرى، بالطبع تقول لي أين التشريعات؟ التشريعات نحن نعمل عليها ولكن في انتظار التشريعات هل نتوقف ولا نبحث عن تمويل؟ هل نقتل المؤسسات الموجودة؟ تقول لي أن العديد من المؤسسات ماتت، نأسف أن هناك مؤسسات تموت ونفرح بإحياء بعض المؤسسات ونفرح بأن هناك مؤسسات تتطور ولكن تلك هي طبيعة الدورة الاقتصادية في أن هناك شركات تحدث، هناك شركات يتم إحداثها وتبقى مدة طويلة وهناك شركات يتم إنشاؤها وتفشل بعد مدة قصيرة ولكن من دور أجهزة الدولة، من دور الحكومة أن تبحث عن الأسباب الحقيقية وراء فشل المؤسسات وبالبحث عن هذه الأسباب الحقيقية يمكننا إيجاد الدواء، لا يمكنك أن تبحث عن الدواء قبل أن تبحث عن الأسباب الحقيقية.

هذا لأؤكد على أن هذا التمويل ضروري ولكنني أوافقكم مائة بالمائة وألف بالمائة كما تريدون بأنه ليس هذا العنصر وحده كاف للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة ولهذا السبب هناك في التمويلات ما يسمى "Les critères d'éligibilité" فالبنك عندما تطلب منها مؤسسة اقتصادية تمويل ستقوم بدراسة "le plan d'affaire" الذي لديها، ستقوم بدراسة وضعيتها لترى هل أن هذا التمويل بإمكانه إنجاح "plan d'affaire" الموجود لديها أم لا، تقول لي وماذا عن المؤسسات التي تعيش حالة من الصعوبات الكبرى، في حالة "risque 3"، "risque 4" أقول لك تلك المؤسسات أيضا لم ننساها هناك برامج على مستوى وزارة الصناعة مخصصة للمؤسسات التي تم إقصاؤها لأنها سقطت في "risque 3" وسقطت في "risque 4" وهنا ربما المختصين يعرفون هذا "programme FAR PME" وهو مخصص لإعادة هيكلة المؤسسات الصغرى والمتوسطة وهو برنامج وقع برمجته أظن من 2019 ومازال إلى حد اليوم وفي كل مرة يتم عقد لجنة على مستوى وزارة الصناعة لتدرس ما هي المؤسسات التي ستتمتع بال "programme FAR" لذلك لم يتم إقصاؤهم هناك آليات أخرى تم البحث عنها، تم العمل عليها لمساعدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة وحتى في قانون المالية عديد خطوط التمويل أحدثت لمساندة المؤسسات الصغرى والمتوسطة وحتى في قانون المالية أظن لسنة 2023 أو لسنة 2024 التنفيل من نسبة الفائدة فقد تم بعث برنامج لتمتيع المؤسسات الصغرى والمتوسطة ولمحاولة الضغط على تكاليفها.

كل هذه برامج تم بعثها وهذه البرامج "toujours en cours" ولكن هذه البرامج لا تلغي ضرورة البحث عن خطوط تمويل للمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

إذن في هذا القرض، في خط التمويل هذا والذي لم يكن موجودا في الخطوط السابقة، المؤسسات صنف 2 "Impliqués " الذي يعود إلى خط التمويل للبنك الدولي لن يجد "éligibilité" للمؤسسات الصغرى والمتوسطة التي هي في درجة مخاطر 2.

اليوم نقاشنا مع "les partenaires" مع شركائنا تمكنا من أن نجعل هذه المؤسسات المصنفة صنف 2 تكون لديها إمكانية أن تتمتع بخط التمويل هذا.

نقطة أخرى التعريف المعتمد في خط التمويل هذا هو تعريف تونسي المرجع بالإشكاليات التي فيه، هو تعريف تونسي المرجع وإن كنتم تتذكرون عندما ناقشنا هنا خط التمويل الذي أخذناه من البنك الأوروبي للاستثمار، التعريف الذي اعتمد في ذلك الوقت لأنّ البنك الأوروبي للاستثمار تلك هي القاعدة التي يعمل بها مع تونس ومع بقية البدان، التعريفة الأوروبية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة في خط القرض هذا، التعريفة المعتمدة هي التعريفة التونسية والتعريفة التونسية الفصل 2 من الأمر الحكومي لسنة 2019 المؤرخ في 9 مارس 2017 والمتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثماراتالمنجزة في إطار قانون الاستثمار الذي ينص على أن كل مؤسسة على معنى الفصل 3 من قانون الاستثمار والتي لا يتجاوز حجم استثمارها باعتبار استثمارات التوسعة بما في ذلك الأموال المتداولة. أي أنه لا يتجاوز وليس أقل من 100 ألف دينار أو أقل من

100 ألف دينار إلى 15 مليون دينار كلها مؤسسات مؤهلة حسب التعريفة التونسية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة المعتمدة في قانون الاستثمار وقد تم ذكر هذا من قبل العديد من السيدات والسادة النواب لا توجد لدينا تعريفة موحدة.

هذا صحيح وأقول مع الأسف وهذا ما نحن بصدد العمل عليه، على الإستراتيجية التي هي في طور الإعداد على مستوى وزارة الاقتصاد والتخطيط، تعريفة موحدة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة في هذا القانون أو في مشروع هذا القرض تم الاعتماد على قانون الاستثمار ولكن في تونس لا توجد سوى هذه التعريفة، في تونس هناك التعريفة المعتمدة من قبل المعهد الوطني للإحصاء والتي ترتكز على عدد العملة في المؤسسة ليقول أن هذه صغيرة جدا أو أن هذه صغرى أو هذه متوسطة أو كبرى، أيضا هناك حتى في قانون الصفقات العمومية تعريف آخر للمؤسسات الصغرى والمتوسطة صحيح هذا إشكال، إشكال في التشريع التونسي وهذا الإشكال بصدد العمل عليه لأن الهدف هو توحيد التعريفة التونسية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة هذه "des éléments" التي نبني عليها المؤسسات الصغرى والمتوسطة بالتمويل.

نقطة أخرى قد ذكرتها منذ حين بخصوص مهمة التصرف التي تعهد إلى البنك المركزي التونسي وقلنا ليس البنك المركزي التونسي هذا لخلق إدارة عامة أخرى أو لإعطاء امتيازات أخرى، ولكن تقنيا هذه مبالغ كبيرة، هذه الملفات في بعض الأحيان تكون معقدة يجب أن تكون هناك وحدة كاملة لمتابعة كل الملفات ولتسهر على أن كل البنوك التي تحصلت على خطوط التمويل والتي ستتحصل على خطوط التمويل بأن تخضع ملفات المؤسسات التي جاءت بها لبنود الاتفاقية.

نقطة أخرى، تمارس الهيئة العامة للرقابة المالية دورا رقابيا باحترام البنود التعاقدية.

نقطة أخرى، المؤسسات المالية المؤهلة للمشاركة في خط التمويل تخضع إلى شروط وهي أن تمتثل لقواعد التصرف الحذر الجاري به العمل والعديد قالوا لهذا السبب "BFPME" مقصية سأعود إليها، فنحن لم نتركها "BFPME" في قانون المالية هناك عديد خطوط التمويل التي وضعت تحت ذمّة بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وهناك أيضا عناصر أخرى سنعود إليها بعد حين لأظهر لكم بأننا بصدد العمل على تحسين صلابة بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وعندما تتحسن صلابة هذا البنك وعندما تكون طرق التصرف في البنك صحيح ما ذكره أحد السادة النواب منذ حين "BFPME" لا يوجد لديها " un système informatique" منظومة معلوماتية تتبعها هذا صحيح ومع الأسف صحيح.

ووجدنا تمويل منذ مدة مع الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية ليتم وضع هذه المنظومة المعلوماتية على نطاق بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وفي نفس هذا الإطار أيضا لا داعي من أن أعدد لأن عديد الإجراءات تعرفونها مرت عليكم في قانون المالية، إجراءات فيها خطوط تمويل يتصرف فيها بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة يتمتّع أيضا بالتمويلات التي جاءت من اعتماد الانطلاق 2 الذي تتصرف فيه وزارة الاقتصاد والتخطيط وهو موضوع على ذمّة بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة لنرفع من قدرته لتمويل المشاريع.

أيضا بالنسبة إلى هذا البنك لقد ناقشنا وبكل قوة لإيجاد تمويل بـ 30 مليون دولار، هذا المبلغ كان موجه من "FADES" الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كان سيوجه إلى وزارة الصناعة لأجل مشاريع معينة وبعد أخذ ورد قالت وزارة الصناعة نحن لسنا في استحقاق لهذا المبلغ الآن، لم نرجعه إلى "FADES"، بل تناقشنا معها ليتم وضع هذا المبلغ على ذمة بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وفي إطار نقاشنا هذا سرعنا لأنه من المفروض علي "BFPME" اليوم أن يطور منظومته الإعلامية لنصل إلى بر الأمان بالإمضاء النهائي على هذه الاتفاقية التي يجد فيها مبلغ غير هين وهو مبلغ 30 مليون دينار أي أكثر من ثلثي 80 مليون من هذه القروض الموجودة اليوم موضوع القرض الموجود أمامكم.

لذلك لا يوجد أي إقصاء "BFPME" مقصي هذا غير صحيح، "BFPME" يعاني من إشكالية هناك العديد "des créances" التي أعطاها ولم يسترجعها وهذه الإشكاليات من 2016 إلى غاية اليوم مقارنة بالفترة الماضية هناك تحسن على مستوى المؤشرات، نحن نبني على الإيجابي، نبني على تحسين هذه المؤشرات وسنواصل تحسينها وسنمتع "BFPME" هذا ليكون لديه في المستقبل "éligibilité" وإمكانية أن ينخرط في مثل هذه المشاريع، خطوط التمويل هذه التي أتينا بها اليوم وأن يعول أكثر على نفسه ليمول مشاريعه من خلال استرجاع الأموال التي صرفت في تمويل مشاريع سابقة.

إذن المؤسسات المالية المؤهلة للمشاركة في خط التمويل تخضع إلى شروط وهي الامتثال لقواعد التصرف الحذر الجاري به وهي أن تتمتع أيضا بمردودية إيجابية للمداخيل الذاتية المتوسطة والمردودية الإيجابية للأصول.

أيضا على ألا تتجاوز نسبة الديون المصنفة 12% بالنسبة إلى المؤسسات الخاصة و17% بالنسبة إلى البنوك العمومية وهنا أود الإشارة إلى نقطة مهمة، البنوك التونسية البنوك الخاصة أو العمومية نسعى ونعمل ونحث على أن تكون وطنية ولذلك فأنا لا أفرق بين بنك تونسي خاص وبنك تونسي عمومي، ما يفرق بينهما هو الانخراط في الخيارات الوطنية.

هذا لا يلغي أنه ربما الضغط المسلط على البنوك العمومية قد يكون بطبيعة "la composition de capital" أقوى من الضغط المسلط على البنوك الخاصة وهذا ما يجعل ربما في عديد الأحيان البنوك العمومية تكون لديها "des créances douteuses" أو لم يتم خلاصها بنسبة أكبر من البنوك الخاصة.

أخذنا بعين الاعتبار هذا العنصر، البنوك الخاصة التي درجة الديون المصنفة فيها لا يجب أن تتجاوز 12% لتكون مؤهلة لخط التمويل هذا، بالنسبة إلى البنوك العمومية ذهبنا إلى حد 17 % ...

(تدخل أحد السادة النواب دون استعمال المصدح)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل السيد الوزير، تفضل.

بالله هناك ضوابط وهناك نواميس في مجلس النواب، على كل نائب احترام هاته الضوابط وهاته النواميس، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

شكرا، إذن 17 % العديد من البنوك، 17 % القليل من البنوك 17%، أود أن تكون لكل البنوك العمومية "des créances douteuses" أقل ما يمكن لأن هذا يعد دليل على وجود حوكمة ممتازة ولأن هذا غدا يجعلها تبحث وحدها عن تمويلات خارجية بدون ضمان الدولة ولا تبقى تنتظرني، أي لا تبقى تنتظر الدولة لتبحث لها عن قروض بضمانات لأنها تتمتع بالصلابة المالية ويا حبذا لو أن البنوك التونسية عمومية أو خاصة يكون لها من القدرة ومن الصلابة المالية الكافية التي تمكنها لتخرج وحدها لتأتي بتمويل في عديد الأحيان لنسرع ولنوفر التمويلات التي تذهب إلى الاقتصاد والتي تذهب إلى المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

تتدخل الدولة لتضمن الحصول على القروض، تضعهم على ذمة وزارة المالية التي تضعهم على ذمة البنك المركزي هذا في إطار اتفاقيات وفي إطار ضوابط معينة يضعها على ذمة البنوك المؤهلة، هذا هو التمشي ونحن لسنا هنا أيضا في نطق التشجيع على سوء الحوكمة، عندما نشجع على سوء الحوكمة فتلك الطامة الكبرى وتلك الكارثة الكبرى.

القطاع البنكي هو قطاع أساسي في كل اقتصاديات العالم وعلى قدر ما يكون القطاع البنكي عمومي أو خاص في حالة حسنة بقدر ما تكون الإمكانيات المتوفرة لتمويل الاقتصاد الوطني موجودة وبقدر ما أن الدولة وميزانية الدولة تكون ميزانية فيها تحكم رشيد في الموارد، بقدر ما تكون ميزانية فيها تحكم كبير في عجز الميزانية بقدر ما تكون الدولة في أقل شيء التمويلات البنكية وبقدر ما تكون لدى البنوك القدرة على تمويل الاقتصاد الوطني، أي تمول المشاريع الصغرى والمتوسطة، الكل مرتبط ببعضه البعض فإن جئنا هنا في قانون المالية وقلنا بأن الهدف هو التخفيض من نسبة عجز الميزانية، التخفيض من نسبة عجز الميزانية هذا يجعل الدولة أقل حاجة للقروض الداخلية وللقروض الخارجية ويمكن ربما في عديد الأحيان يدفع البنوك على أنها عوض أن تبحث عن تمويل للميزانية تذهب في البحث على تمويل المؤسسات وعندما نقول مؤسسات، مؤسسات صغرى ومتوسطة لأن النسيج الاقتصادي التونسي مثله مثل نسيج أغلب اقتصاديات العالم مبني على المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

نقطة أخرى، أهمية هذه المؤسسات ليست في تونس فقط في الولايات المتحدة الأمريكية لديهم "small business act" هذا القانون الهدف منه تشجيع المؤسسات الصغرى والمتوسطة وهو موجود منذ الخمسينات أي عنصر هام وهام جدا في كل الاقتصاديات ونحن في تونس مقتنعين بدورهم، مقتنعين بأهمية تشجيع المؤسسات الصغرى والمتوسطة لتتمتع بالتمويلات لأن هذا هو العمود الفقري للاقتصاد التونسي وإن انهارت فسينهار الاقتصاد التونسي ولأن هناك خاصية مهمة على مستوى المؤسسات الصغرى والمتوسطة لديها ما يسمى " la capacité d'adaptation"، تجد سهولة أكثر في التأقلم مع تغيير الظروف الاقتصادية أكثر من تأقلم المؤسسات الكبرى.

عنصر أخير في هذا القرض هو عندما تكون نسبة قصوى من المبلغ الإجمالي للقرض خلال السنة الأولى من تاريخ السحب 20% وأيضا هذا عنصر أيضا مهم يتوجب على كل مؤسسة مالية مشاركة المساهمة بنسبة 20% في تمويل القروض المؤهلة أي أن المؤسسة المالية التي ستشارك في هذه الخطوط والتي ستتمتع بخطوط التمويل هذه يشترط أن تأتي على الأقل بنسبة 20% عندها لتكون "éligible" لذلك فكل هذه عناصر أتمنى أن أكون قد وفقت بها في توضيح العديد من الإشكاليات التي تم طرحها من قبل العديد من السيدات والسادة النواب.

بصفة سريعة بعض الشيء السيد الرئيس، عذرا، هل مضت ساعة؟ سامحوني والله لم أنتبه.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل، تفضل.

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

بالنسبة إلى وحدة التصرف فقد تحدثت عنها فوحدة تصرف البنك المركزي ليست إهدار للمال العام، بل فيها هبة وهذه الهبة ستمكن هذه الوحدة من القيام بما يجب من أجل التصرف الرشيد في خط التمويل.

مدى مساهمة هذا القرض في تفاقم المديونية وهل هو موجه إلى دعم الميزانية؟ فسرت أنه لا علاقة، لا علاقة وأعيدها لا علاقة بين هذا القرض ودعم الميزانية، هذا خط تمويل عندما يتقدم البنك بملفات لمؤسسات صغرى ومتوسطة لتتحصل لها على تمويلات يتم التثبت من أن كل الشروط متوفرة عندها يتم إعطاء التمويل فميزانية الدولة ليس لها أي دخل في الموضوع.

تمتيع المؤسسات الصغرى والمتوسطة المصنفة 3 أو أكثر بتمويلات هذا القرض، قلنا أن هذا القرض يقف عند المؤسسات المصنفة صنف 2 وثمنا أنه مقارنة بالقروض السابقة فقد قطعنا خطوة مهمة لأن في القروض السابقة كانت إما صنف 0 أو صنف 1 وقلنا أيضا أن المؤسسات صنف 3 و4 هي مؤسسات تعاني من صعوبات كبيرة، صعوبات اقتصادية كبيرة يجب إعادة هيكلتها ولإعادة هيكلتها هناك برنامج كامل موجود اليوم على مستوى وزارة الصناعة وهذا البرنامج يساهم في إعادة هيكلة المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمر بصعوبات، إعادة هيكلة المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمر بصعوبات.

هل لهذا القرض بمفرده حل مشاكل المؤسسات الصغرى والمتوسطة؟ أجبت منذ حين على هذا السؤال وقلت التمويل هو عنصر ضروري لكننا متفقون على أنه ليس عنصرا كافيا حتى المؤسسة التي تأخذ تمويل ولا توفر له وحدها ظروف التصرف الرشيد، لا توفر له وحدها "les niches" التي ستذهب فيها وستبيع فيها إلى آخره بالطبع لن تنجح.

إذن التمويل عنصر ضروري، بدون تمويل لا يمكن أن نتقدم ولكنه ليس عنصرا كافيا، هناك العديد من العناصر الأخرى التي يجب أن تتوفر في المؤسسات الصغرى والمتوسطة لكي تنجح وكما ذكرت الدولة ساعية إلى تمكين المؤسسات الصغرى والمتوسطة من عديد البرامج ويجب أن تكون البرامج موجودة، هناك عديد البرامج الموجودة للإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة، أيضا هنا في رحاب المجلس عندما جئنا بالقرض الممول من البنك الإفريقي للتنمية، عنصر كبير يذهب في عنصر الإحاطة والمرافقة، في هذا القرض بالذات مع قرض "BUI" هناك 8 مليون يورو سيتم توجيهها إلى المرافقة والمساعدة الفنية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، هناك تمويل ولكن هذا ليس العنصر الوحيد.

بخصوص آليات المراقبة لاستعمال القرض واستفادة المؤسسات الصغرى والمتوسطة منه، قلنا المراقبة موجودة على مستوى البنك المركزي، المراقبة موجودة على مستوى الهيئة العامة للرقابة المالية والمراقبة موجودة كذلك من الممولين الذين يحرصون أيضا على أن تكون التمويلات موافقة لما جاء في الاتفاقية وهذه المراقبة قد رأيتموها حتى في الأرقام التي طالبتم بها وفي المعطيات التي طالبتم بها وقد جلبناها لكم بعدد المؤسسات بالبنوك التي حصلت على التمويلات بالتوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمتعت بهذه التمويلات.

لماذا يسند القرض لشركات الإيجار المالي؟ لماذا شركات الإيجار المالي موجودة كشركات يمكنها التمتع بهذا الخط من التمويل؟ أقول أن نفس الوضعية كانت "crédit BUI" ونفس الوضعية كانت مع "crédit de Banque mondiale" والإجابة سهلة، الإجابة واضحة لأنه ليس كل المؤسسات الصغرى والمتوسطة تذهب إلى البنوك، هناك مؤسسات صغرى ومتوسطة قد تختار الذهاب إلى شركات الإيجار المالي ربما لأنه لا يوجد لديها ما يكفي من الضمانات ولكنني كدولة لماذا تطلبون مني أن أحرم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تتوجه إلى الإيجار المالي؟ لماذا تطلبون منا أن نحرمها مسبقا حتى لا تتحصل على التمويلات اللازمة؟ إذن لهذا السبب هذه المؤسسات موجودة من بين المؤسسات التي بإمكانها الحصول على تمويلات.

نقطة أخرى وهنا أيضا سيدي الرئيس مهمة لأنها ذكرت منذ حين وفي الحقيقة هنا نفس الشيء أعيد وأؤكد أن الدولة التونسية لديها هياكل "واقفة"، الدولة التونسية لديها تقاليد..

(تدخل أحد السادة النواب دون استعمال المصدح)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سامحني، أستاذ أحمد، أستاذ أحمد، يوجد نظام في الجلسة، عندما تناولت الكلمة لم يقطع كلامك أحد، هناك الآن الردود والوزير له الحق في ساعة ونصف من الردود، هذا حسب النظام الداخلي، تفضل.

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

شكرا سيدي الرئيس،

العملية فيها احترام، احترام، احترام، سامحني اتركني أكمل الجملة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أستاذ أحمد.

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

العملية فيها احترام لسؤال طرحه أحد السادة النواب، لإشكالية طرحها أحد السادة النواب وأنا أعتبرها إشكالية خطيرة طرحها ولا يجب غض النظر عنها لأن السيد النائب قال لماذا أتيتم إذا كان السحب سيتم في 12 أفريل، خطير ما ذكره السيد النائب لأنني إن غضيت النظر عن هذا فهذا يعني أن الحكومة تجاوزت الإجراءات الدستورية المتوجبة، لا يحصل شيء قبل أن تتم المصادقة على القانون من قبل مجلس النواب، لذلك لعملية التوجيه من الضروري أن أذكر هذا أي أن السحب الأول كل شيء مرتبط بالمصادقة ولأقل لك أيضا لا بأس لأؤكد لك أكثر صودق أو لم يصادق على القرض الدولة التونسية ستدفع ما قيمته 1,6 مليون يورو التي يتوجب عليها دفعها عند الإمضاء على عقد التمويل وعندما تأتي المصادقة في هذا الوقت تتمتع بحق السحب، الممول لا يقبل لك لأن لديك إجراءات دستورية لم تحترمها، لديك قانون يصادق عليه من قبل مجلس النواب.

إذن فقط لأقل لك هنا السيد النائب، إن تونس دولة تحترم نفسها، الحكومة تحترم الإجراءات، ستقول لي سنتجاوز الدستور؟ لن يتم تجاوز الدستور، هذه إجراءات دستورية واضحة، لن يذهب الملف إلى سحب القسط الأول إلا بعد أن تتم المصادقة البرلمانية على موضوع القرض وسأذهب معك أكثر من هذا التأخير كان "c'était prévu" أن يكون 12، التأخير سيترتب عنه دفع تكاليف إضافية، التأخير لأن القرض تم إمضاؤه من جوان 2024 بعد عديد الإجراءات، عديد القوانين مرت هناك قانون المالية إلى آخره كان هناك جلسة مشتركة استوجبت منا الحضور مرتين لمزيد الإيضاحات إلى آخره، قمنا بكل ذلك واليوم كل تلك التواريخ هي التي سمحت لنا اليوم بالتواجد معكم.

بالنسبة إلى بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، لقد ذكرت عديد الآليات الموجودة "BFPME" كما ذكرت التي تمت المصادقة عليها في قانون المالية وأيضا أقول وأعيد أن "BFPME" الحكومة ساعية والدولة ساعية على أن يعود هذا البنك للعمل ويقف على رجليه على أن هذا البنك يقوم بما أحدث من أجله بأحسن طريقة ألا وهي تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

حصل هذا بإحداث عديد الخطوط في قانون المالية وهذا يتم القيام به اليوم لأنه كما ذكرنا اتفقنا في إطار دولي مع الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مساندة فنية لتحسين المنظومة المعلوماتية ومع نفس الصندوق لدينا اليوم اتفاق مبدئي على أنه 30 مليون دولار يكونون إن شاء الله مخصصين لـ "BFPME" ونحن نعمل للحصول على 30 مليون دولار عندما نتمكن من تحسين طريقة التصرف وفي طريقة حوكمة البنك.

سياسة الدولة بخصوص منظومة الاستثمار ودعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة، تحدثت عن المؤسسات الصغرى والمتوسطة وعن منظومة الاستثمار وهذا تم ذكره وأعيد ذكره نحن بصدد العمل على القانون الجديد للاستثمار بطبيعة الحال القانون فيه الكثير من "va et vient" بين "département ministériel concerné" و" va et vient " مع رئاسة الحكومة وبعد ذلك يتم التداول حوله أمام مجلس الوزراء وفي كل الحالات فإن القانون سيأتي إلى مجلس النواب وإن شاء الله عندما سيعرض عليكم هنا نكون موجودين لندافع على القانون الجديد للاستثمار وأتمنى أن يلبي طموحاتكم كما يلبي طموحات الحكومة كما أنه يلبي طموحات المستثمر التونسي، طموحات المستثمر الأجنبي.

وقد ذكرت منذ حين أنه عل مستوى وزارة الاقتصاد والتخطيط لدينا كل ما هو تعاون دولي ولدينا أيضا منظومة الإحاطة والدفع بالاستثمار وتقريبا يوميا نحن نسمع ما يقوله المستثمرين وهناك مستثمرين يأتون بإشارة من بعض النواب يقولون لهم اذهبوا إلى وزارة الاستثمار ستستمع إليكم وأحيانا تحصل حتى اتصالات، ليأتي إلينا بعض المستثمرين ونستمع إليهم ومن قبلهم نستمع للإشكاليات وهذه هي الإشكاليات التي نعمل عليها وتلك هي الإشكاليات التي ستكون العمود الفقري لقانون الاستثمار.

وأكيد أنكم تابعتم حتى على مستوى المجالس الوزارية، تابعتم أنه تم عقد محلس وزاري مرة بخصوص القانون الأفقي للاستثمار وقد قيلت بخصوصه في ذلك الوقت الأبواب الكبرى للقانون، ذلك القانون بصدد العمل عليه وإن شاء الله سيتم عرضه عليكم ونحن كحكومة نتمنى أن نكمل العمل في أقرب الأوقات لأنه بالفعل وقد ذكر هذا منذ حين أحد السادة النواب أن هناك أيضا إشكالا تشريعيا، نعم هناك إشكاليات تشريعية كبرى تكبل الاستثمار، هناك إشكاليات على مستوى كل ما هو عقارات تكبل الاستثمار تلك هي الإشكاليات التي نريد حلها لندفع بالاستثمار ولا يوجد لدينا أي خيار آخر إلا أن ندفع بالاستثمار لأنه بالاستثمار يأتي النمو وبالنمو تأتي التنمية وأربط هنا سيادة الرئيس والسادة والسيدات الأعضاء المحترمين، أربط هنا بالاقتصاد التونسي وبحالة الاقتصاد التونسي منذ حين تساءل أحد السادة النواب وقال أين هي أوضاعنا؟ فقط أذكر:

الثلاثية الأولى 2024: 0,6 % نسبة نمو مقارنة بنفس الثلاثية من 2023،

الثلاثية الثانية 2024: 1% نسبة نمو مقارنة بتقريبا 0,8% من نفس الثلاثية من 2023،

الثلاثية الثالثة: 1,8% 2024،

الثلاثية الرابعة: 2,4% مقارنة بنفس الثلاثية من 2023.

أنا أبني على هذا، هذا غير كافي هذا صحيح، غير كافي لأن الأربعة نسب هذه تعطيني معدل بـ 1,4 % على 2024، غير كافي ونحن لا نرضى عليه ويجب الاشتغال والعمل أكثر وأكثر من كل الفاعلين الاقتصاديين من الوظيفة التنفيذية ومن الوظيفة التشريعية لننهض أكثر بالاستثمار.

إذن المنحى تصاعدي على مستوى نسق النمو، عليكم أن تتابعوا سيادتكم مؤشرات التضخم، المنحى تنازلي على مستوى التضخم وهذا ما شجع البنك المركزي بأن يخفف بـ 50 نقطة من نسبة الفائدة المديرية. هل هذا كافي لدفع الاستثمار أم لا؟ أوافق السيد النائب المحترم عندما يقول لي غير كافي لأن هناك العديد من العوامل التي تؤثر في الاستثمار ونسبة الفائدة هي عامل من العوامل كالتمويلات المتوفرة والتشريعات المشجعة والتحفيزات المالية والتشجيعات الجبائية، هناك مجموعة معقدة من العوامل تساهم في دفع الاستثمار نحاول التأثير على كل هذه العوامل، أن نأثر بصورة تدفع بالاستثمار.

نقطة أخرى فيما يهم السياسات الحمائية المتبعة خلال الأيام الأخيرة على المستوى الدولي وخاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، نحن نتابع الوضع كبقية الدول التي تتابع الوضع كما رأيتم النسبة المستوجبة الآن على المواد التونسية 28 %، النسبة المستوجبة على المواد الأوروبية 20 %، التأثيرات المحتملة التي يمكن أن تمس بالاقتصاد التونسي هي تأثيرات مباشرة بطبيعة علاقتنا المباشرة على مستوى التصدير مع الولايات المتحدة الأمريكية لكن ربما التأثيرات هي التأثيرات التي يمكن أن تحصل على مستوى الاتحاد الأوروبي لأنه إذا كان النمو في الاتحاد الأوروبي يمس بصفة كبيرة من جراء السياسات التي اعتمدت مؤخرا، فهذا ربما يؤثر على الطلب الأوروبي الموجه إلى السوق التونسية وكما تعلمون الاتحاد الأوروبي هو أهم شريك اقتصادي لتونس لكن حتى على مستوى وزارة الاقتصاد لدينا الإدارة العامة للتقديرات التي تم تكليفها بمتابعة الوضعية ما هي " les taux différents " التي تم القيام بها وما هي "les réactions" التي تحصل من قبل الشركاء الأوروبيين، من قبل الدول التي هي ربما في نفس الوضعية الاقتصادية لتونس.

كل هذا نحن بصدد متابعته وبطبيعة الحال هذه المتابعة لدراسة كل الاحتمالات الممكنة بأكثر وضوح لأن الرؤية مازالت رؤية ضبابية تقريبا كل يوم نسمع بقرار، كل يوم نسمع شيء جديد، الأمور مازالت ضبابية ولكننا بصدد متابعة الوضع وتأكدوا بأننا لن ندخر أي جهد حتى تكون التأثيرات المحتمة على الاقتصاد التونسي أقل تأثيرات سلبية ممكنة لأنه أعيد وأقول الهدف عندنا هو النمو، هدفنا هو التنمية، التنمية العادلة، التنمية الشاملة، التنمية الدامجة.

عذرا إن أطلت أظن أن أكثر جلسة أطلت فيها لثراء النقاش، أعيد وأقول وكما يقال في كل مرة الوزارة مفتوحة على المقترحات، الحمد لله العديد النواب ذكروا أنهم قد وصلتهم إجابات على الأسئلة الموجهة لوزارة الاقتصاد هذا دورنا، دورنا أن نجيب على تساؤلات السيدات والسادة النواب وفي إطار بالطبع التعاون بين الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية ونحن سنبقى كما كنا دائما منفتحين لنجيب على كل التساؤلات التي تشمل مجالات تهم مباشرة وزارة الاقتصاد والتخطيط وإذا كانت مجالات لا تهم مباشرة وزارة الاقتصاد والتخطيط فإننا سنحاول بالتنسيق مع بقية الوزارات ومع رئاسة الحكومة لنمد أعضاء مجلس النواب عن طريق مكتب المجلس بالإجابات حول تساؤلاتهم.

هل الإجابات تشفي غليل المتسائل؟ هذا تساؤل آخر يمكننا مناقشته.

لديكم السيدات والسادة النواب كل المعطيات التي تهم القرض، الخارجة على القرض والتي حفت بالقرض وحتى كلمة الإنعاش كيف أنها جاءت كلها لديكم، أعتبر أنه لديكم كل المعطيات التي تخول لكم القيام بواجبكم الانتخابي فيما يخص هذا القرض كما تراه ضمائركم وشكرا جزيلا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط على كل هذه البيانات والإفادات القيمة.

ورد على رئاسة المجلس طلب:

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

إني الممضي أسفله آمال المؤدب، رئيسة كتلة صوت الجمهورية أطلب من سيادتكم رفع الجلسة للتشاور لمدة نصف ساعة وفق مقتضيات الفصل 115 من النظام الداخلي وذلك مباشرة بعد نهاية أجوبة السيد الوزير.

من فضلكم، أذكركم بالفصل 115 " لكل ممثل كتلة حق طلب رفع الجلسة للتشاور لمدة لا تزيد عن نصف ساعة مرة واحدة في نفس الموضوع.

إذن رفعت الجلسة لمدة نصف ساعة.

(كانت الساعة السابعة مساء)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الثامنة إلا الربع مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

والآن نمر إلى التصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

التصويت إلكتروني: 75 موافقون، 9 محتفظون، 28 رافضون.

التصويت بالأيدي: موافقين، التصويت بالأيدي محتفظين، التصويت بالأيدي: رافضين.

إذن النتيجة 75 موافقون، 9 محتفظون، 28 رافضون.

بعد التصويت، إذن يتم تبعا لنتيجة التصويت الانتقال إلى مناقشة المشروع.

والآن أحيل الكلمة إلى اللجنتين لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا.

تلاوة المشروع، المصدح للجنة تفضل.

السيد المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة

بتاريخ 25 جوان2024 بين الجمهورية التونسية

والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في إحداث خط تمويل دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي 2024/85

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

65 موافقون، 13 محتفظون ،32 رافضون.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين.

إذن النتيجة النهائية تبقى على حالها: 65 موافقون، 13 محتفظون، 32 رافضون. تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة.

المصدح للجنة.

السيد المقرر

فصل وحيد:

تتم الموافقة على اتفاقية القرض الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس بتاريخ 25 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ قدره 80 مليون أورو للمساهمة في إحداث خط تمويل لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

56 موافقون، 16 محتفظون، 38 رافضون. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

وفي الختام، الرجاء الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

أريد أن أعرف سبب هذا الصراخ، ما سبب هذا الصراخ؟ هذه العملية غير مقبولة بتاتا، أثناء التصويت ويتم الصراخ بهذا الشكل يصبح الصراخ ذاته مرفوض.

انتهاء التصويت.

48 موافقون، 13 محتفظون، 31 رافضون.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين. المجموع 92.

إذن لم تقع المصادقة على مشروع القانون المتعلق بالموافقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 25 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في إحداث خط تمويل دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي عدد 85 /2024.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نرفع الجلسة.

(كانت الساعة الثامنة إلا خمس دقائق مساء)

II-الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها:

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الداخلية وتلقوا الإجابة عنها في شهري مارس وأفريل 2025:

المختار عبد المولى بتاريخ 24 فيفري 2025، حسن بن علي بتاريخ 18 فيفري 2025، سامي رايس (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 19 فيفري 2005، لطفي الهمامي بتاريخ 29 أكتوبر 2024، محمد أمين الورغي بتاريخ 7 مارس 2025، محمود العامري بتاريخ 29 جانفي 2025، منير الكموني بتاريخ 3 مارس 2025 بسمة الهمامي بتاريخ 24 جانفي 2025، مريم الشريف بتاريخ 21 فيفري 2025، منال بديدة بتاريخ 17 فيفري 2025، يوسف التومي بتاريخ 21 فيفري 2025.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة العدل وتلقوا الإجابة عنها:

حسن جربوعي بتاريخ 12 ديسمبر 2024، محمد أمين مباركي بتاريخ 23 ديسمبر 2024، محمد علي فنيرة بتاريخ 12 ديسمبر 2024، مجموعة من النواب تضم محمود شلغاف، ظافر صغيري، ياسر قوراري، منال بديدة، بوبكر بن يحيى، ثامر المزهود، رضا دلاعي، بثينة الغانمي، إبراهيم حسين، رشدي الرويسي، ضحى السالمي، نجيب عكرمي، عمر برهومي، منير الكموني، علي بوزوزية، الطاهر بن منصور، أسماء الدرويش، مختار عيفاوي، ريم الصغير، شكري بن البحري بتاريخ 30 نوفمبر 2024، بسمة الهمامي بتاريخ 23 ديسمبر 2024.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية وتلقوا الإجابة عنها في شهر أفريل 2025:

نورة الشبراك بتاريخ 20 فيفري 2025، بسمة الهمامي بتاريخ 15 نوفمبر 2024، محمود العامري بتاريخ 8 نوفمبر 2024، محمد الهادي العلاني بتاريخ 13 نوفمبر 2024، وليد حاجي بتاريخ 22 أكتوبر 2024، النوري جريدي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 21 و25 نوفمبر 2024، غسان يامون وبديس بالحاج علي بتاريخ 6 نوفمبر 2024.

كما تقدم كل من السيد النائب محمود العامري بتاريخ 27 فيفري 2025 والسيد النائب عماد الدين السديري بتاريخ 20 فيفري 2025 بأسئلة كتابية إلي السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتلقيا الإجابة عنها في شهر مارس 2025.

كما تقدمت كل من السيدة مريم الشريف بتاريخ 21 فيفري 2025 والسيد النائب وليد حاجي بتاريخ 18 فيفري 2025 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير التجهيز والإسكان وتلقيا الإجابة عنها في شهر مارس وأفريل 2025.

كما تقدم كل من السيد النائب سامي السيد بتاريخ 13 ماي 2024 والسيد النائب ظافر صغيري بتاريخ 16 ماي 2024 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير السياحة وتلقوا الإجابة عنها في شهر أفريل 2025.

كما تقدمت السيدة النائبة بسمة الهمامي بتاريخ 17 فيفري 2025 والسيدان النائبان وليد حاجي بتاريخ 18 فيفري 2025، المختار عبد المولي بتاريخ 24 فيفري 2025 بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة الشؤون الثقافية وتلقوا الاجابة عنها في شهر افريل 2025.

كما تقدمت السيدتان النائيتان نور الهدى سبائطي بتاريخ 7 جانفي 2025 وبسمة الهمامي بتاريخ 10 جانفي 2025 والسيد النائب سامي الطوجاني بتاريخ 7 جانفي 2025 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وتلقوا الإجابة عنها في شهر مارس 2025.

كما تقدمت السيدة النائبة عواطف الشنيتي بتاريخ 20 جانفي 2025 والسيد النائب مصطفى البوبكري بتاريخ 27 فيفري 2025 بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة المالية وتلقوا الإجابة عنها في شهر مارس وأفريل 2025.

كما تقدم النائب يوسف التومي بتاريخ 21 فيفري 2025 بسؤال كتابي إلى السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن وتلقى الإجابة عنها في شهر مارس 2025.

السؤال الكتابي

للنائب المختار عبد المولى

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد،

نطالبكم بمدنا بجدول تفصيلي حول عدد الصفقات العمومية ومحتواها التي تم تناولها في لجنة الصفقات العمومية بولاية تطاوين في الفترة بين 2021 / 2024 ومع التنصيص حول المشاريع والصفقات التي تمت المصادقة عليها والتي تم رفضها والتي يتم متابعتها مع تحديد الطور المعطلة لإتمام هاته الصفقات.

في انتظار ردكم تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام ونشكركم جزيل الشكر على تعاونكم. والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب

"المختار عبد المولى"

عن دائرة ذهيبة - رمادة

ملخص السؤال:

"بشأن طلب جدول تفصيلي حول عدد الصفقات العمومية ومحتواها التي تم تناولها في لجنة الصفقات العمومية بولاية تطاوين في الفترة بين 2021 و2024 مع التنصيص حول المشاريع والصفقات التي تمت المصادقة عليها والتي تم رفضها والتي يتم متابعتها مع تحديد الطور المعطل لإتمام هذه الصفقات".

نص الإجابة:

بعد التنسيق مع السيد والي تطاوين، أتشرف بأن نحيل عليكم الغرض المطلوب والذي يتضمن عدد 02 جداول تتعلق_بالتالي

- جدول تفصيلي عدد 1 يتضمن الصفقات العمومية التي تم تناولها في مداولات اللجنة الجهوية لمراقبة الصفقات العمومية بتطاوين ما بين 2021 إلى موفى 2024 بالنسبة للملفات الخاصة بمعتمدية رمادة وذهيبة .
- جدول تفصيلي عدد 2 يتضمن الصفقات العمومية التي تم تناولها في مداولات لجنة الشراءات بولاية تطاوين ما بين 2021 إلى موفى 2024 بالنسبة للملفات الخاصة بمعتمدية رمادة وذهيبة.

جمهورية التونسية
إزة الداخلية
زة تطاوين

جدول تفصيلي حول الصفقات العمومية التي تم تناولها في مداولات لجنة الشراءات بولاية تطاوين
ما بين سنة 2021 الى موفى 2024 بالنسبة للملفات الخاصة بمعتمدية رمادة و ذهيبة

معتمدية	السنة	عدد الجلسة	تاريخ جلسة	المشروع	رأي اللجنة	ملاحظات
ذهيبة	2021	4	23/04/2021	ملف الختم النهائي لبناء نادي الطفولة بذهيبة	الموافقة على ملف الختم النهائي	
ذهيبة	2021	5	25/05/2021	تقرير تقييم العروض الخاصة ببناء روضة الأطفال بذهيبة	اسناد الصفقة الى مقاولة محمد ثابت بمبلغ 2287772,000د	
ذهيبة	2021	9	15/09/2021	اقتناء مصبحات و معدات لاعادة تجهيز آبار عميقة	شركة caprani بمبلغ قدره 227969,000د	
ذهيبة	2021	10	15/11/2021	تركيز لوحات شمسية و مولدات فوتوضوئية فوق مبنى بلديه ذهيبة	استدلال شركة africa solaire بمبلغ قدره 1264455,560د مع الإبقاء الى حين توفر الاعتمادات	
رمادة	2022	2	31/01/2022	ملف الختم النهائي لاشغال 03 آبار استغلال كحل و بئر جوزة و منشئ لدعم المورد المائية الصالحة للشراب	الموافقة على ملف الختم النهائي	
رمادة	2022	9	20/09/2022	تقرير تقييم العروض الخاصة بانجاز 02 آبار عميقة بئر عمير01 و بئر عمير 02	مقاولة الوريقا للحفر بمبلغ قدره 403460,000د	
ذهيبة	2023	01	06/01/2023	ملف الختم النهائي لتوسعة و صيانة دار الشباب بذهيبة	الموافقة على ملف الختم النهائي	
رمادة	2023	04	06/06/2023	ملف الختم النهائي لبناء وحدة التبوغ الاجتماعي برمادة	الموافقة على ملف الختم النهائي	
ذهيبة	2023	08	29/09/2023	ملف الختم النهائي لبناء روضة الأطفال بذهيبة	الموافقة على ملف الختم النهائي	
ذهيبة	2024	13	25/05/2024	احداث ملعب كرة قدم مصغرة بالتجويلة معتمدية ذهيبة	الموافقة على اسناد الصفقة الى شركة WICO SPORT بمبلغ 360167,575د مع الإبقاء الى حين توفر الاعتمادات	لم يوفر الاعتمادات و تمت الموافقة على اسناد الصفقة بتاريخ 12/03/2025
رمادة	2024	09	04/07/2024	الصفقة بالتفاوض المباشر لانجاز اشغال ربط مركز التنشيط السياحي معتز الكردي برمادة بالدور الكهربائي بالآبار العميقة	الموافقة مع على الصفقة مع شركة STEG بمبلغ 182821,119د	

الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
ولاية نطاوين

الصفقات العمومية التي تم تناولها في مداولات اللجنة الجهوية لمراقبة الصفقات العمومية بنطاوين
ما بين سنة 2021 الى موفى 2024 بالنسبة للملفات الخاصة بمعتمدية رمادة و ذهيبة

المعتمدية	السنة	عدد الجلسة	تاريخ جلسة	المشروع	رأي اللجنة	ملاحظات
ذهيبة	2021	2	28/01/2021	شروع كهربة 29 بئر بالطاقة الشمسية ضمن التنمية المندمجة بذهيبة	الموافقة على ما جاء بملحق الصفقة(تغيير لوقود شمسية)	
ذهيبة	2021	12	13/09/2021	لإصلاح اضرار الفيضانات خلال شهر أكتوبر 2017قسط 01/2018	الموافقة على سجل التسوية مع غرامة تأخير المقدرة بـ82771,499د	
ذهيبة+ رمادة	2021	12	13/09/2021	ملف الختم النهائي لاشغال تعبيد طرقات و مسالك ضمن البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 4/2017 قسط 2017 قسط عدد	الموافقة على سجل التسوية	
ذهيبة	2021	17	23/11/2021	تقرير تقييم العروض الخاصة ببناء مدارج الملعب البلدي بذهيبة	الموافقة على إعادة طلب العروض في أجل 20 يوما.	
رمادة	2021	17	23/11/2021	ملف الختم النهائي لبناء سقر الفرقة الحدود البرية بالرمادة	الموافقة على ملف الختم النهائي و المقدرة بـ 27,465,137د مع دفع غرامة التأخير	
ذهيبة	2021	12	13/09/2021	تشريع تهذيب الحي الشرقي بذهيبة (قسط التنوير العمومي)	الموافقة على ملحق صفقة عدد 01	
رمادة	2022	01	18/01/2022	العمليات الدورية لشبكة المسالك الريفية موزعة على 03 أقساط برنامج 2021 قسط عدد 03 مسالك العشوش	الموافقة على اسناد القسط الثاني الى الشركة التونسية للخدمات بمبلغ قدره 1,449,063,000د و اسناد القسط الثالث الى الشركة التونسية للخدمات بمبلغ قدره 570,129,000د 579,171,000د	
ذهيبة	2022	01	18/01/2022	ملف الختم النهائي لاشغال الصيانة الدورية لشبكة المسالك الريفية قسط عدد01 مسالك معتي الحوايشة	الموافقة على سجل التسوية	
ذهيبة	2022	06	23/03/2022	تقرير تقييم العروض الخاصة باشغال بناء مدارج الملعب البلدي بذهيبة	إعادة الإعلان عن طلب العروض	
رمادة	2022	07	05/04/2022	ملف الختم النهائي بناء و تهيئة دار الثقافة رمادة	الموافقة على سجل التسوية مع دفع غرامة التاخير المقدرة بـ 25,774,706د	
رمادة	2022	07	05/04/2022	ملف الختم النهائي لدراسة مثال إعادة تهيئة المنطقة السقوية بتكريف عمير	الموافقة على سجل التسوية مع دفع غرامة التاخير المقدرة بـ 1,435,840د	
رمادة	2022	07	05/04/2022	ملف الختم النهائي لدراسة مثال إعادة تهيئة المنطقة السقوية بتكريف و كحيل 2017/03	الموافقة على سجل التسوية مع دفع غرامة التاخير المقدرة بـ 2,156,000د	
رمادة	2022	10	26/04/2022	ملف الختم النهائي لتعبيد 25 كم من المسالك الفلاحية بتكريف والرقاب قسط عدد 04 لسنة 2019 مسالك تكريف الثلاثاء	الموافقة على سجل التسوية	
رمادة	2022	15	26/07/2022	تقرير تقييم العروض الخاصة بإقتناء معدات نظافة للبلدية رمادة برنامج 2022 موزعة على 03 أقساط	الإرجاء الى إعادة صياغة تقرير تقييم العروض	
رمادة	2022	16	05/08/2022	تقرير تقييم العروض الخاصة بإقتناء معدات نظافة للبلدية رمادة برنامج 2022 موزعة على 03 أقساط	الموافقة على اسناد القسط 01 الى شركة سيتوردانس بمبلغ قدره 389,373,000د و إعادة طلب العروض للقسطين عدد 02 و عدد 03	
ذهيبة	2022	18	06/10/2022	تقرير تقييم العروض الخاصة بإشغال بناء مدارج الملعب البلدي بذهيبة	الإرجاء مع الإرجاء الى حين توفر الاعتماد مقارنة مدعى النزل بمبلغ قدره 738,703,410د	
ذهيبة	2023	04	14/03/2023	تقرير تقييم العروض الخاصة ببناء مدارج الملعب البلدي بذهيبة	الموافقة على اعادة طلب العروض بسبب تخلي المقاول عن المشروع لغلاء الاسعار	
ذهيبة	2023	08	24/05/2023	صيحونة تصيرلية حزلي شغال بناء مدارج الملعب البلدي بذهيبة اقتناء و تركيب تجهيزات هيدروميكانيكية و كهربائية لآبار عميقة بولاية تطاوين قسط 2 (آبار الجبل أولى 2)	الموافقة على سجل التسوية	
ذهيبة	2023	10	20/07/2023	تقرير تقييم العروض الخاصة ببناء مدارج الملعب البلدي بذهيبة	الموافقة على اعادة طلب العروض	
رمادة+ذهيبة	2023	10	20/07/2023	ملف الختم النهائي لأشغال تهيئة و تعبيد طرقات ضمن البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2019 قسط2	الإرجاء الى حين تقديم ملحق مفوضة تفسيرية في ما يخص التفاوض في الكميات و تاريخ الشهول النهائي	

المعتمدية	السنة	عدد الجلسة	تاريخ جلسة	المشروع	رأي اللجنة	ملاحظات
رمادة+ذهيبة	2023	13	06/09/2023	ملف الختم النهائي لتعبيد طرقات و مسالك ضمن برنامج المجلس الجهوي للتنمية لسنة 2020 قسط عدد 3 رمادة و ذهيبة	الموافقة على سبيل النسوية	
ذهيبة	2023	15	16/10/2023	تقرير تقييم العروض الخاصة باشغال ببناء مدارج الملعب البلدي بذهيبة	طلب عروض غير مثمر مع الموافقة على اجراء صفقة بالتفاوض المباشر	
رمادة+ذهيبة	2023	15	16/10/2023	تقرير تقييم العروض الخاصة باشغال تعبيد طرقات و مسالك ضمن البرنامج الجهوي للتنمية بولاية تطاوين لسنة 2023 موزعة على 04 أقساط (قسط عدد 03 معتمدية رمادة و ذهيبة)	إعادة طلب العروض للمرة الثانية	
رمادة+ذهيبة	2024	01	11/01/2024	تقرير تقييم العروض الخاصة باشغال تعبيد طرقات و مسالك ضمن البرنامج الجهوي للتنمية بولاية تطاوين لسنة 2023 موزعة على 04 أقساط (قسط عدد 03 معتمدية رمادة و ذهيبة)	إرجاء النظر في قسط عدد 03 الى حين تقديم بقية الوثائق مع إعادة طلب العروض في بقية الأقساط	
رمادة+ذهيبة	2024	03	01/02/2024	ملحوظة تفسيرية خاصة باشغال تعبيد طرقات و مسالك ضمن البرنامج الجهوي للتنمية بولاية تطاوين لسنة 2023 موزعة على 04 أقساط (قسط عدد 03 معتمدية رمادة و ذهيبة)	الموافقة على إعادة طلب العروض	
رمادة	2024	06	22/02/2024	قرار فسخ صفقة بناء مركز للتنشيط و مخيم للقوافل بعين الكردي من معتمدية رمادة		
ذهيبة	2024	11	22/03/2024	تقرير تقييم العروض بالتفاوض المباشر لمشروع اشغال بناء مدارج الملعب البلدي بذهيبة	الموافقة على ابرام صفقة بالتفاوض المباشر مع مقاولة احمد القول بمبلغ قدره 961050,000د مع الارجاء الى حين توفر الاعتمادات	
رمادة+ذهيبة	2024	14	19/04/2024	تقرير تقييم العروض الخاصة باشغال تعبيد طرقات و مسالك ضمن البرنامج الجهوي للتنمية بولاية تطاوين لسنة 2023 موزعة على 04 أقساط (قسط عدد 03 معتمدية رمادة و ذهيبة)	الموافقة على ما جاء بتقرير تقييم العروض بإسناد قسط عدد 02 الى شركة SOTIKA TRAVEAUX بمبلغ قدره 1087172,100د باعتبار كافة الاداءات مع اعادة طلب العروض للاقساط عدد 01 و 03 و 04	
ذهيبة	2024	14	19/04/2024	ملف صفقة عدد 01 لاشغال تهيئة مداخل المدن داخل معتمديات ولاية تطاوين (إضافة محول كهرباء لتشغيل الانارة بالطريق المؤدية الى المعبر الحدودي)	الارجاء الى حين مزيد التثبت في الملف	
ذهيبة	2024	15	30/04/2024	ملف صفقة عدد 01 لاشغال تهيئة مداخل المدن داخل معتمديات ولاية تطاوين (إضافة محول كهرباء ثلاثي الاطوار لتشغيل الانارة بالطريق المؤدية الى المعبر الحدودي)	عدم الموافقة على ملحق صفقة عدد01 نظرا لان شركة البستنة غير مؤهلة للقيام بهذه الاشغال	
رمادة	2024	17	23/05/2024	قرار فسخ صفقة بناء المركز الحدودي ببئر مراحيل	علمت اللجنة بقرار فسخ الصفقة	
رمادة+ذهيبة	2024	27	14/08/2024	تقرير تقيي العروض الخاصة باشغال تعبيد طرقات و مسالك ضمن البرنامج الجهوي للتنمية بولاية تطاوين لسنة 2023 موزعة على 04 أقساط (قسط عدد 03 معتمدية رمادة و ذهيبة)	الموافقة على ما جاء بتقرير تقييم العروض بإسناد اقساط الصفقة على النحو التالي: *قسط عدد 01 الى مقاولة الطاهر ثابت بمبلغ قدره 1182951.987د باعتبار كافة الاداءات. *قسط عدد 04 الى مقاولة بن عمر باقي انفست بمبلغ قدره 1235221.190د باعتبار كافة الاداءات *اعادة طلب العروض بالنسبة للقسط عدد 03 نظرا لشطط الأسعار مقارنة بتقديرات الإدارة (قسط رمادة و ذهيبة)	
رمادة	2024	30	11/09/2024	تقرير تقييم العروض الخاصة بأشغال هدم و إعادة بناء دار الثقافة رمادة	إعادة طلب العروض نظرا لعدم المشاركة	

المعتمدية	السنة	عدد الجلسة	تاريخ جلسة	المشروع	رأي اللجنة	ملاحظات
ذهيبة	2024	31	25/09/2024	تقرير تقييم العروض الخاصة باقتناء و تركيب أربعة أنظمة للطاقة الشمسية بمحطات الضخ المرطبة 01 , المرطبة03 ,المرطبة 10 و أوني من معتمدية ذهيبة ضمن برنامج التنمية المندمجة بولاية بنقاوين.	إعادة طلب العروض مع اختصار في الآجال لمدة 20 يوم.	
ذهيبة	2024	33	14/10/2024	تقرير تقييم العروض الخاصة باستكمال أشغال تهيئة و تعبيد طرقات و مسالك ضمن البرنامج التكميلي للمجلس الجهوي للتنمية لسنة 2015 قسط عدد 08 ذهيبة مسلك لملس الطويلة	الإرجاء إلى حين دعوة المقاولة في -التمديد في الضمان الوقتي و التمسك في الأسعار.	
الرمادة	2024	34	23/10/2024	تقرير تقييم العروض الخاصة بأشغال هدم و إعادة بناء دار الثقافة رمادة	الموافقة على إجراء صفقة بالتفاوض المباشر.	في مرحلة التفاوض المباشر لدى الإدارة الجهوية للتجهيز
ذهيبة	2024	34	23/10/2024	ملحوظة تفسيرية خاصة بأشغال ببناء مدارج الملعب البلدي بذهيبة	الموافقة على إسناد الصفقة إلى مقاولة احمد الغول بمبلغ قدره 961050,240د باعتبار كافة الأداءات.	تمت المصادقة على الملف بتاريخ 13/12/2024,(في طور الإنجاز)
رمادة	2024	35	06/11/2024	باستكمال أشغال بناء مركز التنشيط ومخيم القوافل بعين الكردي معتمدية رمادة تطاوين (صفقة بالتفاوض المباشر)	الموافقة على إسناد الصفقة بالتفاوض المباشر مع مقاولة نصر الدين زقاب بمبلغ قدره 102245.000د.	تمت المصادقة على الملف بتاريخ 27/12/2024, (تم الانطلاق في الأشغال)
رمادة+ذهيبة	2024	35	06/11/2024	تقرير تقييم العروض الخاصة بأشغال تعبيد طرقات و مسالك ضمن البرنامج الجهوي للتنمية بولاية تطاوين لسنة 2023 موزعة على 04 أقساط (قسط عدد 03 طريق المرطبة معتمدية ذهيبة و الطريق الحزامية و طريق حي الزهور من معتمدية رمادة)	الموافقة على إعادة طلب العروض.	تم فتح العروض و سيتم عرضه على انظار اللجنة للمجلسة المبرمجة يوم 19/03/2025 لإعادة الإعلان عن طلب العروض نظرا لشط الأسعار
ذهيبة	2024	35	06/11/2024	استكمال أشغال تهيئة و تعبيد طرقات و مسالك ضمن البرنامج التكميلي للمجلس الجهوي بتطاوين لسنة 2015 قسط عدد 08 معتمدية ذهيبة مسلك الملس-الطويلة.	الموافقة على ما جاء بتقرير تقييم العروض مع الإرجاء إلى حين توفر الاعتمادات	تم توفير الاعتمادات لكن المقاولة المعنية رفضت التمديد في صلوحية الاثمان نظرا لطول المدة بين فتح العروض و توفر الاعتمادات, و سيتم إعادة الإعلان عن طلب العروض خلال الجلسة المبرمجة ليوم 19/03/2025
ذهيبة	2024	37	15/11/2024	تقرير تقييم العروض الخاصة باقتناء و تركيب أربعة أنظمة للطاقة الشمسية بمحطات الضخ المرطبة 01 , المرطبة03 ,المرطبة 10 و أوني من معتمدية ذهيبة ضمن برنامج التنمية المندمجة بولاية بتطاوين.	الموافقة على ما جاء بتقرير تقييم العروض مع الإرجاء إلى حين توفر الاعتمادات * شركة ENERP بمبلغ قدره 787815.000د.	تم توفير الاعتمادات و تمت المصادقة على ملف الصفقة بتاريخ 12/02/2025

السؤال الكتابي

للنائب حسن بن علي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول مراجعة التقسيم الترابي بمعتمدية الناظور.

تحية طيبة وبعد،

إثر التقسيم الترابي الذي حصل قبل الانتخابات المحلية، نحيطكم علما أن منطقة "نفات" التي تعد أكثر من 1000 ساكن والتي كانت تابعة لمعتمدية الناظور ولاية زغوان أصبحت بمقتضى التحوير تابعة لمعتمدية السبيخة من ولاية القيروان ما أثار العديد من الانعكاسات السلبية على حياة الأهالي في جميع المجالات وخاصة الإدارية والاجتماعية منها.

- فمتى سيتم النظر في تشكيل "لجنة مراجعة" وإرجاع الأمور إلى طبيعتها؟

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير. والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة تتضمن

إجابة على السؤال الكتابي للنائب "حسن بن علي"

عن دائرة الناظور - صواف

ملخص السؤال:

"حول مراجعة التقسيم الترابي بمعتمدية الناظور"

نص الإجابة:

يهم وزارة الداخلية إفادتكم بأنّ إرجاع منطقة نفّات من معتمدية السبيخة (ولاية القيروان) إلى معتمدية الناظور (ولاية زغوان) من شأنه أن يمس من الحدود الترابية لكلا المعتمديتين كما هو منصوص عليه بقرار السيد وزير الداخلية المؤرّخ في 25 جويلية 2023.

وعليه، فإنّ الأخذ بهذا المقترح يتطلب ضرورة تنقيح النصوص النافذة في مجال ضبط الحدود الترابية للعمادات التابعة لمعتمديات ولايتي زغوان والقيروان وما يترتب عنه من مساس بتقسيم الدوائر الانتخابية بهما فضلا عن الآثار القانونية التي ستمس من حدود مراجع نظر أعضاء المجالس المحلية المنتخبين.

السؤال الكتابي الأول

للنائب سامي رايس

الموضوع: حول زيارة السيدة والية نابل لمعتمدية بني خيار.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد،

المرجو منكم موافاتنا بمخرجات والإجراءات المتخذة من قبل السيدة والية نابل إثر الزيارة التي قامت بها يوم 2 نوفمبر 2024 لمعتمدية بني خيار.

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير. والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب "سامي الرايس"

(دائرة دار شعبان الفهري - بني خيار)

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 27 فيفري 2025 بخصوص مخرجات الزيارة الميدانية التي أدتها والية نابل لمعتمدية بني خيار يوم 2024/11/12.

نص الإجابة:

على إثر الزيارة الميدانية التي قامت بها السيدة والية نابل إلى معتمدية بني خيار بتاريخ 02 نوفمبر 2024 تم اتخاذ جملة من الإجراءات والقرارات والتوصيات تجدونها مضمنة بالجدول المصاحب وتتعلق أساسا بـ:

- دعم النقل العمومي والمدرسي بمدينة الصمعة وقرية غرداية وقرية الحلفاء
- دعم مركز الصحة الأساسية ببني خيار بالموارد البشرية والتجهيزات
- التسريع في انجاز الملعب البلدي بالصمعة
- إزالة مظاهر التلوث المتعلقة بمحطة ضخ المياه المستعملة بشاطىء بني خيار
- النظر في إمكانية توسيع ميناء بني خيار
- صيانة طريق الملعب بالغرداية
- تهيئة مدخل سوق جملة للخضر والغلال بالمعمورة

العدد	التوصيات المتعلقة بالزيارة الميدانية	المتابعة	الملاحظات والمقترحات
1	دعم النقل المدرسي بمنطقة الصمعة وقرية غرداية وقرية الخناق	سيتم تدعيم هذه الخطوط عند تسلّم الاقتناءات الجديدة من الحافلات والتداول الأعوان خلال سنة 2025	
2	صيانة مركز الصحة الأساسية بديار بن سالم وتدعيمه بالإطار شبه الطبي	الإدارة الجهوية للصحة: تمت برمجة أشغال صيانة لمركز الصحة الأساسية بديار بن سالم خلال سنة 2025، تشمل تغيير النوافذ من الألمنيوم وتغيير التجهيزات المكتبية وطلاء كامل المركز. وبالنسبة للموارد البشرية، يتوفر بالمركز إطار شبه طبي وحيد لـ 6 أيام بالأسبوع ووقع دعمه بإطار ثاني يوم عيادة الطبيب (مرة واحدة في الأسبوع).	
3	دعم مركز الصحة الأساسية ببني خيار بالموارد البشرية وبالتجهيزات.	الإدارة الجهوية للصحة: وقع اقتناء وتركيز (une table de radiologie + un numériseur) بوحدة الأشعة المحدثة من طرف المصالح المركزية بوزارة الصحة، في انتظار وضعه حيز الإستغلال في القريب العاجل. -تم دعم المركز بتقني أمكنة وتقني يقتر لعدد 02 عملة تتظيف و عدد 01 طبيب -كما يقتر المركز لسيارة لنقل الأحوان و الأدوية و عينات التحاليل بين مراكز الدائرة الصحية ببني خيار	
4	دراسة مقترح إضافة أقسام بمحول المنشأة الأولى والثانية ثانوي بالمدرسة الإعدادية بالصمعة	توجيه مراسلة الى مصالح المندوبية الجهوية للتربية لدراسة إمكانية تنفيذ مقترح إضافة قسمول للمنشأة الأولى والثانية ثانوي بالمدرسة الإعدادية بالصمعة	
5	تعلم تمريضية الوضعية الحالية بالمعهد الثانوي ببني خيار وإتمام بناء سورة	المندوبية الجهوية للتربية: بصدد التنسيق مع الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية والإدارة العامة للإقتناء والتحديد بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بوزارة التربية على المستوى المركزي لإتمام المشكل بالمنشأة دعوة السيد معتمد بني خيار إلى التنسيق مع مصالح المندوبية الجهوية للتربية والإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية للمعهد الثانوي ببني خيار.	
6	إضافة شعبة للمعهد الثانوي ببني خيار بالمعهد الثانوي ببني خيار	المندوبية الجهوية للتربية: تتجه نية وزارة الأشراف إلى تعميم شعبة التقنية، ولذلك وقع برمجة بناء مخبر التقنية في المؤسسات التربوية خلال كل سنة وتم ادراج معهد دار شعبان الفهري خلال ميزانية 2025 والذي سيرتفع الضغط على معهد محمود المسعدي واحتواء تلاميذ معهد بني خيار الى حين اضافة شعبة التقنية بمعهد بني خيار	
7	تهيئة مدرج الهواء الطلق بالصمعة وتدعيم نشاطه	المندوبية الجهوية للثقافة: أشغال تهيئة مدارج الهواء الطلق تعود بالنظر إلى البلديات باعتبار ها ملك بلدي، ويمكن الإستعانة برأي المصالح المختصة بوزارة الثقافة على المستوى الفني من تقنيات صوت وإضاءة وبالنسبة لتدعيم المسرح بالأنشطة الثقافية، فإن الأمر موكول للجمعيات الناشطة بالجهة، مع العلم أنه يمكن إبرام إتفاقية شراكة في التعرض بين البلدية ومصالح وزارة الشؤون الثقافية لمزيد تدعيم الأنشطة الثقافية بالجهة	
8	قيام البلديات المجاورة بدعم مجهودات بلدية الصمعة في مجال النظافة والعناية بالمحيط	بلدية الصمعة: شاركت بلديات بني خيار والصمعة والمعمورة وتازركة وقرية في الحملة الجهوية للنظافة التي انتظمت بمدينة الصمعة يوم السبت 16 نوفمبر 2024 تحت إشراف السيدة والية نابل ، حيث تم التدخل بعدد 3 نقاط سوداء برفع فواضل البناء من قطعة أرض ببيضاء بحي الزهور وقطعة أرض بيضاء بنهج المنجي سليم ونقطة لإلقاء فواضل البناء أمام مقبرة المدينة	

العدد	التوصيات المتعلّقة بالزيارة الميدانية	المتابعة	الملاحظات و المقترحات
9	تعهد شبكة التنوير العمومي بقرية الحلفاء	بلدية الصمعة: تم التدخل يوم 26 نوفمبر 2024 بإصلاح فوانيس التنوير العمومي المعطبة بقرية الحلفاء	
10	العمل على إزالة جميع مظاهر التلوث المتعلقة بمحطة ضخ المياه المستعملة بشاطئ بني خيار	الإدارة الجهوية للديوان الوطني للتطهير : سيتمّ تجديد مزيل الروائح (Biofiltre) خلال الثلاثي الأول من سنة 2025	
11	تعهد خزان الصرف الصحي بقرية الحلفاء: دعوة البلدية إلى القيام بشفط المياه المستعملة بالخزان ثم قيام الإدارة الجهوية للديوان الوطني للتطهير برفع الترسبات الموجودة داخله، ثم قيام البلدية بإفراغ الخزان مرتين في الأسبوع	بلدية الصمعة: قامت بلدية الصمعة بشفط خزان الصرف الصحي بقرية الحلفاء أربعة أيام متواصلة من 4 نوفمبر إلى 7 نوفمبر 2024 ، ثم تواصل شفط المياه المستعملة يومي الاثنين والخميس من كل أسبوع، وستعمل البلدية على مواصلة التدخّلات بنفس الروزنامة أسبوعيا، بالإضافة إلى ذلك تم التنسيق مع مصالح الديوان الوطني للتطهير ببني خيار وتعهد الديوان بتوفير شاحنة لرفع الترسّبات الموجودة داخل الخزان الإدارة الجهوية للديوان الوطني للتطهير : سيتدخل الديوان الوطني للتطهير إثر قيام البلدية بإخراج الحمأة من الخزان	- دعوة السيد معتمد بني خيار إلى التنسيق مع البلديات المجاورة والمصالح الجهوية للديوان الوطني للتطهير للقيام بحملة مشتركة لشفط المياه المستعملة بخزان الصرف الصحي بقرية الحلفاء وذلك حال انتهاء موسم الأمطار
12	التسريع بإجراءات انطلاق أشغال الملعب البلدي بالصمعة	تم إعداد ملف الرسم التمهيدي المنقح (APD) وتعهدت بلدية الصمعة بتوفير 100 أ.د كمساهمة ذاتية في المشروع	التوصية بمتابعة المشروع والحرص على إنجازه في أحسن الآجال
13	معالجة الإشكاليات المتعلقة بالتزويد بالماء الصالح للشراب بمنطقة الحلفاء	المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية: تم اجراء استشارة في الغرض و نتيجة لتعلت المقاول في انجاز المطلوب تمّ الغاء التعهد ومن المبرمج أن يتمّ إعادة الإعلان عن الإستشارة يوم الإثنين 10 فيفري 2025	
14	دعوة المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية التدخل لإنجاز أشغال حماية المياه والتربة بمنشير غرداية	تعمل المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية على اعداد دراسة لاشغال المحافظة على المياه والتربة بولاية نابل وعلى إثرها سيتمّ العمل على برمجة المشاريع حسب الأولويات	دعوة السيد معتمد بني خيار إلى التنسيق مع مصالح الإرشاد الفلاحي والقيام بحملات توعية وإرشاد للفلاحين بهدف المحافظة على الأشغال المنجزة.
15	متابعة تأثيرات نشاط تربية الأسماك على الصحة والمحيط بشاطئ بني خيار	المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية: تم القيام بخرجة بحرية بتاريخ 2024/09/04 لفريق فني وأخذ العينات الضرورية و اعداد تقرير في الغرض بتاريخ 27 ديسمبر 2024 واسفرت النتائج على ان جميع المؤشرات المتعلقة بالخاصيات الفيزيولوجية والبكتوريولوجية والعوالق للمواقع لم تتجاوز حدود المعايير المعمول بها بل تعكس نوعية جيدة للمياه والترسبات ولايوجد تاثير سلبي لنشاط المزرعتين من الناحية البيئية والصحية	دعوة السيد معتمد بني خيار للإتصال بالمواطنين ومحاولة إقناعهم بعدم وجود أضرار من إنتصاب مؤسسات تربية الأسماك على المحيط وعلى صحة المواطن
16	النظر في إمكانية توسعة ميناء بني خيار ليشمل الحوض الثاني (الذي تمّ إنجازه سابقا لحماية الميناء) مع برمجة أشغال التهيئة اللازمة لتركيز رافعة للسفن	المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية: تم الإتصال بالإدارة العامة للصيد البحري وسيتم برمجة انجاز دراسة في نطاق مشروع التعاون مع الإتحاد الأوروبي "MedFishTun" والتي سيتمّ على اثرها تحديد المتطلبات والأولويات لموانئ الصيد البحري على المستوى الوطني	
17	الإسراع بتنفيذ مشروع تهيئة سوق الجملة للأسماك بميناء بني خيار	وكالة الموانئ وتجهيزات الصيد البحري : مشروع في مرحلته الأخيرة من الدراسة وانجاز الأشغال مبرمج خلال سنة 2025	

العدد	التوصيات المنفذة بمزيارة الميدانية	المتابعة	الملاحظات والمقترحات
18	التدخل من قبل وكالة الموانئ وتجهيزات الصيد البحري قصد جهر ميناء بني خيار حتى يتسنى استغلال الأرصفة بشكل مثالي	وكالة الموانئ وتجهيزات الصيد البحري: ستتولى الوكالة تكليف مكتب دراسات لرفع القياسات البيومترية لحوض ورفال الميناء ثم تعيين مكتب دراسات للقيام بدراسة التأثيرات البيئية على المحيط، حيث سيتم أخذ عينات من التربة المزمع إستخراجها والقيام بالتحاليل المخبرية اللازمة مع تحديد موقع الترسبات الرملية المستخرجة	دعوة المصالح المركزية المشرفة على القطاع إلى التسريع في إتمام انجاز المشروع من التسريع في إتمام الدراسات والإعلان عن طلب العروض في أحسن الآجال
19	إعداد دراسة لربط جميع أجزاء ميناء الصيد البحري بني خيار بشبكة الديوان الوطني للتطهير	وكالة الموانئ وتجهيزات الصيد البحري : تم برمجة دراسة لربط الميناء بالشبكة التابعة للديوان الوطني للتطهير خلال سنة 2025	
20	إصلاح الأرصفة الحالية وتمهيد شبكة الإنارة وتركيز كاميرات مراقبة بميناء بني خيار	وكالة الموانئ وتجهيزات الصيد البحري : تم تعيين مكتب دراسات لمشروع إصلاح الأرصفة العائمة، بصدد المصادقة على المرحلة الأولى من الدراسة وبالنسبة لإصلاح شبكة الإنارة : رفع تجديد شبكة الإنارة بالميناء خلال سنة 2020 ، مع الإشارة أنه يوجد كاميرات مراقبة موزعة على كامل أرجاء الميناء	
21	تهيئة فضاء الترفيع للقوارب بميناء بني خيار	وكالة الموانئ وتجهيزات الصيد البحري : مشروع غير مسجل بعنوان سنة 2025 ، تم إقتراح إدراج اعتمادات ضمن ميزانية الوكالة لسنة 2026.	
22	إتمام أشغال تحديد الملك العمومي المينائي بميناء بني خيار	الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان: في إنتظار الإجراءات التي تحدد الحدود البحرية للملك العمومي للميناء من طرف وزارة النقل طبقا للفصل 8 من قانون عدد 48 لسنة 2009 المؤرخ في 8 جويلية 2009 المتعلق بإصدار مجلة الموانئ البحرية	
23	صيانة طريق الملعب بقرية غرداية	حالة الطريق مهترئة وتتطلب التدخل العاجل على طول 1.4 كم	دعوة مصالح الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان إلى إيجاد الحلول الفنية العاجلة لفك العزلة المواطنين بالمنطقة
24	إتمام انجاز مشروع حماية مدينتي بني خيار والمعمورة من الفيضانات بجميع أقسامه	تم الاعلان عن طلب عروض القسط الثاني للمشروع في الجزء الممتد من الطريق الجهوية رقم 27 إلى الطريق الرابطة بين المعمورة وبني خيار (800 م) بتكلفة 6 م.د : من المنتظر الانطلاق في الأشغال خلال شهر مارس 2025	
25	تهيئة مدخل سوق الجملة للخضر والفلال بالمعمورة	الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان: بصدد الانجاز بلدية المعمورة : تم الاعلان عن إستشارة لإتمام أشغال حماية السوق	الحرص على استكمال الاشغال في أحسن الآجال
26	إحداث مسلك بني خيار بالمنطقة المجاورة لكورنيش الصومعة	المجلس الجهوي لولاية نابل من طرف وزارة البيئة، مساحات خضراء بولاية نابل من بلديات الصومعة وسيدي الجديدي وزاوية الجديدي وبوعرقوب، وقامت ولاية نابل باقتراح 4 مساحات بكل من بلديات الصومعة وسيدي الجديدي وبوعرقوب، وتقوم حاليا مصالح الوزارة بالتنسيق مع الإدارة الجهوية للبيئة بالمعتمديات الميدانية للمناطق المرشحة من طرف الولاية ومناطق أخرى قصد الإختيار النهائي للأماكن الأنسب تقنيا للإنطلاق في أشغال التهيئة	

العدد	التوصيات المتعلقة بالزيارة الميدانية	المتابعة	الملاحظات والمقترحات
27	دعم التغطية بالأنترنات بقرية الحلفاء	الإدارة الجهوية للاتصالات: تمّ مؤخرا تحديث محطة الهاتف الجوال المركزة بجبل سيدي عبد السلام بما يمكّن من استعمال روابط راديوية ذات سعات عالية لتوفير مختلف خدمات الانترنات بمنطقة الحلفاء المشمولة بالتغطية عبر هذه المحطة	
28	إحداث قباضة بلدية بمدينة بني خيار	أمانة المال الجهوي: سيتم إحالة هذا المقترح إلى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص للدرس والبرمجة	دعوة أمانة المال الجهوي لدعم ومتابعة هذا المقترح
29	إعداد ملف حول الوضعية العقارية لأراضي الأحباس بمنطقة غرداية	- تم بتاريخ 21 أوت 1996 صدور قرار من طرف السيد والي نابل يتعلق بتكليف السيد الطاهر المهذبي الخبير العدلي المكلّف بعملية المسح العقاري "وقف بلغيث"، وتمت دعوته منذ ذلك الحين في عديد المناسبات بإعداد تقرير مفصّل حول المناطق التي بعهدته دون إجابة . مع الإشارة إلى أنه تعذر سابقا القيام بعملية المسح العقاري لأراضي الأحباس بمنطقة غرداية لعدّة أسباب منها: عدم وجود نص تحبيس، وعدم وجود شجرة الأصول والفروع، ووجود عديد الأخطاء وعدم تظمين الرسم العقاري (جزء منه يعود إلى حبس بلغيث 125059) - تم اعداد مثال التهيئة العمرانية لقرية غرداية والمصادقة عليه سنة 1993 وبالتالي لا يمكن تنقيح المثال المذكور إلّا في حالة تصفية أراضي الأحباس التي تمثل مساحة مهمة في أراضي منطقة غرداية وتبقى نسبة هامة من مواطني غرداية محرومين من الحصول على رخص البناء والتيار الكهربائي والماء الصالح للشراب ولا يمكن برمجة مشاريع تنموية بهذه الربوع إلّا بعد تصفية "وقف بلغيث" بمنطقة غرداية	
30	دعوة الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية إلى إعداد تقرير حول الوضعية العقارية للفضاء المركزي للقرية السياحية بالمعمورة والإمكانيات القانونية المتوفرة لاستغلاله من قبل البلدية والمصالح العمومية والجمعيات	الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية: القرية السياحية بالمعمورة مقامة فوق مجموعة قطع اراضي تم انتزاعها لفائدة المجلس الجهوي بنابل بمقتضى أمر انتزاع عدد 435 بتاريخ 10/12/1971 حيث تولت شركة «Modern Housing » ممثلها القانوني "روبار قودو" اقتناء أجزاء منها وبناء قرية سياحية سكنية ومركز تجاري. و حيث تولى المدعو روبار قودو التنازل بمقتضى كتب عن جميع ممتلكاته المنقولة و غير المنقولة لفائدة الدولة التونسية. وعليه عهد للوكالة العقارية السياحية التصرف في المرافق العمومية بالمعمورة و نادي فرح بنابل بمقتضى مقرر إداري صادر عن السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية تحت عدد 503/10 بتاريخ 16/08/1994 ثم وبمقتضى قرار قضائي عدد 46544 بتاريخ 26/09/1994 صادر عن المحكمة الابتدائية بقرنبالية تمت تسمية السيد الرئيس المدير العام للوكالة العقارية السياحية متصرفا وقتيا في الوحدات السكنية الشاغرة و المشغولة بدون صفة. بتاريخ 22/10/1995 تم تقديم مطلب في تسجيل قطعة الأرض المقام فوقها المركز السياحي بالمعمورة لفائدة ملك الدولة الخاص وأسند له الرسم العقاري عدد 536739 نابل يمسح جمليا 13902م² . وقد تم تخصيص العقار المذكور لفائدة وزارة الداخلية قصد وضعه على ذمة بلدية المعمورة لاستغلاله كمركز ثقافي وشبابي و ذلك حسب محضر التخصيص عدد 516 بتاريخ 23/04/2001، يتكون العقار من جزئين : - جزء يمسح حوالي 9751 م² مصنف كمنطقة سكنية مقام فوقه بناية المركب - جزء يمسح 4352 م² مصنف كمنطقة خضراء يتمثل في أرض بيضاء غير مهيئة و غير مستغلّة	دعوة السيد معتمد بني خيار والسيدة المكلفة بتسيير شؤون بلدية المعمورة الى التنسيق مع الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية وإعداد ملف وبرنامج عمل يتماشى مع موضوع التخصيص والعمل على تثمين المركز واستغلاله في الأنشطة الثقافية والشبابية

شهد هذا المركب حالة من الإهمال نتيجة لعدم قدرة البلدية على دفع وصيانة باعتبار ارتفاع كلفة الصيانة وقد قامت البلدية أيها طلبت القروض من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية لتتمكن من تهيئة المركب وإعادة استغلاله على أحسن وجه طريقة تحافظ على المنطقة تفاديا وتجاوبا واقتصاديا غير أن الصندوق طلبها الإدلاء بما يثبت ملكيتها للعقار.

وعليه رئيس البلدية مراسلة مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية للقيام بها في الجزء المتبقي 9751 م2 من العقار الذي تتمكن من توفير التمويلات اللازمة لانجاز مشروع متكامل يتماشى مع الطابع التاريخي للمدينة مركب سوسطي للفنون والمهنة.

وحيث أن العقار مخصص للفائدة وزارة الداخلية فإن النظر في إمكانية التحويل فيه للبلدية يقتضي وجوبا إنهاء عملية التخصيص وعليه مولى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية مراسلة السيد وزير الداخلية نعد لتكوينه عند 1957 بتاريخ 8 جانفي 2018 قصد موافقته برأي الوزارة إزاء مطلب البلدية المذكور وعند الاقتضاء العمل على إرجاع محضر التخصيص لانعدام وإلغائه ولم تقم الإجابة.

قامت البلدية خلال السنوات الأخيرة وفي حدود الإعتمادات المتوفرة لديها ببعض الإصلاحات لحفظ هذا العقار مؤخرا لاحتضان الأنشطة الثقافية والشبابية والمدينة خلال الفترة الصيفية غير أن هذا التدخل يبقى محدودا.

السؤال الكتابي الثاني

للنائب سامي رايس

الموضوع: حول زيارة السيدة والية نابل لمعتمدية دار شعبان الفهري.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد،

المرجو منكم موافاتنا بمخرجات والإجراءات المتخذة من قبل السيدة والية نابل إثر الزيارة التي قامت بها يوم 12 نوفمبر 2024 المعتمدية دار شعبان الفهري.

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير. والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب

بمجلس نواب الشعب "سامي الرايس"

(دائرة دار شعبان الفهري - بني خيار)

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 27 فيفري 2025 بخصوص مخرجات الزيارة الميدانية التي أدتها والية نابل لمعتمدية دار شعبان الفهري يوم 2024/11/12.

نص الإجابة:

على إثر الزيارة الميدانية التي قامت بها السيدة والية نابل إلى معتمدية دار شعبان الفهري بتاريخ 12 نوفمبر 2024 تم إتخاذ جملة من الإجراءات والقرارات والتوصيات تجدونها مضمنة بالجدول المصاحب وتتعلق أساسا بـ:

- النظر في وضعية صاحب إعاقة جسدية،
- إحداث مركب رياضي،
- التسريع في مراجعة مثال التهيئة العمرانية،
- تسريع إنجاز المشاريع البلدية،
- تهيئة المسالك الفلاحية.

العدد	النداءات المتعلقة بالزيارة الميدانية	العنونة	الملاحظات والمقترحات
1	النظر في وضعية خمسة من سلامة صاحب إعاقة حسنية (طلب الحصول على كرسي متحرك) صاحب بطاقة تعريف 01798802 بمنطقة بيوب	**الشيوخ الاجتماعية:** شهدي إشهار عجز عن العمل ويشكو من مرض السكري وتم إقرار إعاقته الدستوري على مستوى فوق الركبة، يتنقل حاليا بواسطة كرسي متحرك كهربائي تحصل عليه من أحد الفاعلين بمنطقة، يحمل بطاقة إعاقة عضوية عميقة وتحصل على كرسي متحرك عادي في شهر فبراير 2024 من قسم الشيوخ الاجتماعي بدائرة المعني 5 اثناء مترشحين وهو من محدودي الدخل، تعادل الأسرة يعيل على ملكيه بسيطة وعجوزا تقاوم [illegible] الإعاقة للتعيين - بعد الاتصال بالمعني وتوجه [illegible] لإيداع ملف للحصول على كرسي متحرك كهربائي، تم الحجز المعلوم وحالة المعني لعرضه على المجلس اللجنة الجهوية للمعوقين بمقاطعة دار شعيبان الفهري، مواصلة سقية بالخارج ثريد الشرع بكرسي متحرك	الاقتراح بتوجيه مراسلة الى كل من المجلس الجهوي للهندسة المعمارية والتعمير والإسكان والتهيئة العمرانية والوكالة الوطنية لتقليل وتوزيع المياه الصالحة للشرب والجهاز المكلف بالتطهير السائل بشأن: - تزويد 170 عائلة بمدينة الفرندين بالماء الصالح للشرب - تزويد 20 عائلة بالوادي الكبير شمال شعبان الفهري بالماء الصالح للشرب على أن يتم إعلام المعنيين الواقعة تحتهم في غضون 10 أيام
2	تحسين تزويد 120 عائلة بمدينة الفرندين بالماء الصالح للشرب عن طريق مجمع الشبكة لمياه الشرب بالفرندين (النظر في إمكانية الحالة الشبكة الى الشركة الوطنية للاستغلال وتوزيع المياه)	**المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية:** تم الحجز بتر تعويضية كما تم مراسلة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع الماء في انتظار الجهة المعنية، في انتظار الجهة هذه الأخيرة من قبول أو رفض حالة المشروع للشركة بعد الانجاز للانطلاق في الدراسات	
3	تزويد 20 عائلة بالوادي الكبير شمال شعبان الفهري بالماء الصالح للشرب عن طريق الشبكة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	**الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه - القليم الشرق:** مسكان هذه العمارات منزوجة في مستوى أعلى من مستوى الخزان المزود لمدينة دار شعبان الفهري وبالتالي لا يمكن تزويدهم إلا في تحقيق مشروع يتطلب محطة ضخ، مع الإشارة الى انه يمكن تزويدهم عن طريق الشبكة المجاورة الجمعية الذاتية عنوون	
4	العمل على حل الاشكاليات المتعلقة بتصفير إيبت التزويد بالماء الصالح للشراب بمنطقة بيوب	**المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية:** سيتم تحسين تزويد 6 عائلات في منطقة أولاد عطية في عملية بيوب، تم فتح الاعتمادات الضرورية في حدود 59 الف دينار، بصدد الإعداد لإطلاق الإشغال	
5	تدعيم النقل المدرسي والعمومي بمختلف المعطين وزامو	**الشركة الجهوية للنقل لولاية بنزل:** سيتم النظر في تدعيم النقل المدرسي والعمومي بحافلة بمختلفي البعض وزامو حال توفر المعدات والعنصر البشري (وصول الحافلات الجديدة والتعمير المنتظر)	
6	الدراسة الإنشائية لبن الهاني بالفرنفين	**المديرية الجهوية للتربية:** تمت برمجة صيانة المدرسة الإبتدائية ضمن برنامج 2025، تم تعيين المصممين وبصدد النظر في ملف الرسم التهيئي المفصل A.P.D ومن المتوقع أن يتم الإعلان عن طلب العروض خلال شهر ماي 2025 ارتفاع التكلفة التقديرية للمشروع مقارنة بالإعتمادات المرصودة	التدخل السريع لتهيئة المدرسة بما يسمح بتأمين احسن الظروف للتلاميذ والأطر التربوي في انتظار التهيئة الشاملة التي سيتم انجاز ها بمدرسة خلال السنة القادمة

العدد	التوصيات المتعلقة بالمؤسسة الجوارية	المتابعة	الملاحظات والمقترحات
7	تركيز نواة مكتبة بالمدرسة الابتدائية ابن الهيثم بالقرنين وتجهيز قسم التخصيري	المندوبية الجهوية للتراث والإسرة: تم دهن وتبييض القاعة وتعطيلها وإزالة المعلقات القديمة والأثاث العتيق مستعمل. - تجهيز القسم الداخلي وتقييمه الى من الطابق الارضي، اقصاء الالعاب التي كتسبب اقصاء الطاولات، اقصاء الانشطة الرياضية المتعلقة، اقصاء الانشطة الفكرية، اقصاء الالعاب الفكرية وتوفيرها بالمكتبة الخاصة بكل قسم. - تعزيز الفضاءات بالالعاب والاثاث اللازمة: العاب تركيبية / حمامات / كراسي وطاولات / سجاد العاب ذكرية / العاب خاصة تنمية الذكية الدقيقة مفصلي / الوان مائية اقلام لبدية / اوراق كارتصون / كتب ملونة / اوراق ملونة للصاق...) تهيئة الفضاء الخارجي وازالة الاعشاب الطفيلية تنظيم الانحدار وتنظيفه من الاوساخ الذي زال الانتفاع به - تهيئة المركب الصحي (التبعيض وتركيب الحنفيات والشاطر الخاص بالمراحيض)، تعزيز الفضاء الحارجي بالعاب الهواء الطلق (مراكح / ارجوحات). - توفير هدايا ولمح لأطفال قسم التحضيري. - تنظيم حفل تأطير مجموعة للتنشيط مخصصة لتكافة اطفال المدرسة تشارك فيه الاطارات التربوية والأولياء - عدم احتساب اليوم تنظيمية متفرع بحضور كل الاطارات التربوية والمهنية والأولياء والأطفال. كما تعهدت كل مؤسسات المقاولة بالمساهمة في تهيئة قسم التحضيري بتعاونية الوحدة وتوفير المزيد من الإعانات والتجهيزات المتلومة طيلة السنة.	- دعوة بلدية دار شعبان الفهري الى الاسراع بإصلاح صهريج شط المياه المستعملة والمواصلة على الاسراع بتزويد المدرسة بالإنارة. - التنسيق بين المندوبية معتمدية دار شعبان الفهري و المصالح الجهوية للتراث و الأسرة و الشباب والرياضة لتهيئة ملعب المدرسة قبل انتهاء عطلة الربيع.
8	احداث مركب رياضي (قاعة رياضية صغيرة الاختصاصات وملعب لكرة القدم)	المندوبية الجهوية للشباب والرياضة: برمجة تجهيزات الرديو واب والتقارير ضمن مزانية السنة الثانية	العمل على تسمية الوضعية العقارية للارض المقترحة خلال المنتة الحالية حتى يتسنى برمجة احداث مركب رياضي خلال المخطط القادم
9	الى الطلب: شعبان الفهري: تجهيزات الانارة بمراكز التجهيزات الرديو واب والتقارير في الملعب المغطى من ممارسة نشاطه وابداعاته داخل هذه الفضاءات	مجلس الجهوي للتنمية: تم تركيز تجهيزات الرديو واب والتقارير في الملعب المغطى بدار شعبان الفهري	
10	اعادة تركيز مجمع الصيدلية والتصرف (GMG) في الصناعية الصناعية المنطقة بالمنطقة الصناعية بدار شعبان الفهري (المؤسسات الصناعية المتضررة من الفيضانات الأخيرة)	معتمدية دار شعبان الفهري: تم عقد رئيس مجمع الصيدلية والتصرف في المنطقة الصناعية بدار شعبان الفهري وطلب عقد الجلسة العامة المجمع وتحديد الهيئة خاصة وانه تم عقد جلسة عمل سابقة وتم الاتفاق خلالها على اعداد التقرير الأدبي و المالي للمجمع في انتظار عقد الجلسة العامة	- دعوة لبلدية دار شعبان الفهري لإعداد ملف حول وضعية المنطقة الصناعية بدار شعبان الفهري (المؤسسات الصناعية المتضررة من الفيضانات الأخيرة) حالة التقرير الأدبي و المالي للمجمع.) - عرض حالة التقرير بحضور السيدة معتمدة دار شعبان الفهري و ممثلين عن بلدية دار شعبان الفهري و ممثلين عن مجمع الصيدلية والتصرف لمتابعة وضعية المنطقة الصناعية
11	التسريع في اجراءات مراجعة مثال التهيئة العمرانية لبلدية دار شعبان	بلدية دار شعبان الفهري: تحت احالة ملف معاينة اللجنة الوطنية لحصر الأضرار السكنية والمؤسسات العمرانية بالأراضي الفلاحية في شهر سبتمبر الى دائرة التعمير بوزارة التجهيز والإسكان، وتمت احالته الى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، في انتظار انعقاد اللجنة الوطنية للتوسعات	

العدد	التوصيات المنبثقة عن زيارة الميدانية	المعاينة	الملاحظات والمقترحات
1	العمل على تسريع نسق إنجاز وإنجاز المشاريع البلدية	بلدية دار شعبان الفهري : وقع جبر وتعهد المنشآت المائية وتنظيف المحيط بالتنسيق مع إدارة المياه العمرانية	دعوة بلدية دار شعبان الفهري إلى التسريع في الإجراءات المتعلقة بإعداد الدراسات وإعداد تقارير قرار العروض للمشاريع المبرمجة
1	مشروع حصيلة منشأة دار شعبان الفهري من التدخلات: دعوة إدارة المياه العمرانية إلى التنسيق مع بلدية دار شعبان الفهري لجبر وتعهد المنشآت المائية الجارية		- دعوة السيدة معتمدة دار شعبان الفهري إلى مواصلة التنسيق بين مصالح إدارة المياه العمرانية ومواصلة عمليات الجبر العاجلة الأولوية - دعوة بلدية دار شعبان الفهري الديوان الوطني للتطهير والإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان للقيام يوم الجمعة 28 فبراير 2025 بتعداد وفنية لمجاري تصريف مياه الأمطار بشارع الهادي خفية والبحث الحلول العاجلة لإشكال تراكم مياه الأمطار بالمنطقة
1	الإسراع بإعداد تقرير قرار العروض الخاص بمشروع إعادة بناء دار الثقافة بدار شعبان الفهري	تم إعداد تقرير تقييم العروض وتحديد الأعداد لعرضه على أنظار اللجنة الجهوية للصفقات العمومية (اقترحت لجنة التقييم مناقشة الأسعار، سعر وحيد ومنشط)	
1	دعم البنية الأساسية لتهيئة المسالك الفلاحية ومنها طريق الكفال ومسلك بوعشرين بعمادة عمرون والطريق الرابط بين مزرعتي بيوب و القريدين وأولاد الغرداوي بعمادة القريدين	الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان: مسلك مقترحة ضمن البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2022، تحت الحالية القوائم التقديرية منذ 23 سبتمبر 2022 ولي انتظار توفير الإعتمادات من طرف المجلس الجهوي لولاية نابل مسلك بوعشرين هو عبارة على مجرى وادي لا يمكن التدخل به وتعبيده	دعوة مصالح التجهيز والإسكان لـ: - معاينة طريق الكفال ومسلك بوعشرين بعمادة عمرون والمسبعة المذكورة لتهيئة الطريق المذكورة - اعداد القائمة التقديرية لتهيئة الطريق الرابط بين مزرعتي بيوب والقريدين والعمل على برمجة المشروع ضمن البرامج الجهوية
1	العمل على تشغيل جميع مكونات محطة التطهير الجديدة عند 4 بدار شعبان الفهري، بما في ذلك وحدة انتاج الكهرباء بواسطة تجميز الحماة (La cogénération)	الإدارة الجهوية للديوان الوطني للتطهير : نظرا لعدم الإتفاق مع مجمع المقاولات الإسلامي الذي قام بتوسيع وتهذيب محطة التطهير عدد 4 بدار شعبان الفهري، تقوم مصالح الديوان حاليا بدراسة إمكانية فسخ الصفقة وإتمام بقية الأشغال عن طريق مقاولة أخرى	دعوة مصالح الديوان الوطني للتطهير إلى متابعة الموضوع مع المصالح المركزية والحرص على التسريع في إجراءات فسخ الصفقة وإتمام بقية الإشغال

السؤال الكتابي

للنائب لطفي الهمامي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤالين الكتابيين التاليين:

الموضوع: حول تنفيذ قرارات الهدم بالعمران والعمران الأعلى.

هناك العديد من قرارات الهدم بمنطقة العمران والعمران الأعلى التي لم يتم تنفيذها إلى حدّ يومنا هذا مما أضر بمصلحة الدولة ومصلحة المواطنين.

1- فمتى يتم تنفيذ هذه القرارات؟

هناك العديد من الملاعب البلدية بمنطقة العمران والعمران الأعلى في حاجة أكيدة إلى صيانة.

2- فمتى يتم صيانة هاته الملاعب البلدية؟

وفي انتظار ردكم تفضلوا سيدي الكريم بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب

بمجلس نواب الشعب" لطفي الهمامي"

(عن دائرة العمران - العمران الأعلى)

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 08/11/2024 بخصوص تنفيذ قرارات هدم بمنطقتي العمران والعمران الأعلى وصيانة الملاعب البلدية بذات المنطقتين.

نص الإجابة:

يهم وزارة الداخلية إفادة النائب المحترم بخصوص تساؤلكم حول مسائل تهم دائرتكم الانتخابية:

- **بخصوص تنفيذ قرارات هدم بالعمران والعمران الأعلى:**

ورد على مصالحنا الأمنية بالجهة سنة 2024، عدد 36 قرار في الهدم فيما يخص مخالفة تراتيب البناء وغيره حيث تم تنفيذ جملة منها على غرار القرار عدد 233/11 بتاريخ 2024/06/25 والقرار عدد 365/11 بتاريخ 2024/08/22 والقرار عدد 494/11 بتاريخ 2024/09/24 وأيضا قرار إيقاف أشغال ووضع أختام عدد 494/11 بتاريخ 2024/11/05.

مع الاشارة إلى أن مصالحنا تلاقي عديد الصعوبات في تنفيذ بعض قرارات الهدم الأخرى باعتبار أن البناءات التي اكتمل بناؤها يصبح تنفيذ قرار هدمها أمرا صعبا بل يكاد يكون مستحيلا باعتبار أنها محلات أهلة بالسكان وترفض النيابة العمومية منح أذون الدخول إليها رغم عديد المحاولات.

هذا وتبقى وزارة الداخلية بجميع هياكلها المعنية حريصة على إنفاذ القانون على جميع المخالفين دون تمييز أو استثناء.

- **بخصوص صيانة الملاعب البلدية:**

تتولى المصالح البلدية التابعة لبلدية تونس بوسائلها الذاتية التعهد بالصيانة الدورية للملاعب والتي تشمل التدخلات الحينية العادية إصلاح الأبواب الفوانيس...).

أما بخصوص التدخلات الثقيلة مثل إعادة التهيئة أو توسعة المنشآت فذلك يكون بإدراجها ضمن الميزانية ورصد الإعتمادات اللازمة سواء من طرف البلدية أو المجلس الجهوي أو من طرف وزارة الشباب والرياضة.

مع الإشارة إلى أنه تم رصد اعتمادات تقدر بـ 1.1 مليون دينار لبناء مدارج بملعب الطيب بن عمار بالعمران.

السؤال الكتابي

للنائب محمد أمين الورغي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتوجه إلى السيد وزير الداخلية بالسؤال التالي:

الموضوع: الصفة الرسمية التي يجب أن يلتزم بها أعضاء المجالس المحلية عند التعريف بأنفسهم

تحية طيبة وبعد،

إلى جانب جهودكم في تنظيم الشأن العام والمحلي، نود أن نثير انتباهكم إلى مسألة مهمة تتعلق بصفة التي يطلقها بعض أعضاء المجالس المحلية على أنفسهم فقد لوحظ أن بعض الأعضاء يعرضون أنفسهم "كنواب شعب محليين" وهو ما قد يؤدي إلى بعض الناس لدى الناخبين والإدارات العمومية حيث يتداخل هذا التوصيف مع التوصيفات الأخرى المعتمدة في القانون.

- هل من الممكن توضيح الصفة الرسمية التي يجب أن يلتزم بها أعضاء المجالس المحلية عند التعريف بأنفسهم لضمان وضوح الرؤية وتجنب أي لبس قد يؤثر على عمل الإدارات المحلية وتفاعل المواطنين مع هذه المجالس؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام. والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب

"محمد أمين الورغي"

(عن دائرة الوردية –جبل الجلود)

ملخص السؤال:

" حول الصفة الرسمية التي يجب أن يلتزم بها أعضاء المجالس المحلية عند التعريف بأنفسهم"

نص الإجابة:

أعضاء المجالس المحلية هم أعضاء منتخبون يمثلون المجالس المحلية بوصفها جماعات محلية ويباشرون المهام_المحددة بمقتضي القانون

1- أفرد دستور 25 جويلية 2022 الوظيفة التشريعية بالباب الثالث منه وأسند المهام المرتبطة بها إلى مجلس نيابي أول يسمي مجلس نواب الشعب ومجلس نيابي ثان يسمي المجلس الوطني للجهات والأقاليم

2- خصص الدستور الباب السابع منه "للجماعات المحلية والجهوية" حيث تضمن الفصل 133 التنصيص على أنه "تمارس المجالس البلدية والمجالس الجهوية ومجالس الإقاليم والهياكل التي يمنحها القانون صفة الجماعة المحلية المصالح المحلية والجهوية حسب ما يضبطه القانون"

3- تضمن الفصل الأول من المرسوم عدد 10 لسنة 2023 المؤرخ في 08 مارس 2023 التنصيص على أنه "تعتبر المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم جماعات محلية وجهوية طبقا للباب السابع من الدستور"

4- تم بمقتضي الفصل الأول من القانون الأساسي عدد 4 لسنة 2025 المؤرخ في 12 مارس 2025 المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم التأكيد على انتماء المجالس المحلية إلى صنف الجماعات المحلية، وتم تحديد مهامها في "العمل على تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي الشامل والعادل والتداول في مشاريع مخططات التنمية المحلية والجهوية والإقليمية في إطار وحدة الدولة".

وعليه، وإستنادا إلى التشريع النافذ فإن أعضاء المجالس المحلية هم أعضاء منتخبون يمثلون المجالس المحلية بوصفها جماعات محلية ويباشرون المهام المحددة لهم بمقتضى القانون المنظم لهذه المهام.

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه بالسؤال التالي الى السيد وزير الداخلية.

الموضوع: حول الاجراءات المتخذة لإنجاز مشروع ربط منطقة النقر بمعتمدية القلعة الصغرى بشبكة الكهرباء ثلاثية الأطوار.

تحية وبعد،

حيث شهد مشروع ربط منطقة النقر القلعة الصغرى بشبكة الكهرباء ثلاثية الأطوار تأخيرا كبيرا رغم برمجته ضمن مشاريع المجلس الجهوي لولاية سوسة.

وتبعا للإجابة التي وردت علينا من طرف وزارة الصناعة والطاقة والمناجم بتاريخ 23 جانفي 2025، حيث تمت افادتنا بأن المصالح الفنية لإقليم سوسة الشمالية التابعة للشركة التونسية للكهرباء والغاز قد قامت بدراسة تقوية الشبكة بمنطقة النقر من أحادي الطور الى ثلاثي الاطوار حسب مطلب الولاية لإدراجه ضمن مشاريع البرامج الجهوية للتنمية لولاية سوسة، وقد تم توجيه مراسلة في الغرض لمد المجلس الجهوي للولاية بتكلفة انجاز المشروع المذكور والتي تناهز 530 ألف دينار.

وعليه نتوجه الى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

- متى يتم انجاز مشروع تقوية شبكة التيار الكهربائي بمنطقة النقر من أحادي الطور الى ثلاثي الاطوار؟

وفي انتظار ردكم وتفاعلكم مع ما تقدمنا به لكم منا كل الاحترام والتقدير وكلنا أمل في العمل سويا من أجل إيجاد الحول لكل ما طرحناه، تلبية لمطالب المواطنين خدمة للمصلحة العليا للوطن. والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي صادر عن النائب بمجلس نواب الشعب "محمود العامري"

دائرة سيدي الهاني - القلعة الصغرى

موضوع السؤال الكتابي:

"حول إنجاز مشروع تقوية شبكة التيار الكهربائي بمنطقة النقر من أحادي الطور إلى ثلاثي الأطوار؟ "

نص الإجابة:

يهم وزارة الداخلية بعد التنسيق مع مصالح ولاية سوسة بخصوص تاريخ انطلاق مشروع تقوية شبكة التيار الكهربائي_من أحادي الطور إلى ثلاثي الأطوار بمنطقة النقر الراجعة بالنظر لمعتمدية القلعة الصغرى أن أحيطكم علما بأن مشاريع_الشركة التونسية للكهرباء والغاز تنضوي في إطار البرامج الجهوي للتنمية وتتعلق بالأساس بشبكة التنوير المنزلي ولا_تشمل النوعية المذكورة من التدخلات.

السؤال الكتابي

للنائب منير الكموني

الموضوع: حول مشكل التراخيص لربط شبكات الكهرباء والماء الصالح للشراب..

سيدي الوزير تحية واحتراما ...

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي مجلس نواب الشعب أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة التالية:

في تواصلنا مع المواطنين بالجهة لاحظنا تذمرا كبيرا منهم بسبب تعطل حصولهم على رخص الربط بشبكتي الكهرباء

والماء التي تسندها البلديات بعد موافقة اللجنة الجهوية, وقد تبينا أن مبررات الرفض مرتبطة بمذكرة عمل عدد 2298 20 بتاريخ 2023/12/22 صادرة عن السيد وزير الداخلية حول تطبيق الإجراء الاستثنائي للربط بمختلف الشبكات طبقا للمقتضيات القانونية والعمرانية، والذي بمقتضاها وبمقتضى المراسلات التي تلتها من الولايات تم ضبط تركيبة اللجنة المحلية و تشريك ممثل عن الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية و ممثل عن المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية للتحري في الموانع القانونية و العمرانية المنصوص عليها بمكتوبكم الأنف الذكر، وحيث أن أغلب الأراضي المقامة عليها البناءات موضوع التراخيص المطلوبة هي مناطق صيانة نظرا للبيئة الريفية للدائرة بالإضافة إلى أن العديد منها لم يشملها المسح العقاري الذي يحدد بدقة طبيعة الملكية .

ولذلك اتجه رأي اللجنة سواء محليا أو جهويا إلى رفض إسناد التراخيص لهذه العقارات. وهذا ما حال دون تمتيع المواطنين بأبسط الحقوق وهو التمتع بالماء والكهرباء

- فما هي القوانين التي تمنع المواطنين من الحصول على حقوقهم؟
- وما هي خطة الوزارة لتجاوز هذا الإشكال؟

في انتظار ردكم تقبلوا سيدي فائق التقدير والاحترام. والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على سؤال كتابي للنائب بمجلس

نواب الشعب "منير الكموني"

(عن دائرة أولاد الشامخ - هبيرة - شربان ولاية المهدية)

ملخص السؤال:

"حول مشكل التراخيص لربط شبكات الكهرباء والماء الصالح للشراب."

نص الإجابة:

أقر مكتوب السيد وزير الداخلية عدد 2289/20 بتاريخ 22 ديسمبر 2023 تسوية وضعيات بعض البناءات التي لم تتحصل على رخص بناء أو خالفت مقتضيات الرخص المسلمة، كما نص المقرر المصاحب لهذا المكتوب على إحداث لجنة لدراسة مطالب الترخيص ومن ضمن الشروط المستوجبة لإسناد التراخيص المذكورة، أن لا تكون البناية مقامة بمنطقة بحجر بها البناء طبقا للتشريع والتراتيب النافذة وذلك إنسجاما مع مقتضيات الفصل 2 من القانون عدد 87 لسنة 1983 المؤرخ في 11 نوفمبر 1983 المتعلق بحماية الأراضي الفلاحية الذي ينص على أنه لا يمكن استعمال الأراضي الفلاحية إلا لأغراض فلاحية أو لنشاطات مرتبطة مباشرة بالاستعمال الفلاحي.

واعتبارا إلى أن البناءات موضوع السؤال مقامة بمناطق صيانة "تتعين حماية صلوحيتها الفلاحية نظرا لما لها من أثر على الإنتاج الفلاحي القومي" حسب منطوق الفصل 5 من القانون المذكور آنفا فإنه يتعين احترام القوانين السارية في الغرض.

علما وأن الوزارة ساعية لإيجاد الحلول الكفيلة لمعالجة الإشكاليات المرتبطة بالربط بمختلف الشبكات بصفة استثنائية على أن يكون في انسجام مع باقي النصوص القانونية النافذة.

السؤال الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع: سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول تعطل مشروع ربط الحي الشعبي بوادي العرعار بشبكة التنوير العمومي

تحية طيبة،

وبعد، بتاريخ 16 جانفي 2025 واثناء في مدلولات الدورة العادية الثالثة للجنة الإدارة التسييرية لسنة 2024 عرض علينا كنقطة ثالثة طلب اعتمادات لاستكمال مشروع ربط الحي الشعبي بوادي العرعار بشبكة التنوير العمومي والتي قدرت ب 35782233 دينارا. وبالسؤال عن بدايات المشروع وتكاليفه وتاريخه، تبين انه يعود الى سنة 2017 حيث اعدت الدراسات وبعد ثماني سنوات لا يزال الحي المعني بالتدخل لم يتزود بالتنوير العمومي. بعد ثماني سنوات والى حدود اليوم لم ينتفع المواطنين بالحق الأدنى، وفي السؤال عن الأسباب تبين انه بعد ان تم تركيز الشبكة الكهربائية بالحي المذكور تبين انه لم يتم ربطها بالمحول الكهربائي.

ان المدة الزمنية المقضاة بين الدراسات (2017) واعلان طلب العروض وفرزها وانطلاق الأشغال واتمامها وعدم تنفيذ المشروع (2025) حسب ما برمج له وما انتظرته الأهالي تعد مدة طويلة ولا يمكن التغاضي عنها. لذلك أتوجه بالأسئلة التالية:

- ماهي الإجراءات المطلوب اتخاذها بشكل استعجالي لتلافي التأخير الزمني وتحديد المسؤوليات في التأخير والتعطيل واهمال حق الأهالي؟
- من يشرف على قراءة الدراسات قراءة علمية وتبويبها وتفصيلها ومعالجة الثغرات فيها والتي يمكن ان تكون كما هو الحال سببا في تعطيل المشروع؟
- هل يوجد مهندسين وميدانيين قادرين على فهم الدراسات العلمية المعدة من قبل مراكز الدراسات او الهياكل المعنية؟
- ان وجود عدد كبير من الاعوان في الإدارات ليس بالحل المجدي والسليم. بينما تفتقر الإدارات الى الإطارات العليا وخريجي الجامعات من مهندسين وكفاءات عليا وهذا لا يمكن ان يعوض بأعوان التسيير والتنفيذ الادارات فالتونسية اليوم في حاجة ملحة الى إطارات للتفكير والمتابعة والدراسات العلمية ورسم الخطط والاستراتيجيات القريبة المدى والبعيدة المدى لضمان حسن دراسة المشاريع وتنفيذها وتحقيق المصلحة العامة التي هي الغاية وجوهر إنفاق الدولة في ضمان شروط حياة وعيش كريم للمواطنين. والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي للنائبة

بمجلس نواب الشعب "بسمة الهمامي"

(عن دائرة سليانة – برقو)

يتعلق موضوع السؤال الكتابي الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 30 جانفي 2025 حول تعطل ربط مشروع ربط الحي الشعبي بوادي العرعار بشبكة التنوير العمومي

نص الإجابة:

تبعا لتساؤلكم حول أسباب عدم استكمال مشروع ربط الحي الشعبي بوادي عرعار بشبكة التنوير العمومي يهم وزارة الداخلية بعد التنسيق مع المصالح ذات الصلة إفادتكم بالمعطيات التالية:

- **بخصوص أقساط المشروع:**

* مشروع أشغال تهيئة وتعبيد الحي الشعبي بوادي عرعار مرسم ضمن برنامج التنمية المندمجة ويحتوي على عنصرين: عنصر تهيئة وتعبيد الأرصفة وعنصر التنوير العمومي محور تساؤلكم.

* تم إعداد دراسات طلب العروض من طرف مكتب الدراسات وقدرت الكلفة الجملية في حدود 950 ألف دينار وعليه تم إنجاز الأشغال على قسطين منفصلين كما يلي:

➢ **قسط 01 ضمن برنامج التنمية المندمجة:** تمت المصادقة على هذا القسط بتاريخ 08/03/2017 بكلفة 483.399.900 د وإعطاء الاذن للمقاولة ببداية الأشغال بتاريخ 05/04/2017 ، كما تبين عدم إدراج محول كهربائي بعنصر التنوير العمومي وعليه تم إعداد مشروع ملحق في الغرض وعرضه على اللجنة الجهوية لمراقبة الصفقات العمومية بتاريخ 26/10/2017 وتم الاتفاق خلال جلسة 06/12/2017 على إنجاز المحول الكهربائي

بواسطة إعلان إستشارة عن طريق البرنامج الجهوي للتنمية وتم تسليط عقوبة مالية على مكتب الدراسات بقيمة 1.142.200 د . وتبعا لطلب المقاولة المتعلق بقبول الأشغال المنتهية بتاريخ 26/12/2017 فقد تم قبولها وقتي بتاريخ 09/01/2018 ونهائيا في 12/02/2019

➢ **قسط عدد 02 ضمن البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2019:** تمت المصادقة على القسط عدد 02 في 23/07/2019 بكلفة قدرها 344.257.720 د وتم الاذن بانطلاق الأشغال بتاريخ 26/08/2019 وتم إعداد مشروع ملحق صفقة في الغرض بناءا على ضرورة تركيز محول كهربائي للرفع من الطاقة الكهربائية لإنارة كامل الحي وحظي الملحق بالموافقة والمصادقة عليه من قبل والي سليانة بتاريخ 14/12/2021

- بخصوص التأخير الحاصل في إنجاز أشغال التنوير العمومي

➢ يعود التأخير الحاصل في إنجاز أشغال التنوير العمومي من طرف الشركة المكلفة بالانجاز لجائحة كورونا ولعدم توفر المواد الأولية بالسوق وبعد دعوة الشركة لاستحثاث إتمام الأشغال في أقرب الآجال تم قبولها نهائيا بتاريخ2024/10/16.

➢ تم إدراج نقطة تمويل كلفة ربط المحول بشبكة التنوير العمومي والتي تبلغ 35.782.233 د. ضمن برنامج اللجنة الإدارية التسييرية في دورتها العادية بتاريخ 16/01/2025 وتم تقديم تقرير مفصل قصد حث اللجنة على المصادقة على تخصيص الاعتماد المطلوب على حساب ميزانية البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2025 نظرا لعدم توفر الإمكانيات اللازمة لبلدية العروسة لتمويل المشروع.

➢ تمت المصادقة على توفير كلفة الربط على حساب ميزانية البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2025 وستتم عملية الربط حال توفر الإعتمادات.

- **بخصوص الإشراف على الدراسات**

➢ يتم الإعتماد بصفة كلية على المهندسين والتقنيين الراجعين بالنظر للإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان والشركة التونسية للكهرباء والغاز باعتبار عدم توفر مهندسين أو تقنيين بالمجلس الجهوي بسليانة.

السؤال الكتابي

للنائبة مريم الشريف

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

تحية طيبة وبعد،

- تعمل الدائرة البلدية بسعيدة على استخراج المضامين: فماهي الحلول لهذه الدائرة؟

- متى يتم نقل سوق سعيدة الأسبوعية للمكان المخصص له؟

- متى سيقع إحداث سوق يومية تليق بالمنطقة وتراعي كثافة السكنية (110) ألف ساكن) بمعتمدية وادي الليل؟ والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على سؤال كتابي للنائب

بمجلس نواب الشعب "مريم الشريف"

(عن دائرة وادي الليل - ولاية منوبة)

ملخص السؤال:

*تعمل الدائرة البلدية السعيدة على إستخراج المضامين فما هي الحلول لهذه الدائرة؟

*متى يتم نقل سوق سعيدة للمكان المخصص له؟

*متى يقع إحداث سوق يومية تليق بالمنطقة وتراعي الكثافة السكنية بمعتمدية وادي الليل؟

نص الإجابة:

أتشرف بإفادتكم بما يلي:

- **الدائرة البلدية بالسعيدة:** نفيدكم علما أنه تم إحداث الدائرة البلدية " السعيدة - الرياض – النسيم" بموجب قرار عدد 25 لسنة 2019 المؤرخ في 29 أكتوبر 2019، وتضم حاليا عدد 1 موظفة مكلفة بتسيير شؤون الدائرة، عدد 1 موظف مكلف بإسداء خدمة إستخراج المضامين عدد 1 عامل حراسة، عدد 1 ناظر أشغال يشرف على عدد 12 عامل مكلفون بالنظافة في المنطقة، كما تحتوي الدائرة على مستودع به عدد 2 شاحنات (3.5 طن) وجرّار.

وحيث لوحظ منذ الإفتتاح الرسمي للدائرة أن نسق عمليات التعريف بالإمضاء ومطابقة النسخ للأصل ورغم تصاعده خلال الثلاث سنوات 2020-2021-2022، إلا أنه يبقى هزيلا مقارنة بالإدارة المركزية وهذا ما يبينه الجدول التالي:

السنة	عدد عمليات التعريف بالامضاء		عدد عمليات مطابقة النسخ للأصل	
	بلدية وادي الليل	الدائرة البلدية	بلدية وادى الليل	الدائرة البلدية
2020	29226	1419	9980	432
2021	28310	4131	7441	922
2022	30672	6399	9830	1208

وبما أن قسم الحالة المدنية بالإدارة البلدية كان يعاني من نقص فادح في أعوان الشبابيك نتيجة النقل والإحالة على التقاعد، فقد ارتأت الإدارة تخلي الدائرة البلدية عن خدمتي التعريف بالإمضاء ومطابقة النسخ للأصل ونقلة العون المكلف بإسداء هذه الخدمات لمعاضدة مجهودات بقية الأعوان بالمصلحة المركزية مع المحافظة على خدمة إستخراج المضامين.

- **نقل السوق الأسبوعية بالسعيدة:** يتم إنتصاب السوق الأسبوعية بالسعيدة منذ إحداثه من قبل المجلس الجهوي بولاية منوبة بالمكان المخصص له بالمدخل الرئيسي للسعيدة وبجانب

الطريق الوطنية رقم 7 ونظرا لما يمثله من خطر على مستعملي الطريق والباعة تسعى البلدية للبحث عن مكان آخر يمكن إستغلاله كفضاء للسوق الأسبوعية.

وفي نفس الإطار، تم عقد جلسة عمل بتاريخ 19 مارس 2025 بمعتمدية وادي الليل خصصت للنظر في وضعية السوق الأسبوعية بالسعيدة التي أصبحت تمثل خطرا على الباعة ورواد السوق ومستعملي الطريق وقد تم إقتراح نقل السوق إلى جزء من قطعة الأرض التابعة للمركز الفني للبطاطا والمقدرة مساحتها في حدود 3000 متر مربع وذلك بصفة وقتية أو نهائية إذا تم التفويت فيها إلى بلدية وادي الليل مع العلم أن البلدية على إستعداد لتهيئة قطعة الأرض التي سيتم تخصيصها للسوق وذلك حتى يتم إستغلالها في أحسن الظروف.

- **إحداث سوق يومية تراعي الكثافة السكنية بالمنطقة البلدية:** نفيد سيادتكم علما أنه يوجد حاليا سوق يومية بشارع الثورة وادي الليل بها 11 محل تجاري. علما وأن البلدية بصدد إقتناء أرض السوق الأسبوعية بشباو من الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية والموجود وسط المدينة والذي يمكن للبلدية إحداث سوق يومي مكانه ونقلة السوق الأسبوعية المشار إليها، وذلك بعد إعداد الدراسات اللازمة ومتى توفرت الإعتمادات الضرورية لذلك.

السؤال الكتابي

للنائبة منال بديدة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد،

تزايدت بصورة مفزعة خلال الأشهر الأخيرة ظاهرة سرقة المواشي في معتمدية بئر علي بن خليفة وتصلني يوميًا عديد التشكيات من المتساكنين حيث انتشرت حالة من الذعر بين مالكي المواشي الذين أغلبهم أناس بسطاء وفقراء قاموا بتربية عدد قليل من الأغنام لإعالة أبنائهم كما لم يسلم الفلاحين الكبار من التعرّض لمثل هذه الجرائم، ويبدوا من خلال تكرّر هذه الظاهرة أنّ هناك شبكة أو وفاق مختص في سرقة المواشي اختار معتمديتنا ذات الطابع الفلاحي للاعتداء على ممتلكات أفرادها، كما لم تتمكن الوحدات الأمنية المحلية إلى غاية الآن من الإطاحة بهؤلاء المجرمين فماهي استراتيجية وزارتكم الموقرة للحدّ من هذه الظاهرة التي أضرت بالأمن العام في معتمدية بئر علي بن خليفة وماهي الإجراءات المتبعة من قبل الوزارة لتفكيك هذه الشبكات والإطاحة بها وتقديمها إلى العدالة لتنال العقوبة الرادعة ؟؟؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائبة "منال بديدة"

(عن دائرة بئر علي بن خليفة)

ملخص السؤال:

" ماهي استراتيجية الوزارة للحدّ من ظاهرة سرقة المواشي بمعتمدية بئر علي بن خليفة؟ "

نص الإجابة:

إن معتمدية بئر علي بن خليفة تتميز بخصوصية تتمثل في كونها فلاحية بامتياز وتضم عددا هاما من مربي المواشي إضافة إلى كونها تتميز بكثرة المسالك الفلاحية الممتدة على مساحات شاسعة إلا أن وحداتنا الأمنية لا تتوانى في بذل المجهودات اللازمة لتأمين المنطقة من خلال برمجة عدة كمائن ودوريات في أوقات مختلفة على غرار تنشيط العمل الاستعلامي في هذا المجال.

وفي هذا السياق تولت وحداتنا المختصة تفكيك شبكات مورطة في سرقة المواشي حيث تم بتاريخ 02 فيفري 2025 بجهة جبنيانة صفاقس تفكيك شبكة من أجل تكوين وفاق للاعتداء على الأشخاص والممتلكات والإحتفاظ بعدد 03 أنفار من بينهم نفر نيجيري الجنسية وحجز سيارة وتأمين رؤوس الماشية بالمستودع البلدي وإدراج عدد 03 أنفار بالتفتيش.

هذا وتبقى مصالح وزارة الداخلية بمختلف اختصاصاتها في هذا المجال على أتم الاستعداد والمتابعة للوضعية ومنع التجاوزات والقضاء على هذه الظاهرة.

السؤال الكتابي

للنائب يوسف التومي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم بأسئلة كتابية

تحية طيبة وبعد،

في إطار متابعتنا للأجوبة الكتابية والتي أفدتمونا بتوجه الوزارة بتركيز مركز للأمن الوطني بزاوية سوسة لذا نتساءل، **متى يقع تركيز مركز أمن بمدينة زاوية سوسة؟**

كما أفدتمونا بأن الوزارة ستقوم بتركيز كاميرات مراقبة بالمفترقات الدائرية المعتمدية الزاوية والقصيبة،

متى يقع تركيز هذه الكاميرات لتعزيز المجهودات الأمنية بالمنطقة؟

وفيما يتعلق بخصوص إجابتكم حول منطقة الأمن الوطني بسوسة الجنوبية نطلب من سيادتكم تركيز وتثبيت هذه المؤسسة بمدينة زاوية سوسة أو قصيبة سوسة خاصة وأن الرصيد العقاري لملك الدولة متوفر كما أن هذا الطلب نابع من الارادة الشعبية بمعتمدية الزاوية والقصيبة والثريات

كما نتساءل، **لماذا لا يقع تغيير تسمية السجن المدني بالمسعدين بالسجن المدني بقصيبة سوسة نظرا لكون هذه المؤسسة داخل حدود بلدية قصيبة سوسة الثريات كما أن هذه الأخيرة تقوم بجميع خدمات النظافة وصيانة التنوير العمومي ومد الطرقات ؟**

متى يقع فتح مركز الأمن الوطني بقصيبة سوسة المزمع تسويغه والكائن قبالة مكتب بريد وبلدية قصيبة سوسة والثريات؟

ولماذا لا يقع نقل مقر خلية الشرطة البلدية بالزاوية والقصيبة والثريات إلى نفس مقر مركز الأمن حسب العنوان الذي ذكرناه خاصة وأن هذه البناية يتوفر بها طابق أرضي وطابق علوي

كما أن المقر الحالي للشرطة البلدية لا تتوفر به ظروف العمل اللائقة خاصة عند نزول الامطار.

ولكم منا كل التقدير والاحترام

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب "يوسف التومي"

عن دائرة الزاوية -القصيبة – الثريات

ملخص السؤال:

* متى يقع تركيز مركز أمن بمدينة زاوية سوسة؟

* متى يقع تركيز هذه الكاميرات لتعزيز المجهودات الأمنية بالمنطقة؟

*مدى إمكانية تركيز وتثبيت منطقة الأمن بسوسة الجنوبية بمدينة زاوية سوسة أو قصيبة سوسة خاصة وأنّ الرصيد العقاري لملك الدولة متوفر؟

*متى يقع فتح مركز الأمن الوطني بقصيبة سوسة المزمع تسويغه والكائن قبالة مكتب بريد وبلدية قصيبة سوسة والثريات؟

* لماذا لا يقع نقل مقر خلية الشرطة البلدية بالزاوية والقصيبة والثريات إلى نفس مقر مركز الأمن حسب العنوان الذي ذكرناه خاصة وأن هذه البناية يتوفر بها طابق أرضي وطابق علوي كما أنّ المقر الحالي للشرطة البلدية لا تتوفر به ظروف العمل اللائقة خاصة عند نزول الأمطار؟

نص الإجابة:

بعد التنسيق مع المصالح الأمنية، نفيدكم بالمعطيات التالية:

- **بخصوص تركيز مركز أمن بمدينة زاوية سوسة**

➢ إن مدينة زاوية سوسة ترجع بالنظر أمنيا إلى مركز الأمن الوطني بالقصيبة الذي يضم كذلك مدينتي القصيبة والثريات وتتم تغطية مرجع النظر بواسطة دورية أمنية راكبة (24/24) إضافة إلى وحدات منطقة الأمن الوطني بسوسة الجنوبية والأرتال التي تستهدف الأحياء الشعبية بإمكانيات إقليم الأمن الوطني بسوسة والفوج الجهوي لحفظ النظام بسوسة زيادة على الحملات الأمنية المختلفة والمبرمجة بمرجع النظر، هذا ونظرا لشساعة مرجع النظر والكثافة السكانية بالمعتمدية المذكورة (حوالي 53 ألف ساكن) تم تكليف رئيس منطقة الأمن الوطني بسوسة الجنوبية بإجراء المعاينات والدراسات المطلوبة للنظر في إحداث مقر أمني جديد بمدينة الزاوية.

ويبقى الموضوع محل متابعة واهتمام لتحقيق المنشود.

- **بخصوص تركيز كاميرات لتعزيز المجهودات الأمنية بالمنطقة:**

➢ يبقى تركيز كاميرات مراقبة بأهم المفترقات أمرا هاما ومن شأنه أن يساعد على مزيد ضمان الأمن والطمأنينة هذا وقد إتجه الرأي إلى إستئناف تنفيذ مشروع منظومة المراقبة بالكاميرا بالمدن لما لهذا المشروع من أهمية على تجويد الأداء الأمني بالجهة.

- **بخصوص تثبيت منطقة الأمن بسوسة الجنوبية بمدينة الزاوية أو القصيبة**

➢ إن المقر الحالي لمنطقة الأمن الوطني بسوسة الجنوبية (تسويغ) لا يستجيب للمواصفات الفنية الخاصة بالمقرات الأمنية ويشكو العديد من النقائص وللغرض تم إقتراح تسويغ مقر جديد كائن بطريق مساكن، وتبقى المساعي متواصلة قصد النظر في إيجاد عقار قابل للتخصيص وبنائه كمقر دائم لمنطقة الأمن الوطني بسوسة الجنوبية بالتنسيق مع مختلف الأطراف المتداخلة.

ويبقى الموضوع محل اهتمام ومتابعة بالتنسيق مع السلط الجهوية والمحلية.

- **بخصوص فتح مركز الأمن الوطني بقصيبة سوسة المزمع تسويغه والكائن قبالة مكتب بريد وبلدية قصيبة سوسة والثريات**

➢ يبقى تاريخ فتح المقر الجديد لمركز الأمن الوطني بالقصيبة المزمع تسويغه قبالة بلدية المكان رهين قيام مالك العقار ببعض الأشغال وإدخال بعض التغييرات والتعديلات على المقر ليكون جاهزا طبقا للمواصفات الفنية المعتمدة في هذا المجال.

- **بخصوص نقل مقر خلية الشرطة البلدية بالزاوية والقصيبة والثريات إلى نفس مقر مركز الأمن حسب العنوان الذي ذكرناه خاصة وأن هذه البناية يتوفر بها طابق أرضي وطابق علوي كما أن المقر الحالي للشرطة البلدية لا تتوفر به ظروف العمل اللائقة خاصة عند نزول الأمطار؟**

➢ حسب المثال الهندسي الخاص بمقر مركز الأمن الوطني بالقصيبة المزمع تسويغه فإن خلية الشرطة البلدية بالزاوية القصيبة سيتم تمكينها من الطابق الأول للبناية كمقر لها تعويضا للمقر الحالي وذلك ضمانا للنجاعة والمردودية في إطار توفير ظروف عمل محفّزة ومشجعة للأعوان.

السؤال الكتابي

للنائب حسن جربوعي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع بخصوص الإذن للمحكمة العقارية بصفاقس لفتح مناطق للمسح الإجباري لمعتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس

تحية طيبة،

وصلتنا عديد التشكيات من أغلب مواطني عمادات منزل شاكر حول التعطيلات والعراقيل التي تعترضهم لبعث مشاريع تنموية في الجهة والسبب الأساسي هو عدم وجود شهادة ملكية ويعود ذلك لعدم القيام بالمسح الاجباري في 12 عمادة (بوجربوع ، العوادنة، ماجل درج، العشاش الحاج قاسم تليل العجلة بوثدي شعلال بشكة، ليتيم بئر الملولي منزل شاكر) إلى جانب عدم توجههم الى المسح الاختياري وذلك لوضعياتهم الاجتماعية الصعبة وعدم القدرة على خلاص المحامي والقيام ببقية الاجراءات الإدارية.

- متى سيتم فتح هذه المناطق للمسح الاجباري؟

والسلام

إجابة السيدة وزيرة العدل

الموضوع: أربعة أسئلة كتابية إلى وزيرة العدل

المرجع: مراسلة السيد رئيس مجلس نواب الشعب عدد 2025-26-3000- 0000081 بتاريخ 14 جانفي 2025

وبعد، تبعا لمراسلتكم المبينة بالمرجع أعلاه والمتضمنة طلب الجواب على أربعة أسئلة كتابية توجه بها السادة النواب بسمة الهمامي ومحمد على فنيرة وحسن جربوعي ومحمد أمين مبارك على معنى أحكام الفصل 114 من الدستور، أتشرف بموافاتكم بعناصر الإجابة على الأسئلة المطروحة على النحو التالي:

السؤالين الثالث والرابع لاتحاد موضوعيهما للنائبين السيدين محمد أمين المباركي وحسن جربوعي المتعلقين بعدم اجراء المسح العقار الإجباري بعمادتي البواجر والبرك من معتمدية العيون تالة وضرورة فتح مناطق مسح اجباري في معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس بالنظر لما توصل به من تشكيات من مواطني الجهة في علاقة بالتعطيلات والعراقيل التي تعترضهم لبعث مشاريع تنموية في الجهة لعدم حصولهم على شهادات ملكية.

ثانيا: في خصوص السؤال الكتابي الموجه من النائب السيد حسن جربوعي والمتعلق بالإذن للمحكمة العقارية فرع صفاقس يفتح مناطق للمسح الإجباري المعتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس

فإن أعمال المسح العقاري الإجباري قد شملت بعض العمادات من معتمدية منزل شاكر وهي عمادات بو جربوع وماجل الدرج وشعلاب والمدنية والبقعة البيضاء وذلك بمقتضى قرارات السيد وزير العدل المؤرخة في 2003/07/29 وقد تمت مباشرة أعمال التحديد والتصريح في جميع المناطق المشمولة بالعمادات المذكورة وهي لا تزال على بساط النشر وقد صدرت في شأن البعض منها أحكام تحضيرية اما بخصوص بقية المناطق الراجعة إلى عمادات الأعشاش والحاج قاسم وبشكة وقصر الربح وليتيم فهي عمادات لم يصدر في شأنها قرار في فتح منطقة مسحية وهو أمر يتطلب دراسة مسبقة وتنسيق بين الهياكل المتداخلة في الشأن العقاري بالجهة والمتمثلة أساسا في وزارة العدل (المحكمة العقارية وديوان قيس الأراضي والمسح العقاري ويؤخذ فيها بعين الاعتبار عدة معطيات لوجستية وتوفير الإطار القضائي والإداري خاصة وأن فرع المحكمة العقارية بصفاقس يشهد حاليا نشر عديد الملفات المسحية.

السؤال الكتابي

للنائب محمد أمين المباركي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول إجراء المسح العقاري الإجباري بعمادتي البواجر والبرك من معتمدية العيون.

تحية طيبة وبعد،

أحيطكم علما أنه لم يتم إلى الآن إجراء المسح العقاري الإجباري لإحصاء جميع العقارات الغير المسجلة والغير مبنية الكائنة بعمادات البواجر والبرك بمعتمدية العيون كما ورد بقرار من وزير العدل المؤرخ في 11 جانفي 2012 والمتعلق بالتسجيل العقاري الإجباري والذي يجرى ابتداء من غرة أفريل 2012.

- فمتى تتم برمجة هذا المسح العقاري الإجباري بعمادتي البواجر والبرك؟ والسلام

إجابة السيدة وزيرة العدل

الموضوع: أربعة أسئلة كتابية إلى وزيرة العدل

المرجع: مراسلة السيد رئيس مجلس نواب الشعب عدد 2025-26-3000-- 0000081 بتاريخ 14 جانفي 2025

وبعد، تبعا لمراسلتكم المبينة بالمرجع أعلاه والمتضمنة طلب الجواب على أربعة أسئلة كتابية توجه بها السادة النواب بسمة الهمامي ومحمد على فنيرة وحسن جربوعي ومحمد أمين مبارك على معنى أحكام الفصل 114 من الدستور، أتشرف بموافاتكم بعناصر الإجابة على الأسئلة المطروحة على النحو التالي:

السؤالين الثالث والرابع لاتحاد موضوعيهما للنائبين السيدين محمد أمين المباركي وحسن جربوعي المتعلقين بعدم اجراء المسح العقار الإجباري بعمادتي البواجر والبرك من معتمدية العيون تالة وضرورة فتح مناطق مسح اجباري في معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس بالنظر لما توصل به من تشكيات من مواطني الجهة في علاقة بالتعطيلات والعراقيل التي تعترضهم لبعث مشاريع تنموية في الجهة لعدم حصولهم على شهادات ملكية.

أولا: في خصوص السؤال الموجه من النائب السيد محمد أمين المباركي في ما يخص برمجة عمليات المسح العقاري الإجباري بعمادتي البواجر والبرك

فإن العمادات المذكورة صدر في شأنها قرار من وزير العدل مؤرخ في 11 جانفي 2012 والمتعلق بالتسجيل العقاري الإجباري والذي يجري بداية من غرة أفريل 2012 وأن هذه العمادات لم تشملها إلى حد التاريخ أعمال التصريح والتحديد باعتبار أن أعمال المسح العقاري الإجباري بالفرع المذكور جارية حاليا بعمادة الكامور من معتمدية حاسي الفريد التي تتميز بمساحة شاسعة قدرها 29750 هكتارا وهي تتطلب توفر إمكانيات بشرية ولوجيستية هامة وأن الإمكانيات المتوفرة على ذمة الفرع في الوقت الحالي لا تسمح بأن تشمل أعمال المسح في نفس الوقت عمادة شاسعة كعمادة الكامور وبقية المناطق بولاية القصرين ومن بينها منطقتي البواجر والبرك ، مع التأكيد على أنه بمجرد اتمام اعمال التحديد والتصريح بمنطقة الكامور من معتمدية حاسي الفريد فانه سيقع برمجة عمادتي البواجر والبرك ضمن برنامج المسح بالعقاري للسنة القضائي 2026/2025 .

السؤال الكتابي

للنائب محمد علي فنيرة

الموضوع: حول تأهيل القضاء التونسي.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية

تحية طيبة وبعد،

- ما مدى صحة رصد ما يقارب 200 مليار من طرف دولة أجنبية لتأهيل القضاء التونسي؟

- ما هو برنامج هذا التأهيل؟
- أين نحن من هذا البرنامج؟
- ما هو مشروع وزارة العدل في رقمنة القضاء؟
- هل هناك برنامج الرقمنة (مدنا بنسخة من البرنامج)؟
- أين وصلنا في تطبيق هذا البرنامج؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة العدل

الموضوع: أربعة أسئلة كتابية إلى وزيرة العدل

المرجع: مراسلة السيد رئيس مجلس نواب الشعب عدد 2025-26-3000 0000081 بتاريخ 14 جانفي 2025

وبعد، تبعا لمراسلتكم المبينة بالمرجع أعلاه والمتضمنة طلب الجواب على أربعة أسئلة كتابية توجه بها السادة النواب بسمة الهمامي ومحمد على فنيرة وحسن جربوعي ومحمد أمين مبارك على معنى أحكام الفصل 114 من الدستور، أتشرف بموافاتكم بعناصر الإجابة على الأسئلة المطروحة على النحو التالي:

السؤال الثاني: للنائب محمد على فنيرة المتعلق بمدى صحة رصد ما يقارب 200 مليار من طرف دولة أجنبية لتأهيل القضاء التونسي فانه لا صحة لرصد ما يقارب 200 مليار من طرف أي دولة كانت لتأهيل القضاء التونسي وان ابرام اتفاقيات التمويل بين الحكومة التونسية تشرف على اعدادها وتنفيذها كغيرها من الاتفاقيات في مختلف القطاعات وزارة الاقتصاد والتخطيط كبرنامج دعم القضاء في إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي والذي اختتم سنة 2023. والسلام

السؤال الكتابي

من النواب : محمود شلغاف –ظافر صغيري-ياسر قوراري-منال بديدة – بوبكر بن يحيى-

ثامر المزهود –رضا دلاعي-بثينة الغانمي-إبراهيم حسين-رشدي الرويسي-

ضحى السالمي –نجيب عكرمي-عمر برهومي- منير الكموني – علي بوزوزية-

الطاهر بن منصور –أسماء الدرويش-مختار عيفاوي-ريم الصغير –شكري بن البحري

عملا بأحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

الموضوع: رفع مظلمة عن أعوان وزارة العدل.

تحية طيبة وبعد،

دفاعا عن 30 عون في وزارة العدل الذين يعانون من مظلمة منذ فترة طويلة والتي تتمثل في التراجع عن التفويت بالبيع في المساكن التي يقطنونها في المروج 1 من ولاية بن عروس والتي تتبع ديوان مساكن القضاة واعوان وزارة العدل حيث:

وقع محضر اتفاق بين وزارة العدل من جهة والنقابة العامة للعدلية من جهة أخرى بتاريخ 15 مارس 2007 وتنص النقطة 7 من الاتفاق على مزيد دعم انتفاع أعوان الوزارة من برامج ديوان مساكن القضاة واعوان الوزارة العدل بما في ذلك تيسير اقتناء المساكن التي في تسوّغهم بالمروج بالنسبة للراغبين منهم في ذلك كما قام الديوان بمطلب في الاذن بعريضة من المحكمة الابتدائية بن عروس بتكليف 3 خبراء لمعاينة الصنفين من الشقق وتقدير قيمة كل منها وذلك لامكانية التفويت في هذه الشقق لشاغليها وكان ذلك بتاريخ 24 ماي 2007 وتم استدعاء المعنيين بالأمر لحضور عملية الاختبار بتاريخ 2007/06/12 وحسب تقرير الاختبار بتاريخ 2007/07/11 حدّد الشقة ذات 3 غرف وصالة ومرافق بـ 120.000/32 الف دينار وشقة ذات غرفتين وصالة مرافق بـ 28032.000 الف دينار ووقع محضر اتفاق ثان بين وزارة العدل والنقابة العامة بتاريخ 31 ماي 2012 ومن بين نقاط الاتفاق الالتزام بتطبيق ما تم الاتفاق بشأنه في هذا المحضر والمحاضر السابقة ثم وقع استمارة المعنيين بالأمر حول رغباتهم في نوعية المسكن المطلوب بتاريخ 2014/11/18.

ورغم كل هذه الحجج يقوم الديوان بعدة مراسلات من اجل اخلاء الشقق.

سيدتي الوزيرة،

- هل أن المتقاعد أصبح يمثل عالة على المجتمع وعبنا على الدولة بعد كل الخدمات التي سعر قدمها للوطن حتى يقع التنكيل به إلى حد انتزاع حقه في اقتناء مسكن؟

سيدتي الوزيرة،

- باعتبار استمرارية الدولة، لماذا لا يقع الالتزام بالاتفاقات التي أبرمت بين وزارتكم والنقابة العامة لوزارة العدل ولماذا لم يتم مواصلة إجراءات اقتناء المساكن لمتسوغيها ؟ والسلام

إجابة السيدة وزيرة العدل

السؤال الثاني: المجموعة من النواب المتعلق بالدعوة لرفع مظلمة على 30 عون بوزارة العدل تتمثل في التراجع على التفويت بالبيع في المساكن التي يقطنونها في المروج 1 من ولاية بن عروس والتي تتبع ديوان مساكن القضاة واعوان وزارة العدل.

يتجه التوضيح أنه انعقدت بمقر الوزارة جلسة عمل تحت إشراف السيد رئيس ديوان السيد وزير العدل السابق والنقابة العامة للعدلية بتاريخ 15 مارس 2007 ولم يحضرها الممثل القانوني لديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل المخول قانونا بإلزام الديوان عملا بأحكام الفصل الأول من القسم الأول من الباب الأول من الأمر عدد 1346 لسنة 2000 مؤرخ في 20 جوان 2000 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وأعوان لديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل وطرق سيره و أن الاتفاق جاء به : مزيد دعم انتفاع أعوان الوزارة من برامج ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل بما في ذلك تيسير اقتناء المساكن التي في تسوغهم بالمروج بالنسبة للراغبين منهم في ذلك.

كما انعقدت جلسة عمل بالديوان بتاريخ 2011/09/30 مع الأمين العام المساعد بالاتحاد العام التونسي للشغل والكاتب العام للنقابة العامة للعدلية للنظر في ما آلت إليه مسألة التفويت بالبيع في شقق المروج الأول بين عروس، وتم عرض الموضوع على سلطة الإشراف بالمذكرة عدد 2011/947 بتاريخ 07 أكتوبر 2011، التي أشارت بمراسلتها بتاريخ 2011/10/12 تحت عدد ص 2468/01/2011 بعرض الموضوع على أنظار مجلس مؤسسة الديوان لتدارسه والتأكد من الوضعية العقارية للديوان وجدوى

هذا التفويت وانعكاسه على بقية الأعوان والإطارات حتى يتسنى اتخاذ القرار المناسب، وتنفيذا لذلك عرضت هذه المسألة على أنظار مجلسي المؤسسة عدد 59 المنعقد بتاريخ 27 ديسمبر 2011 المنعقد بتاريخ 08 ماي 2012 اللذان صادقا على عدم التفويت في مساكن المروج للأسباب التالية:

أن الموارد المتأتية من تسويغ الرصيد العقاري للديوان لا تغطي إلا جانبا من نفقات التسيير وإن التفويت في شقق الديوان بالمروج الأول (30شقة) سيعمق عجز ميزانية التسيير.

ان فتح باب التفويت سينجر عنه مطالبة جل متسوغي مساكن الديوان بمختلف الدوائر القضائية الانتفاع بهذا الإجراء وبالتالي الانقطاع عن نشاط التسويغ وانتفاء أحد الأسباب الرئيسية التي أسس من أجلها الديوان.

كما دعا المجلسان المذكوران إلى توجيه الراغبين في الاقتناء لشراء الشقق المعروضة للبيع بمشروع فوشانة المنجز من طرف الديوان والمعد للتملك بولاية بن عروس بأسعار بيع حظيت بموافقة المصالح المعنية التابعة لوزارة التجهيز والإسكان لاعتبارها مساكن اجتماعية وبشروط تمويل ميسرة.

وتنفيذا لذلك عرض الديوان على متسوغي هذه المساكن إمكانية الشراء بالمشروع المذكور، غير أنهم تمسكوا باقتناء المساكن المسوغة لفائدتهم بالمروج والبقاء بها. كما تم إثارة موضوع التفويت وعرضه من جديد على أنظار المجلس عدد 68 المنعقد بتاريخ 13 نوفمبر 2014 الذي تمسك بقراره السابق المتعلق بعدم التفويت في مساكن المروج الذي حظي بمصادقة سلطة الإشراف.

وبعرض موضوع التفويت في مساكن إقامة الرياض بالمروج الأول بين عروس على سلطة الإشراف جوابا على العريضة المؤرخة في 23 جانفي 2016 المقدمة من متساكني هذه الشقق والمرفقة بملف الدعوى على أنظار السيد وزير العدل طبقا لمكتوب الديوان عدد 2016/234 بتاريخ 23 فيفري 2016، تم الإذن بإبقاء المحلات للكراء باعتبار أن هذه المساكن أعدت من بدايتها للكراء وبما يحقق توجهات الديوان ومصالحه وتوازناته المالية.

أما بخصوص استصدار المحكمة الابتدائية بتونس لأحكام استعجالية للخروج من المكرى، أتشرف بإعلامكم أنه تم التنبيه في عديد المناسبات على المتسوغين تبعا لإحالتهم على التقاعد أو لوفاة المتسوغ أو لملكية مسكن لإخلاء المساكن لمخالفتهم عقود التسويغ ومنحهم مدة إمهال غير أنهم تمسكوا بالبقاء وعليه تم تكليف المكلف العام بنزاعات الدولة ومحامي الديوان لرفع قضايا للخروج من المكرى لانتفاء الموجب عملا بالفصل الثاني من عقد التسويغ الذي ينص على وقع الاتفاق والتراضي على أن تكون مدة التسويغ سنة واحدة قابلة للتجديد ضمنيا ما لم تقع نقلة المتسوغ أو إنهاء مهامه أو إحالته أو وفاته او الغاء عقد التسويغ كما نص الفصل 20 على" **يلتزم المتسوغ بتسليم المكترى الى الديوان بدون التنبيه عليه وبمجرد العلم بقرار نقلته او انهاء مهامه او احالته على التقاعد "**

كما تجدر الإشارة بأن بعض المتسوغين قد تقدموا بدعاوى لإلزام الديوان بإتمام إجراءات التفويت في الشقق المسوغة صدرت أحكام ابتدائية برفض الدعاوى وتحميل المصاريف القانونية عليهم.

كما يتجه الإشارة إلى أن الديوان عرض مساعدة الأعوان لتسهيل عملية اقتناء مساكن لدى شركة النهوض المساكن الاجتماعية بسعر تفاضلي وهو بصدد دراسة اتفاقية لإبرامها مع الشركة المذكورة قصد التعاون في مجال البعث عقاري واقتناء مساكن لفائدة منظوريه بناءا على العروض التي تقدمت بها مؤخرا الشركة لعدم تحوز الديوان حاليا على مساكن جاهزة معدة للبيع.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع: سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول تداعي حيوط سجن الكاف وتوزيع المساجين على سجون أخرى وعن حقيقة وقدرة استيعابها.

تحية طيبة وبعد،

بلغنا من طرف أهالي المساجين ان السجن المدني بالكاف قد تداعت حيوطه مما اضطر المسؤولين الى توزيع المساجين الى سجن السرس وسليانة وغيره فما مدى استعداد السجون لاستقبال مساجين جدد؟

- ما هو حال الإقامة هناك للمساجين القدامى والمساجين الجدد؟

- ما مدى توفير الظروف الملائمة لقبول عدد إضافي من المساجين؟

- ما الذي أدى الى تداعي حيوط السجن المدني بالكاف والحال اننا صادقنا في مناقشة مهمة وزارة العدل لسنة 2024 على الميزانية التي طلبتموها والتي كان الغرض منها أساسا اصلاح البنايات المتداعية للسقوط من سجون ومحاكم وإدارات؟

- ما مدى تنفيذ الوزارة لتعهداتها؟

- ما هو التاريخ الذي حددته الوزارة للتدخلات العاجلة خصوصا للتصدي لأي تصدع او انهيار للبناءات؟

- ماهي التدابير العاجلة التي اتخذتها الوزارة لضمان ظروف ملائمة لحياة السجناء؟ علما وان العائلات تشكو من اكتظاظ السجون وتدهور ظروف الإقامة وتدهور حال المساجين؟

- ماهي التدابير الواجبة الشروع فيها من بناءات وتوسعة من اجل ضمان شروط العمل اللائقة لمنظوريكم في كل المؤسسات الراجعة بالنظر لوزارتكم؟ والسلام

إجابة السيدة وزيرة العدل

الموضوع: أربعة أسئلة كتابية إلى وزيرة العدل

المرجع: مراسلة السيد رئيس مجلس نواب الشعب عدد 2025-26-3000-0000081 بتاريخ 14 جانفي 2025

وبعد، تبعا لمراسلتكم المبينة بالمرجع أعلاه والمتضمنة طلب الجواب على أربعة أسئلة كتابية توجه بها السادة النواب بسمة الهمامي ومحمد على فنيرة وحسن جربوعي ومحمد أمين مبارك على معنى أحكام الفصل 114 من الدستور، أتشرف بموافاتكم بعناصر الإجابة على الأسئلة المطروحة على النحو التالي:

السؤال الأول: للنائبة السيدة بسمة الهمامي المتعلق بتداعي جدران السجن المدني بالكاف وتوزيع المساجين على وحدات سجنية أخرى دون بيان قدرتها على الاستيعاب ومدى توفر الظروف الملائمة لقبول عدد إضافي وماهي التدخلات العاجلة التي قامت بها لمجابهة الوضعية الحالية كالتساؤل حول مدى إيفاء وزارة العدل بتعهداتها وفقا لما تم رصده لفائدتها في ميزانية 2024 بغرض استصلاح البنايات المتداعية للسقوط من سجون ومحاكم وادارات.

وجوابا على الجزء الأول من السؤال المتعلق بالسجن المدني بالكاف فإنه في إطار متابعة وضعية البنية التحتية بمختلف الوحدات السجنية، تمت ملاحظة تدهور البنية التحتية لسجن الكاف حيث تم القيام باختبار فني من قبل مكتب مراقبة مختص خلال شهر أكتوبر 2024 كشف التقرير الأولي عن خطورة الوضع وضرورة إخلاء الغرف السجنية حفاظاً على سلامة المودعين.

وللغرض واستجابة لهذا التقييم وللحفاظ على سلامة المساجين قمنا بالتنسيق مع السلطات المعنية بإخلاء سجن الكاف بتاريخ 18 أكتوبر 2024 وتم نقل جميع المودعين إلى سجون مجاورة في أقل من 24 ساعة، مع التنسيق مع مختلف المصالح الجهوية بما في ذلك ولاية الكاف والإدارة الجهوية للتجهيز بالمكان من أجل تنفيذ الإصلاحات الضرورية في أسرع الآجال وضلت هذه المسألة محل متابعة من طرف المصالح المختصة وزارة العدل.

وفي هذا الصدد تم الانطلاق في دراسة مشروع إعادة تهيئة الجناح "ج" بالوحدة السجنية الكاف بهدم أسقف عدد 03 غرفة سجنية وإعادة تهيئتهم استنادا إلى تقرير اختبار فني تم إعداده سابقا وفي انتظار التقرير النهائي للاختبار الفني للغرف السجنية للانطلاق فى الإصلاحات اللازمة.

والجدير بالذكر أن أشغال تهيئة بالوحدة بصدد الإنجاز والمتمثلة في تهيئة جناح النسوة كمصحة وبناء قاعة محاكمة عن بعد وتركيز عدد 04 نقاط بيع وتهيئة بعض الفضاءات وإعادة تركيز الباب الرئيسي.

اما في خصوص التدخلات العاجلة التي تقوم بها وزارة العدل للتصدي للحالات المستعجلة فانه وحرصا على سلامة المؤسسات السجنية تقوم مصالح الهيئة العامة للسجون والإصلاح بإجراء اختبارات فنية دورية بالتعاون مع مكاتب مراقبة مختصة الى جانب متابعة مستمرة لوضعية البنية التحتية في جميع الوحدات السجنية، كما تعمل الهيئة العامة للسجون والإصلاح على تنفيذ خطط صيانة منتظمة للتدخل الفوري عند ظهور أي مؤشرات تدل على التهالك أو التدهور الهيكلي، ويظل تحسين ظروف الإقامة داخل المؤسسات السجنية من أولويات وزارة العدل إذ يتطلب ذلك الالتزام بمعايير السلامة والصحة خاصة في ظل التحديات الناجمة عن تقادم بعض البنايات مما استدعى اتخاذ إجراءات حاسمة لضمان سلامة المودعين.

وبخصوص الإصلاحات والبناءات التي قامت بها وزارة العدل في إطار تنفيذ تعهداتها المتعلقة بنفقات وزارة العدل بالميزانية المرصودة فقد تم تنفيذ إصلاحات جذرية للبنايات المتضررة إلى جانب تعزيز التهوئة والإنارة وتحسين البنية التحتية للصرف الصحي داخل المؤسسات السجنية وذلك وفقا للإمكانيات المالية المتاحة، والتي تظل محدودة كما أن اعتماد خطط صيانة دورية يبقى أمرًا ضروريًا للحفاظ على استدامة البنية التحتية وتوفير بيئة سجنية تتماشى مع المعايير الإنسانية.

وللغرض تم بناء وبرمجة مشاريع توسعة بالوحدات السجنية نذكر منها:

- بناء سجن بلي بطاقة استيعاب 1000 سجين والذي تم استغلاله خلال شهر ماي 2024.
- تم بناء أجنحة جديدة بسجني قابس والمسعدين مع تهيئة سجن بنزرت المدينة وتم استغلال المشاريع.
- بناء سجن جديد بباجة بطاقة استيعاب 1000 سجين تم الانتهاء من أشغال القسط الأول وبصدد دراسة القسط الثاني.
- توسعة سجن برج الرومي 2 بطاقة استيعاب 500 سجين تم استغلال (القسط الأول) وبصدد دراسة القسط الثاني لمشروع التوسعة
- توسعة سجن الهوارب بطاقة استيعاب 350 سجين حيث تم الانتهاء من أشغال القسط الأول وبصدد إنجاز القسط الثاني الذي بلغ نسبة تقدم 30.%
- بصدد إنجاز أشغال تهيئة بعض الأجنحة بسجن مرناق وتهيئة بعض الوحدات الأخرى.
- بصدد إنجاز أشغال تهيئة بعض الأجنحة بسجن مرناق وسجن المهدية.
- بصدد دراسة تجديد سجن حربوب المتمثل في هدم واعادة بناء الغرف السجنية.
- بصدد دراسة تجديد سجن الرابطة كوحدة استشفائية للمودعين وذلك في طور اعداد الدراسات

مع العلم ان الوزارة بصدد اتخاذ التدابير اللازمة لضمان توفر الظروف اللائقة بالمؤسسات السجنية ومواجهة الاكتظاظ وذلك في إطار العمل على تحسين ظروف الإبداع وأنسنه العقوبة والحد من ظاهرة الاكتظاظ وتحسين ظروف العمل بالمؤسسات السجنية والإصلاحية لتعزيز حقوق المودعين ورفاهيتهم وتقليص الفارق المسجل في مرافق البنية التحتية بين وحدة وأخرى وذلك لتكريس مبدأ المساواة بين المودعين خلال المدة المقضاة في تنفيذ العقوبة فإنّ أهم حاجيات الوحدات السجنية والإصلاحية في مجال البنية التحتية على المدى المتوسط وعلى المدى البعيد كالاتي:

أ - مشاريع الغاية منها الحدّ من الاكتظاظ على المدى المتوسط:

* فكرة إعداد مشاريع بكل من سجون الدير وسليانة وقبلي بطاقة استيعاب تبلغ عدد 800 سجين
* تم إنهاء الدراسة التمهيدية المتعلقة بسجن صواف وتم إعداد ملفات طلب العروض القسط أول بطاقة استيعاب يبلغ عدد 200 سجين
* بصدد استكمال الدراسات والإجراءات المتعلقة بالإعلان عن طلبات العروض بكل من سجون المنستير والمهدية والهوارب بطاقة استيعاب تبلغ 900 سجين.
* تم اعداد دراسة أولية تتعلق بسجن منوبة في انتظار برمجة المشروع بمخطط التنمية القادم

* أشغال تهيئة كل من سجني المسعدين والناظور في انتظار توفر اعتمادات الدفع.

وهناك فكرة لا حداثات جديدة على المدى البعيد تهم سجون القصرين والكاف والقيروان وسيدي بوزيد.

السؤال الكتابي

للنائبة نورة الشبراك

الموضوع: حول تسوية وضعية المساكن المقامة على أراضي من أملاك الدولة.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية وبعد،

حيث أن عددا من المواطنين تولوا وعلى فترات متباعدة اقامة مساكن بطريقة عشوائية على اراض من أملاك الدولة وأمام الوضعية الحالية لهذه المساكن والتي تتطلب إجراءات خاصة من طرف وزارتكم الموقرة في إطار القوانين حيز النفاذ خصوصا أن المواطنين المعنيين يطالبون بتراخيص للربط بالشبكات العمومية.

يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

- ما هي الاجراءات التي تعتزم وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية القيام بها في خصوص المساكن المقامة على أراضي الدولة بصورة عشوائية بمنطقة بوجريدة من معتمدية قربة؟

تقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير. والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة

والشؤون العقارية

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية للسادة نواب الشعب

المصاحيب: 08 بطاقات أجوبة.

وبعد، أتشرف بموافاتكم بإجابة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية في خصوص عدد من الأسئلة الكتابية التي تقدّم بها السادة نواب الشعب.

وتجدر الإشارة إلى أنّه سيتم موافاتكم بباقي الأجوبة في أقرب الآجال باعتبار ما تتطلبه من تنسيق مع مصالح الوزارة المعنية وخصوصا جهويا كالقيام بأبحاث عقارية عند الاقتضاء والسلام.

بطاقة إجابة حول

السؤال الكتابي لنائب الشعب السيدة نورة الشبراك

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتعلّق بالإجراءات التي تعتزم الوزارة القيام بها في خصوص المساكن المقامة على أراضي الدولة بصورة عشوائية بمنطقة بوجريدة من معتمدية قربة، أتشرف بإفادتكم بأنّ الصيغة التي وردت في سؤالكم من أنّ هذه المساكن أقيمت بصفة عشوائية على عقارات دولية قد يفهم منها أن هذه الوضعيات تمثل اعتداءات على العقارات الدولية وتم إنجاز المساكن بصفة غير شرعية وهو ما يتعذر معه حاليا تسويتها باعتبار أنها مخالفة للقانون وأمّا إن كان المقصود أنها مقامة قبل سنة 2000 باعتبار أن سؤالكم تضمّن إشارة إلى إقامة هذه المساكن على فترات زمنية متباعدة فإنّه من الممكن أن يشملها برنامج تسوية التجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص متى توفرت فيها الشروط التي اقتضاها الأمر عدد 504 لسنة 2018 المؤرّخ في 7 جوان 2018 .

وتجدر الإشارة إلى أنّ الأمر سالف الذكر موضوع مراجعة وفقا لما أقره المجلس الوزاري المضيق ليوم الاثنين 20 جانفي 2025 حول تثمين الرصيد العقاري الدولي "دعم للاستثمار الاقتصادي وللدولة الاجتماعية" بهدف تجسيم برنامج التسوية بالنجاعة والفاعلية المرجوّة وتجاوز عدد من الإشكاليات والعراقيل الإجرائية ذات العلاقة.

هذا ويهدف برنامج التسوية إلى تكريس الدور الاجتماعي للدولة في مجال السكن وضمان حق التملك ورفع الجمود عن هذه العقارات وإدخالها في الدورة الاقتصادية.

وأخيرا سبق أن تم تعهيد الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بإجراء المعاينات الميدانية المستوجبة للوقوف على الحالة الواقعية والقانونية لجميع العقارات الدولية ومن بينها التي أقيمت عليها مساكن على غرار العقارات موضوع سؤالكم الكتابي لدراسة الحلول الممكنة لتسويتها متى توفرت فيها الشروط المستوجبة قانونا أو اتخاذ ما يتعيّن من إجراءات متى ثبت أنها من قبيل الاعتداءات وبالتالي عدم شرعيتها وذلك حماية للعقارات الدولية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع: سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول تفعيل اللجنة الوطنية الاستشارية من اجل تسوية وضعيات فنيي الفلاحة في التفويت لهم في المقاسم الفلاحية المسندة لهم.

تحية طيبة وبعد،

تقدمنا اليكم بسؤال كتابي بتاريخ 9 أكتوبر 2023 حول عدم إتمام عقد البيع للسيد: ع. ح. م. الفني الفلاحي الذي تحصل على شهادة اسناد الأرض دولية ذات صبغة فلاحية مساحتها 80 هكتار. والكائنة بولاية سليانة معتمدية قعفور المعروفة بديبير وقبريال موضوع الرسم العقاري عدد 6367.

كما تقدم السيد: ع. ر. والني الفلاحي والذي تحصل على اسناد الأرض فلاحية دولية مساحتها 80 هكتار و24 أر كائنة بولاية سليانة معتمدية قعفور موضوع الرسمين العقاريين 175027 و175051.

وقد تبين ان التعطيل يعود الى عدم انعقاد اللجنة الوطنية الاستشارية منذ جوان 2023. فماهي الإجراءات المزمع اتباعها للتسريع في عمل اللجنة حتى تتم عملية التفويت في المقاسم الفلاحية المستندة للسادة الفنيين الفلاحيين المذكورين سلفا؟ وماهي الآجال التي وجب ان تتم فيها الاجراءات القانونية لذلك؟

والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة

والشؤون العقارية

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية للسادة نواب الشعب

المصاحيب: 08 بطاقات أجوبة.

وبعد، أتشرف بموافاتكم بإجابة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية في خصوص عدد من الأسئلة الكتابية التي تقدّم بها السادة نواب الشعب.

وتجدر الإشارة إلى أنّه سيتم موافاتكم بباقي الأجوبة في أقرب الآجال باعتبار ما تتطلبه من تنسيق مع مصالح الوزارة المعنية وخصوصا جهويا كالقيام بأبحاث عقارية عند الاقتضاء.

بطاقة إجابة حول

السؤال الكتابي لنائب الشعب السيدة بسمة الهمامي

وبعد تبعا لسؤالكم الكتابي والمتضمّن طلب التسريع في انعقد اللجنة الوطنية الإستشارية بهدف تسوية الوضعية العقارية لعدد من الفنيين الذين تم التفويت لهم سابقا في عقارات دولية فلاحية قبل صدور القانون عدد 21 لسنة 1995 المتعلّق بالعقارات الدولية الفلاحية.

أتشرف بإفادتكم بأنّ الوضعيات موضوع سؤالكم الكتابي وغيرها من الوضعيات المماثلة تخضع لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 1870 لسنة 2015 المؤرخ في 20 نوفمبر 2015 والمتعلق بضبط تركيبة اللجنة الوطنيّة الاستشارية واللجان الجهوية الاستشارية المكلفة بتسوية وضعيّة المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية ومشمولاتها وطرق سير عملها، هذا وستنعقد اللجنة الوطنيّة الإستشارية إثر صدور الأمر التنقيحي للأمر الحكومي عدد 1870 المحدث لها بإعتبار وأنّه محل مراجعة وستعمل الوزارة حال صدور الأمر المذكور على الرفع من نسق دوريّة اجتماعات اللجنة الوطنية واللجان الجهويّة والتقليص من الآجال حرصا على نجاعة برنامج التسوية كالتفكير في توحيد أعمالها.

وتجدر الإشارة إلى أنّه تنفيذا لمخرجات المجلس الوزاري المتعلق بتثمين الرصيد العقاري الدولي، فإنّ مشروع الأمر المنقح للأمر الحكومي عدد 1870 لسنة 2015 المذكور أعلاه سيكون في إتجاه إقرار التسوية الأحادية من قبل الدولة لفائدة المعنيين بالأمر مع إقرار رهون علي الرسوم العقارية وبالتوازي تنقيح النصوص القانونية ذات الصلة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه بالسؤال التالي الى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية.

الموضوع: حول توفير رصيد عقاري لفائدة معتمدية سيدي الهاني من أجل برمجة وإنجاز مشاريع تنموية.

تحية وبعد،

في إطار الاهتمام بتنمية الجهات المحرومة والتي تشهد تهميشا ملحوظا فيما يتعلق بالمشاريع التنموية الضرورية ونظرا لأهمية توفير الأراضي اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع، أصبح من الضروري توفير رصيد عقاري لفائدة معتمدية سيدي الهاني من ولاية سوسة يمكن من برمجة وإنجاز مشاريع تنموية في هذه المنطقة التي تعاني من نقص حاد في التنمية والبنية التحتية.

وعليه نسأكم سيد الوزير:

1. هل تم تحديد أراض متاحة لتوفير رصيد عقاري لفائدة مشاريع تنموية بمعتمدية سيدي الهاني؟ -
2. ماهي الإجراءات التي قامت بها وزارتكم لتخصيص الأراضي اللازمة من أجل برمجة وانجاز مشاريع تنموية بسيدي الهاني؟
3. ماهي التدابير التي سيتم اتخاذها لضمان تسريع الإجراءات العقارية في هذه المنطقة التي تحتاج إلى التنمية؟

نأمل أن تجد هذه المسألة عناية خاصة من وزارتكم الموقرة، بما يضمن استجابة سريعة لمطالب التنمية في هذه المنطقة لتحسين ظروف العيش للمواطنين.

وفي انتظار ردكم وتفاعلكم مع ما تقدمنا به لكم منا كل الاحترام والتقدير وكلنا أمل في العمل سويا من أجل إيجاد الحلول لكل ما تقدمنا به تلبية لمطالب المواطنين خدمة للمصلحة العليا للوطن. والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة

والشؤون العقارية

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية للسادة نواب الشعب

المصاحيب: 08 بطاقات أجوبة.

وبعد، أتشرف بموافاتكم بإجابة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية في خصوص عدد من الأسئلة الكتابية التي تقدّم بها السادة نواب الشعب.

وتجدر الإشارة إلى أنّه سيتم موافاتكم بباقي الأجوبة في أقرب الآجال باعتبار ما تتطلبه من تنسيق مع مصالح الوزارة المعنية وخصوصا جهويا كالقيام بأبحاث عقارية عند الاقتضاء. والسلام

بطاقة إجابة حول

السؤال الكتابي لنائب الشعب السيد محمود العامري

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتضمّن جملة من الاستفسارات حول توفير رصيد عقاري دولي لبرمجة وإنجاز مشاريع تنموية بمعتمدية سيدي الهاني من ولاية سوسة، أتشرف بإفادتكم بأنّ أهم رسم عقاري دولي بالمجال الترابي لبلدية سيدي الهاني صبغته فلاحية ومخصص لوزارة العدل لاستغلاله من طرف مركز إصلاح الأحداث بسيدي الهاني وسبق أن تم تخصيص أجزاء منه لإنجاز عدة مشاريع ومرافق عمومية بعضها منجز فعليا والبعض الآخر في طور الإنجاز من بينها مقر بلدية سيدي الهاني ومقرّ المعتمدية والمعهد الثانوي والحي الحرفي والوحدة المحليّة للنهوض الاجتماعي و تهيئة المنطقة الصناعية وبناء مركب رياضي ومشروع مركز طب وسيط وطبّ استعجالي.

وبالإضافة إلى ذلك سبق للسلط المحلية والجهوية المطالبة باقتطاع مساحة 40 هك من العقار الدولي الفلاحي المخصص لفائدة وزارة العدل الإدارة العامة للسجون والإصلاح وذلك لتكوين رصيد عقاري لفائدة بلدية سيدي الهاني لاستغلاله في إنجاز مشاريع عمومية مستقبلية وتعهدت مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية مركزيًا وجهويا بالملف وتمت مكاتبة وزارة العدل لإبداء الرأي بخصوص الموافقة على جميع الاقتطاعات وإدخال التعديلات الضرورية على مثال الأشغال المختلفة عدد 80089 وقد انعقدت

لنفس الغرض عدة جلسات بمقر ولاية سوسة لاستحثاث نسق توفير الرصيد العقاري الدولي المطلوب.

وتجدر الإشارة إلى أنّ عملية إعادة توظيف المساحة موضوع الطلب - في صورة الموافقة على اقتطاعها من قبل وزارة العدل تتم بطلب مباشر من الجهة المعنية بإنجاز هذه المشاريع وذلك بعد تغيير صبغتها الفلاحية وإدماجها بمثال التهيئة العمرانية لبلدية سيدي الهاني وتصنيفها بما يتلاءم مع طبيعة هذه المشاريع.

وتعمل الوزارة على الاستجابة لطلبات توفير العقارات الدولية لإنجاز المشاريع العمومية والتنموية بهدف تثمين هذه العقارات وإدخالها في الدورة الاقتصادية ومن بينها طلبات المتعلقة بمعتمدية سيدي الهاني والتي سيتم الاستجابة إليها بالتنسيق مع الهياكل المعنية وطبقا للإجراءات القانونية والإدارية المعمول بها في مثل هذه الحالات. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب محمد الهادي العلاني

الموضوع: حول تسوية الوضعية العقارية لقطعة أرض كائنة بعمادة واد زيتون بمعتمدية قعفور.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

تحية واحتراما،

سيدي الوزير الرجاء من جنابكم الموقر التدخل لتسوية الوضعية العقارية لقطعة أرض معتمدية قعفور بواد زيتون وهي أرض مسندة من طرف الدولة للمقاومين وهي تحت تصرف ورثة المقاومين عبد العزيز اللواتي وأحمد الشايب وهما مقاومين من الرعيل الأول وشاركا في حركة المقاومة المسلحة.

فالرجاء من سيادتكم تسوية هذه الوضعية على وجه التفويت من طرف الدولة على غرار بقية المقاومين المنتفعين بهذا الامتياز. علما وأن هذه الأرض تحت تصرفهم واستغلالهم منذ أن أسندتها الدولة لهم في سنة 1986. والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة

والشؤون العقارية

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية للسادة نواب الشعب

المصاحيب: 08 بطاقات أجوبة.

وبعد، أتشرف بموافاتكم بإجابة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية في خصوص عدد من الأسئلة الكتابية التي تقدّم بها السادة نواب الشعب.

وتجدر الإشارة إلى أنّه سيتم موافاتكم بباقي الأجوبة في أقرب الآجال باعتبار ما تتطلبه من تنسيق مع مصالح الوزارة المعنية وخصوصا جهويا كالقيام بأبحاث عقارية عند الاقتضاء.

بطاقة إجابة حول

السؤال الكتابي لنائب الشعب السيد محمد الهادي العلاني

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتضمن طلب الاستفسار حول تسوية الوضعية العقارية لقطعة ارض كائنة بعمادة واد زيتون بمعتمدية قعفور لفائدة ورثة ع الع الل و أح الش أتشرف بإفادتكم بأن قطعة الأرض المذكورة تم تسويغها للمعنيين بالأمر في قائم حياتهما بمقتضى عقد كراء ابتداء من 1987/09/01 إلى 1990/8/31 مبرم مع ديوان الأراضي الدولية وتم تجديده للفترات الكرائية الممتدة من 1991 إلى 1998 .غير أنّه لم يتم تجديد عقد الكراء منذ الفترة الكرائية المنتهية في سنة 1998 وذلك بعد تلدّد المتسوّغان الأصليّان في تسوية الوضعية من حيث خلاص معاليم التصرّف واستكمال إجراءات إبرام عقد الكراء.

ونظرا لتلدّد الورثة أيضا في دفع ما تخلّد بالذمة من معاليم كراء تمّ إصدار بطاقة إلزام بالدفع ضدّهم قصد خلاص معاليم التصرّف.

هذا وقد تمّ تعهيد المكلف العام بنزاعات الدولة باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لاسترجاع العقار وضمان حقوق الدولة خصوصا من حيث استخلاص ما تخلّد بذمتهم من ديون إذ فاقت إلى حدود الموسم الفلاحي 2025/2024 ،33 ألف دينار كما تمت مكاتبة السيد والي سليانة لإصدار قرار إخلاء ضدّ المتصرفين في العقار بصفة غير شرعيّة أو من حلّ محلّهم **والسلام**.

السؤال الكتابي

للنائب وليد حاجي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤالين التاليين:

الموضوع: بخصوص المقاسم الفلاحية التابعة لهنشير منشيكور بحاجب العيون.

تحية طيبة،

أحيطكم علما أن وزارتكم منحت ثلاثين شابا بمعتمدية حاجب العيون ولاية القيروان مقاسم فلاحية تابعة لهنشير منشيكور تمسح 230 هكتارا منذ أكثر من ثلاث سنوات وذلك في إطار خلق مواطن شغل واستغلال الثروة الوطنية، إلا انهم لم ينتفعوا بهذه المقاسم إلى حد الآن لأسباب مجهولة رغم حصولهم على محاضر التحويز.

كما أحيطكم علما أن المنتفعين قاموا بخلاص ما طلب منهم لذلك أطلب من سيادتكم تفعيل هذا البرنامج والتسريع بمنح المنتفعين عقودهم وإدماجهم في الحياة الاقتصادية.

1. ماهي أسباب تعطيل هذا البرنامج؟
2. متى يتم حل هذا الإشكال؟ والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة

والشؤون العقارية

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية للسادة نواب الشعب

المصاحيب: 08 بطاقات أجوبة.

وبعد، أتشرف بموافاتكم بإجابة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية في خصوص عدد من الأسئلة الكتابية التي تقدّم بها السادة نواب الشعب.

وتجدر الإشارة إلى أنّه سيتم موافاتكم بباقي الأجوبة في أقرب الآجال باعتبار ما تتطلبه من تنسيق مع مصالح الوزارة المعنية وخصوصا جهويا كالقيام بأبحاث عقارية عند الاقتضاء. والسلام

بطاقة إجابة حول

السؤال الكتابي لنائب الشعب السيد وليد حاجي

وبعد تبعا لسؤالكم الكتابي والمتعلّق بطلب الاستفسار حول برنامج توظيف المقاسم الفلاحية التابعة لهنشير منشيكور بحاجب العيون أتشرف بإفادتكم بأنّه في إطار المساهمة في تجسيم سياسة الدولة في ميدان التشغيل والحدّ من ظاهرة البطالة وحرصا على حسن توظيف العقارات الدولية الفلاحية الشاغرة تم تخصيص رصيد عقاري قصد كرائه لفائدة الشباب العاطل عن العمل من حاملي الشهائد العليا وغيرهم وفق مقاييس وشروط وإجراءات محدّدة تضمن تكريس مبادئ الشفافية والمساواة وتكافؤ الفرص.

وقد تم الإعلان بمقر ولاية القيروان على فتح باب الترشح لكراء عقارات دولية فلاحية بكامل الولاية ومن بينها عقارات كائنة بمعتمدية حاجب العيون (هنشير منشيكور) على مساحة جملية تقدر بـ 230هك على النحو التالي:

- 16 عقار لفائدة العاطلين عن العمل من حاملي الشهائد العليا على مساحة جملية تقدر بـ 160 هك (10 هك لكل مقسم).
- 14 عقار لفائدة العاطلين عن العمل من غير حاملي الشهائد العليا على مساحة جملية تقدر بـ 70 هك (05 هك لكل مقسم).

وتجدر الإشارة إلى أنّه تمّت المصادقة على النتائج النهائية من قبل اللجنة الجهوية لمتابعة الأراضي الدولية الفلاحية بولاية القيروان كما تمت عملية القرعة بين المتحصلين على المقاسم لتوزيع 30 عقار حسب الصنف بحضور عدل منفّذ.

وعليه، تولّت الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بالقيروان الشروع في عملية التحويز التي كانت جزئية، حيث تعذر تحويز عدد من المنتفعين بهذه المقاسم بسبب منعهم من التصرف فضلا عن تعرّض عدد من العقارات للإستيلاء مما حال دون إتمام عملية التحويز.

وللغرض صدرت قرارات إخلاء عن السيد والي القيروان كما تمّ تعهيد جهاز المكلف العام بنزاعات الدولة بإثارة التتبعات القضائيّة ضدّ المتصرفين في العقارات الدولية بدون وجه حق.

وتجدر الإشارة إلى أنّ من بين المنتفعين بالمقاسم من تقدم بطلبات في التخلّي (5 منتفعين) ومن لم يتصل بالإدارة لاستكمال الإجراءات (08 منتفعين) ومن لم يقم بخلاص معاليم الكراء وبالتالي تعذر إمضائه العقد وزير أملاك الطاولة والشؤون العقارية (5 منتفعين). والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب النوري جريدي

الموضوع: سؤال كتابي حول وضعية القطعة عدد10 الممتدة من حدود حديقة الحيوانات بقفصة إلى حدود السند مع ولاية سيدي بوزيد.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية بالسؤال الكتابي التالي:

السؤال 1: هل يعقل أن يتواصل العمل بقانون صادر في 1906 أي قبل قرن و14 سنة منذ العهد الأول للاستعمار يخص القطعة عدد 10 من حدود حديقة الحيوانات بقفصة إلى حدود السند مع ولاية سيدي بوزيد؟ لماذا لا تسرّع الوزارة اجراءات تسوية وضعية هذه القطعة، هذه الوضعية التي عطّلت مصالح المواطنين المختلفة في البناء والاستثمار؟

السؤال 2: ما هي خطة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية في دعم الجهود التنموية والاستثمارية العمومية والخاصة بتبسيط اجراءات استغلال الأراضي والعقارات التابعة للدولة في مختلف المشاريع التي تتعطل في جزء كبير منها بفعل اشكاليات عقارية؟

مع جزيل الشكر. والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة

والشؤون العقارية

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية للسادة نواب الشعب

المصاحيب: 08 بطاقات أجوبة.

وبعد، أتشرف بموافاتكم بإجابة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية في خصوص عدد من الأسئلة الكتابية التي تقدّم بها السادة نواب الشعب.

وتجدر الإشارة إلى أنّه سيتم موافاتكم بباقي الأجوبة في أقرب الآجال باعتبار ما تتطلبه من تنسيق مع مصالح الوزارة المعنية وخصوصا جهويا كالقيام بأبحاث عقارية عند الاقتضاء.

بطاقة إجابة حول

السؤال الكتابي لنائب الشعب السيد النوري جريدي

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي بخصوص الوضعية العقارية بمعتمدية السند من ولاية قفصة، أتشرف بإفادتكم بأنّ المعتمدية مقامة على ما يعرف بالقطعة عدد 10 والراجعة ملكيّتها إلى الدولة بمقتضى الأمر المؤرّخ في 30 جويلية 1905 المتعلّق بالموافقة على تقرير لجنة تحديد أراضي العروش الذي استثنى 18 قطعة خاصة ودولية من بينها القطعة عدد 10 والتي خضعت إلى إجراءات المسح العقاري الإجباري تبعا لقراري وزارة العدل المؤرّخين على التوالي في 12 جويلية 2001 و 5 جويلية 2007 ، وبالنظر إلى الخصوصية القانونية والعقارية لهذه القطعة تم عقد عديد الجلسات على المستوى المركزي والجهوي لإيجاد الحلول الملائمة بالنسبة للمساكن المقامة أو بالنسبة للإستغلال الفلاحي وغير ذلك من الوضعيات والملفّ بصدد المتابعة خصوصا على المستوى الجهوي لما يتطلبه من معاينات ميدانية وتنسيق مع المصالح الجهوية المتدخلة.

وأما فيما يتعلق باستفساركم حول خطة الوزارة في دعم الجهود التنموية والإستثمارية العمومية والخاصة، فإنّ خطّة العمل تقوم أساسا على تثمين دور الرصيد العقاري اجتماعيا واقتصاديا طبقا لمخرجات المجلس الوزاري بتاريخ 20 جانفي 2025 خصوصا جرده وحوكمة التصرّف فيه وحمايته وتبسيط الإجراءات مع تسوية الوضعيّات العقارية والنظر في الإمكانيات المتاحة للتوظيف لغايات استثمارية.

كما أقرّ المجلس الوزاري مراجعة إجراءات توظيف العقارات الدولية في اتجاه تبسيطها بهدف الرفع من نسق الإستجابة للطلبات ذات العلاقة بالتنسيق مع الهياكل المعنية وخصوصا وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في ما يتعلق بمراجعة كراس شروط

المتعلّق بكراء العقارات الدولية الفلاحية بما يتيح التقليص من الآجال وتوظيف هذا الرّصيد لا سيّما منه المسترجع وفي التصرّف الوقتي لديوان الأراضي الدولية.

وفضلا عن ذلك تقوم مصالح الوزارة بجرد العقارات الدولية بهدف توظيف الشاغر منها سواء لانجاز مرافق عمومية أو مشاريع إستثمارية.

وفيما يتعلق بالإشكاليات التي تعيق تنفيذ المشاريع فإنّ الوزارة بصدد مراجعة التشريع المتعلق بالإنتزاع من أجل المصلحة العمومية بهدف التسريع في تحرير الحوزة العقارية للمشاريع العمومية، كما تعمل على إيجاد الحلول الملائمة والناجعة للإشكاليات ذات العلاقة في إطار عضويّتها في اللجان المحدثة للغرض لا سيما لجنة المشاريع الكبرى واللجنة العليا لتسريع إنجاز المشاريع العمومية واللجان الجهوية ذات العلاقة. **والسلام**

السؤال الكتابي الثاني

للنائب النوري جريدي

<u>الموضوع</u>: سؤال كتابي حول وضعية الأراضي الدولية المستغلة عشوائيا.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية بالسؤال الكتابي التالي:

<u>السؤال</u>: لماذا لا يتم استرداد الأراضي الدولية المستغلة عشوائيا دون موجب حق قانوني في إطار ما تفرضه المصلحة العامة وتوزيعها على المعطلين عن العمل من أصحاب الشهائد العليا الراغبين في ذلك في إطار التوجّه نحو إرساء القطاع الأهلي بديلا تنمويا والتقليص من ظاهرة البطالة التي تعيق الاقتصاد الوطني؟ والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة

والشؤون العقارية

<u>الموضوع</u>: حول الإجابة على أسئلة كتابية للسادة نواب الشعب

<u>المصاحيب</u>: 08 بطاقات أجوبة.

وبعد، أتشرف بموافاتكم بإجابة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية في خصوص عدد من الأسئلة الكتابية التي تقدّم بها السادة نواب الشعب.

وتجدر الإشارة إلى أنّه سيتم موافاتكم بباقي الأجوبة في أقرب الآجال باعتبار ما تتطلبه من تنسيق مع مصالح الوزارة المعنية وخصوصا جهويا كالقيام بأبحاث عقارية عند الاقتضاء. والسلام

بطاقة إجابة حول

السؤال الكتابي لنائب الشعب السيد النوري جريدي

وبعد تبعا لسؤالكم الكتابي المتعلق بوضعيّة العقارات الدولية المستغلة عشوائيا واسترجاعها بهدف إعادة توظيفها وخلق مواطن شغل ، أتشرف بإفادتكم بأنّ الوزارة من خلال مصالحها الجهوية وبالتنسيق مع السلط الجهوية تقوم بمعاينات ميدانية للعقارات الدولية للوقوف على وضعيّة التصرف فيها وفي حالة تبين عدم شرعية التصرّف يتم اتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية المستوجبة سواء قرارات الإخلاء أو إثارة التتبعات القضائية عن طريق جهاز المكلف العام بنزاعات الدولة وبالتوازي يتم استرجاع هذه العقارات ليتصرف فيها ديوان الأراضي الدولية بصفة وقتية إن كانت صبغتها فلاحية إلى حين إعادة توظيفها.

وفي نفس السياق، تعمل الوزارة من خلال إداراتها الجهوية وبالتنسيق مع السلط الجهوية على ضمان نجاعة مقتضيات منشور رئاسة الحكومة عدد 26 بتاريخ 6 نوفمبر 2024 المتعلّق بدفع نسق العمل الجهوي ومتابعة سير المرافق العمومية ومشاريع التنمية بالجهات والمتضمن بالخصوص التنسيق مع المصالح الجهوية والمركزية المختصة لتعزيز حماية الملك العمومي بمختلف مكوّناته وملك الدولة الخاص من جميع أشكال الاعتداء والاستغلال غير القانوني خاصة الأراضي الفلاحية الدولية وتفعيل مختلف الآليات القانونية المتاحة لردع تلك الممارسات في إطار التشريع والتراتيب الجاري بها العمل .

ومن جهة أخرى فإنّ الوزارة بصدد مراجعة إجراءات توظيف العقارات الدولية الفلاحية من خلال تبسيط الإجراءات بالتنسيق مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وقد أعدت مشروع قانون ينقّح القانون عدد 21 لسنة 1995 المتعلّق بالعقارات الدولية الفلاحية بما يتيح منح حق الأولوية لفائدة الشركات الأهلية في استغلال هذا الصنف من العقارات.

هذا وتقوم الوزارة بتوظيف القطع الصغرى لفائدة العاطلين عن العمل من حاملي الشهائد العليا وغيرهم في إطار تجسيم سياسة الدولة في ميدان التشغيل.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبين غسان يامون وباديس بالحاج علي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا.

<u>الموضوع</u>: حول تخصيص عقار لبناء مقر دائم للحماية المدنية بمعتمدية أجيم بجزيرة جربة من ولاية مدنين.

تحية طيبة،

سعيا لتركيز نقطة دائمة للحماية المدنية بمعتمدية أجيم ونظرا للأهمية والضرورة الملحة لذلك وبعد عديد الجلسات مع الأطراف المعنية، على غرار أملاك الدولة والبلدية والحماية المدنية والمجتمع المدني افضت الى الاتفاق على توفير قطعة الأرض اللازمة لإنجاز المشروع وبناءا عليه، تمّت مراسلة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية بخصوص تخصيص قطعة ارض تبلغ مساحاتها 3120م^2 كائنة بمنطقة "بوعروس" بعمادة أجيم المشمولة بالرسم العقاري عدد 987 مدنين التابعة لملك الدولة الخاص لفائدة وزارة الداخلية لوضعها على ذمة الحماية المدنية قصد استغلالها لبناء مقر دائم بالمنطقة من طرف الإدارة الجهوية للحماية المدنية بمدنين بعد اعداد مثال اشغال خصوصي يحدّد بدقة المساحة اللازمة للمشروع، حيث تمت معاينة الأرض المبرمج تخصيصها للغرض ونالت استحسان ومصادقة جميع الأطراف المتداخلة نظرا لموقعها الجغرافي (الحي الإداري بأجيم) وسهولة ربطها بمختلف الشبكات (ماء، كهرباء، طرقات...).

- فمتى يتم تخصيص العقار موضوع الطلب للتسريع في انجاز مقر دائم للحماية المدنية بمعتمدية أجيم من جزيرة جربة؟ والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة

والشؤون العقارية

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية للسادة نواب الشعب

المصاحيب: 08 بطاقات أجوبة.

وبعد، أتشرف بموافاتكم بإجابة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية في خصوص عدد من الأسئلة الكتابية التي تقدّم بها السادة نواب الشعب.

وتجدر الإشارة إلى أنّه سيتم موافاتكم بباقي الأجوبة في أقرب الآجال باعتبار ما تتطلبه من تنسيق مع مصالح الوزارة المعنية وخصوصا جهويا كالقيام بأبحاث عقارية عند الاقتضاء.

بطاقة إجابة حول

السؤال الكتابي لنائبي الشعب السيد غسان يامون والسيد بديس بالحاج علي

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتضمّن طلب التسريع في تخصيص عقار دولي لإنجاز مقر للحماية المدنيّة بمعتمدية أجيم من جزيرة جربة أتشرف بإفادتكم أنّه سبق لمصالحي الجهوي أن تعهدت بالملفّ وكان الطلب يتعلق بالاستفسار حول وضعية عقارين دوليين الأوّل يتمثل في قطعة أرض بيضاء تقع بالمكان المعروف بـ «تريفة" طريق بن عبّاس والثاني قطعة الأرض الكائنة بالمكان المعروف بـ "بوعروس"

وبعد القيام بالمعاينات الميدانية المستوجبة إستقرّ الرأي على طلب تخصيص قطعة الأرض الكائنة بالمكان المعروف بـ "بوعروس" من معتمدية جربة أجيم من ولاية مدنين والماسحة 3120 متر مربع بهدف إنجاز المشروع العمومي المذكور.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أنّ إتمام إجراءات التخصيص يستوجب من الجهة الطالبة (وزارة الداخلية/ الديوان الوطني للحماية المدنية) تقديم طلب في الغرض مرفوقا بملفّ فنّي يتضمن أساسا مثال أشغال خصوصيّة مختلفة يعدّه ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري كتحديد المساحة اللازمة للمشروع بدقة.

وقد سبق أن تمت مكاتبة الإدارة الجهوية للحماية المدنية بمدنين في الغرض وسيتم إستيفاء إجراءات تخصيص العقار عند التوصل بالملفّ الفني المطلوب كيفما تقتضيه الإجراءات الإدارية المستوجبة في طلبات التخصيص **والسلام**.

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه بالسؤال التالي إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

الموضوع: حول إحداث كلية أو مدرسة عليا في معتمدية القلعة الصغرى.

تحية طيبة وبعد،

يشرفني بداية أن أحيطكم علما بأن معتمدية القلعة الصغرى تتمتع بكافة المقومات والإمكانات اللازمة لتكون قطبًا جامعيًا متميزا، وذلك لما تحظى به من موقع جغرافي استراتيجي، حيث تقع بالقرب من مدينة سوسة، مما يتيح لها التفاعل مع بيئة تعليمية وحيوية غنية بالمؤسسات التعليمية والمرافق المتنوعة.

ومع ذلك، فإنه من المؤسف أن المعتمدية لا تضم حاليًا أي مؤسسة تعليم عال عمومي. وفي هذا السياق، فإنني أود الاستفسار عن برنامج الوزارة لإحداث كلية أو مدرسة عليا في القلعة الصغرى، وهل هناك خطط أو مشاريع قيد الدراسة في هذا المجال؟ والسلام

إجابة السيد وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي.

المرجع: إحالتكم عدد ص2025-26-3000-0000768 الواردة علينا بتاريخ 13 مارس 2025.

تحية طيبة،

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، حول الإجابة على عريضة صادرة عن السيد النائب " محمود العامري" بخصوص إحداث كلية أو مدرسة عليا في معتمدية القلعة الصغرى، يشرفني إعلامكم،

- يقتضي إحداث المؤسسات الجديدة الراجعة بالنظر الى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العمل على ملفين أساسيين يتعلق الملف الاول بالجوانب البيداغوجية في حين يتعلق الملف الثاني بالجوانب المادية. وتتم الدراسة الأوليّة لهذه ملفات على مستوى الجامعة المعنية،
- أما بالنسبة الى إحداث مؤسسات تحت الاشراف المزدوج مع وزارات أخرى، فان مصالحنا تتولى دراسة المطالب المحالة عليها من قبل الوزارة المعنية.
- علما، وأننا لم نتصل بمقترح خاص بإحداث مؤسسة جامعية بمدينة القلعة الصغرى سواءً تحت إشراف الجامعة أو تحت الإشراف المزدوج مع وزارات أخرى.
- تزخر ولاية سوسة بـ 18 مؤسسة جامعية في اختصاصات متعدّدة كما يضم الإقليم الثالث 51 مؤسسة جامعية.
- هذا وتجدر الاشارة الى أنه يتم العمل طبقا لتوجيهات سيادة رئيس الجمهورية، على مزيد حوكمة التصرف في المنشآت والمؤسسات العمومية قصد تحقيق متطلبات النجاعة والتصرّف وجدوى التدخلات والتوظيف الأمثل للموارد.

وتفضّلوا، سيّدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب عماد الدين السديري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد،

ضماناً لمبدأ تكافؤ الفرص بين أبنائنا الطلبة وحرصاً على عدم المساس بمصداقية شهائدنا الجامعية، فإن إجراء لامتحانات عن بعد يتم في اطار تفعيل اتفاقيات التعاون بين الجامعات التونسية ونظيراتها بالخارج مع الحرص على تطبيق المعاملة بالمثل أو بمقرات البعثات الدبلوماسية والقنصلية والبعثات الجامعية التونسية بالخارج وحيث علمنا أن أحد الطلبة بالمدرسة العليا للعلوم والتكنولوجيا بحمام سوسة التابعة لجامعة سوسة كان متواجداً بالخارج أثناء إجراء الامتحانات (الدورة الرئيسية للسنة الجامعية (2019/2018) حسب شهادة التحركات للمعني بالأمر ولا وجود لاتفاقية تعاون تفيد إجراء الامتحان عن بعد و في نفس الوقت وجود إمضاءات للطالب على ورقة الحضور بقاعة الامتحان عند الدخول والخروج، والحال أنه متواجد بالخارج آنذاك، وتم التصريح بنجاحه بمعدل باهر وحيث وردت عليكم بتاريخ 26 نوفمبر 2024 شكاية في هذا الشأن.

السؤال: هل فتحتم بحثاً إدارياً وتفقديا في الغرض؟ وماهي الإجراءات التي ستتخذونها في هذا الشأن؟ والسلام

إجابة السيد وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي.

المرجع: إحالتكم عدد ص-2025-26-3000-0000675 الواردة علينا بتاريخ 03 مارس 2025.

تحية طيبة،

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، حول الإجابة على سؤال كتابي للسيد النائب "عماد الدين السديري" بخصوص شهة تجاوزات بالمدرسة العليا للعلوم والتكنولوجيا بحمام سوسة، يشرفني إعلامكم بأنّه تمّ القيام بالأبحاث الإدارية اللازمة في الغرض التي أفضت إلى ما يلي:

- على إثر نشر روزنامة الامتحانات، تقدّمت طالبة بطلب إجراء الامتحانات عن بعد بالنظر إلى تواجدها بالخارج للقيام بتربص مدفوع الأجر لمدة سنة كاملة بداية من غرّة أوت 2019 مع إمكانية التوظيف.
- وحيث أبدت المؤسسة الموافقة على الطلب المشار إليه أعلاه، قامت الطالبة بإجراء الامتحانات عن بعد بمركز تكوين معتمد بالشركة الخاصة للتربص (EVS) في نفس التاريخ والتوقيت الذي تم فيه إجراء الامتحانات بالمؤسسة الجامعية المعنية بتونس.
- تم إصلاح أوراق الامتحانات من طرف أعضاء لجنة الامتحان في كنف احترام التراتيب الجاري بها العمل.
- أمّا فيما يتعلّق بوجود إمضاءات للطالبة غير متطابقة مع إمضاءات سابقة لها فإنّ أوراق الحضور لم تتضمن إمضاءات بل تدوينا بحرف "A" أو "ABS" للإشارة لوضعية الغياب.
- هذا، وتجدر الإشارة إلى أنّه تمّ تقديم شكاية إلى المحكمة الابتدائية بسوسة ضدّ إدارة المؤسسة الجامعية المعنية في الغرض وتم حفظها لعدم كفاية الأدلة.

وتفضّلوا، سيّدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة مريم الشريف

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

تحية طيبة وبعد،

- متى تنطلق أشغال مشروع التهذيب العمراني بما في ذلك تجديد الطرقات، التنوير العمومي الربط بشبكات الصرف الصحي بكل من:

صنهاجة 3، دوار البي، القباعة والحكايمية؟

- تمت برمجة تعبيد الطريق MC8 (double voix) الرابطة بين بجاوة وسعيدة سابقا ولم تنطلق إلى الآن حيث شهدت هذه الطريق العديد من الحوادث نظرا لضيقها؟

- متى تقوم الوزارة بصيانة وتغطية قناة وادي مجردة إذ يمثل خطرا داهما نظرا للعدد الكبير من حالات الغرق فيه؟

- متى تنطلق أشغال دار الشباب القباعة؟

- متى سيتم تسليم المساكن الاجتماعية لمستحقيها؟ والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة مريم الشريف.

المرجع: مكتوبكم عدد و -2025-13-0001-636 الموجه إلينا بتاريخ 4 مارس 2025.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدمت به النائبة السيدة مريم الشريف عن دائرة وادي الليل منوبة تطلب من خلاله إنجاز مشروع تهذيب أحياء صنهاجة 3 ودوار البي والقباعة والحكايمية وتعبيد الطريق MCS الرابطة بين بجاوة وسعيدة وتغطية قنال وادي مجردة والإنطلاق في أشغال دار الشباب بالقباعة وتسليم المساكن الإجتماعية، يشرفني إفادتكم بالمعطيات التالية:

- **في ما يتعلق بتهذيب أحياء صنهاجة 3 ودوار البي والقباعة والحكايمية**، فإن أحياء صنهاجة 3 ودوار البي والحكايمية لم يتم اقتراحها من قبل اللجنة الجهوية عند إعداد برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية (الجيل الثاني). وبالتالي فإنه يمكن اقتراح تهذيب هذه الأحياء ضمن البرامج المستقبلية لوكالة التهذيب والتجديد العمراني بعد أن يتم التنسيق مع كل الجهات المعنية، حيث أن الوكالة تشرف على إنجاز مشاريع تهذيب الأحياء كصاحبة مشروع مفوض في إطار برامج وطنية، بناء على ما تقترحه الجهة أو البلدية من أولويات التدخل. كما يمكن للوكالة أن تتدخل بالأحياء المذكورة في إطار اتفاقية تُبرم بينها وبين بلدية المكان على أن يتم توفير الإعتمادات اللازمة لذلك.

أما بخصوص تهذيب منطقة القباعة وتحديدا حي سيدي بالنور والكوشة فإن هذا المشروع يحتوي على العناصر التالية:

- بنية أساسية: تم تعيين مقاولة على أن تنطلق الأشغال في موفى شهر أفريل الجاري،

- التنوير العمومي: تم إعطاء الإذن لانطلاق الأشغال بتاريخ 26 فيفري 2025،

- تجهيزات جماعية في مرحلة الإعداد للإعلان عن طلب العروض لدراسة البرمجة الوظيفية خلال شهر أفريل الجاري،

- تحسين السكن الأشغال حاليا جارية بنسبة تقدم 40 %

- **<u>في ما يتعلق بتعبيد الطريق الرابطة بين بجاوة وسعيدة</u>**، فقد تم إعداد دراسة خاصة بمضاعفة الطريق الوطنية رقم 7 على طول 12 كلم بين وادي الليل والجديدة، غير أن المشروع لم يتم إدراجه بمخطط التنمية 2023 -2025 وبالتالي يتطلب مبدئيا العمل على إدراجه ضمن مخطط التنمية القادم وترسيمه في إحدى الميزانيات المستقبلية ومن ثم البحث عن التمويل اللازم لإنجازه.

- **<u>في ما يتعلق بتغطية قنال وادي مجردة</u>**، فإن التصرف في قنال وادي مجردة لا يعود بالنظر إلى وزارة التجهيز والإسكان بل إلى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

- **<u>في ما يتعلق بأشغال دار الشباب بالقباعة</u>**، فإنه من المتوقع الإنتهاء من إتمام جميع الإجراءات الخاصة بالدراسات والإعلان عن طلب العروض والانطلاق في انجاز الاشغال قبل موفّى السنة الحالية.

- **<u>في ما يتعلق بتسليم المساكن الاجتماعية لمستحقيها</u>**، فقد تم تجاوز الإشكاليات والصعوبات التي حالت دون استكمال المشروع، وحاليا في طور إنهاء الأشغال ومن المتوقع قبول المساكن في أواخر الثلاثي الثاني من سنة 2025، مع الإشارة أن عملية التسليم مرتبطة بموافاتنا بالقائمة النهائية للمنتفعين بهذه المساكن من قبل مصالح ولاية منوبة. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب وليد حاجي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بأسئلة كتابية

<u>الموضوع</u>: انجاز طرقات ومسالك فلاحية بمعتمدتي العلا وحاجب العيون القيروان

أذكر سيادتكم أني وجهت سؤالا كتابيا حول مسلكي أولاد جمال عمادة المنار وأولاد بلهادي عمادة وادي الحجل حاجب العيون بتاريخ 14 جوان 2024 وورد جوابكم بتاريخ 02 سبتمبر 2024 يتضمن اقتراح دراسة هذين المسلكين ضمن دراسة الجدوى الاقتصادية ضمن المخطط الثالث عشر.

- ماهي نتائج هذه الدراسة؟

- متى يتم انجاز هذين المسلكين؟

- متى يتم انجاز المسالك والطرقات التالية اللواتة، دار الخريف، قصر السويسين المطوات ولاد الحاج (الرابط بين المستوصف ومدرسة رحيمة) عين العربي أولاد عباس وعين مجونة بمعتمدية حاجب العيون والعجيلات أولاد زيتون، وبن جدو بمعتمدية العلا؟

والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

<u>الموضوع</u>: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد وليد حاجي.

<u>المرجع</u>: مكتوبكم عدد و -2025-13-0001-636 الموجه إلينا بتاريخ 4 مارس 2025.

وبعد تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد وليد حاجي، يطلب من خلاله إنجاز بعض المسالك الريفية بمعتمديتي العلا وحاجب العيون من ولاية القيروان والمتمثلة في مسالك أولاد جمال بعمادة المنار وأولاد بلهادي بعمادة وادي الحجل بحاجب العيون واللواتة ودار خريف وقصر السويسين والمطيرات وأولاد الحاج (الرابط بين المستوصف ومدرسة رحيمة) وعين العربي وأولاد عباس وعين مجونة بمعتمدية حاجب العيون والعجيلات وأولاد زيتون وبن جدو بمعتمدية العلا يشرفني إعلامكم أن المسالك المذكورة غير مدرجة بمخطط التنمية 2023-2025 وبالتالي تتطلب مبدئيا العمل على إدراجها ضمن مخطط التنمية القادم ودراستها فنيا وترسيمها في إحدى الميزانيات المستقبلية ومن ثم البحث عن التمويل اللازم لإنجازها. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب سامي السيد

<u>الموضوع</u>: أسئلة كتابية حول الوضعية السياحية بالجهة.

تحية طيبة وبعد،

عملاً بالفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب. أتشرف بالتوجه إلى سيادتكم بالأسئلة التالية:

1) توظيف المواقع الأثرية والمعالم التاريخية في مجال السياحة الثقافية على غرار الموقع الأثري بأوتيك والأبراج بغار الملح والمدن العتيقة بالجهة في مختلف الأنشطة السياحية من خلال إحداث مسلك سياحي مندمج يتم الترويج له عبر وكالات الأسفار الدولية.

2) العمل على توظيف المواقع الطبيعية التي تزخر بها الجهة على غرار محمية إشكل وجزيرة جالطة والبحيرات في مجال أنشطة السياحة البديلة.

3) التشجيع على إنجاز مشاريع ذات بعد بيئي ودعم الأنماط الجديدة للإيواء مثل الإقامات الريفية ودور الضيافة.

4) العمل على حسن استغلال وتوظيف الشريط الساحلي بالجهة والذي يمتد على أكثر من 200 كلم في مجال الأنشطة الترفيهية البحرية والرياضية وذلك من خلال تبسيط الإجراءات المعمول بها في إطار بعث المشاريع في هذا المجال باعتبار تعدد المتدخلين في الميدان (مصالح السياحة، وكالة حماية الشريط الساحلي الحرس البحري ....)حيث سجلت الجهة عديد التصاريح بالاستثمار لكن تشعب الإجراءات حال دون الإنجاز الفعلي لهذه المشاريع.

5) الإشكاليات المتعلقة بالمنطقة السياحية سيدي سالم على مساحة 23 هك التي أصبحت تشكل نقطة سوداء بالجهة (فواضل البناء والأجنة والفواضل المنزلية) بسبب طول الإجراءات المتعلقة بالمراجعة الجزئية لمثال التهيئة العمرانية لبلدية بنزرت والمقترح في هذا الإطار دعوة مصالح الوكالة العقارية السياحية إلى ضرورة الحرص على استيفاء كل الإجراءات في أوجز الآجال والعمل على استيفاء بقية مكونات المشروع واستحثاث عملية التسويق مع

التأكيد كذلك على حماية المنطقة وبرمجة تدخلات دورية للتعهد والنظافة.

6) وجود عديد الأنشطة الغير منظمة في مجال السياحة البحرية بمختلف شواطئ الجهة خاصة بمنطقة سيدي علي المكي وكذلك بمختلف مواقع الساحل الشمالي من الرأس الأبيض إلى سيدي مشرق والمتمثلة أساسا في بعض المقاهي والمطاعم وكذلك الإقامات وهنا لا بد من التأكيد على ضرورة ضبط إستراتيجية واضحة من قبل الوزارة وكل الهياكل ذات العلاقة (وكالة حماية الشريط الساحلي والإدارة العامة للغابات) قصد تنظيم هذه الأنشطة وملائمتها لخصوصيات الجهة من خلال تشخيص المواقع والمناطق التي يمكن توظيفها لتهيئة مناطق سياحية جديدة. في مجال الصناعات التقليدية وبعد إدراج فخار سجنان ضمن القائمة التمثيلية للتراث غير المادي لليونسكو وجب التفكير في المرحلة القادمة في معالجة الإشكاليات التي تعترض هذا النشاط والمتمثلة أساسا في مسألة التسويق من خلال معاضدة المجهود الجهوي والمحلي في ضبط إستراتيجية تسويق متطورة وتوفير فضاءات عروض خاصة وطنياً وجهوياً.

والسلام

إجابة السيد وزير السياحة

الموضوع: حول السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب المحترم السيد سامي السيد

المرجع: مكتوبكم الوارد علينا بتاريخ 17 ماي 2024.

المصاحيب: مذكرة.

تبعا لمراسلتكم المشار إليها أعلاه والمتضمنة لسؤال كتابي تقدّم به النائب المحترم السيد سامي السيد، أتشرف بأن أحيل عليكم طي هذا إجابة الوزارة حول السؤال المذكور.

فالرجاء التفضل بالإذن بإفادة السيد النائب المحترم بالإجابة المصاحبة.

الأسئلة الكتابية التي تقدم بها النائب المحترم

السيد سامي السيد

حول الوضعية السياحية بجهة بنزرت

بعد التنسيق مع المصالح الإدارية المعنية، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

1. توظيف المواقع الأثرية والمعالم التاريخية في مجال السياحة الثقافية ضمن مسلك سياحي:

تمثل المواقع الأثرية والمعالم التاريخية بأوتيك إحدى مكونات المسلك السياحي لمدينة بنزرت، حيث يتم برمجته والترويج له من قبل وكالات الأسفار في إطار الرحلات السياحية وذلك بالتنسيق مع ممثل المعالم التاريخية والثقافية بالموقع. أما بالنسبة لأبراج غار الملح فإنّه لا يمكن برمجتها بالمسلك السياحي لمدينة بنزرت باعتبار أنّ اثنان من هذه المواقع مغلقة وآخر يتم تسويغه من قبل المعهد الوطني للتراث لتصوير مسلسلات تلفزية وأفلام. وبخصوص الميناء القديم فإنّه تتم زيارته من قبل وكالات الأسفار والبعثات الصحفية.

2. توظيف المواقع الطبيعية التي تزخر بها الجهة على غرار محمية إشكل وجزيرة جالطة والبحيرات في مجال أنشطة السياحة البديلة:

تخضع محمية إشكل إلى إشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري. حيث أن تنظيم زيارات الى هذه المحمية يستدعي تقديم مطلب في الغرض الى الإدارة العامة للغابات يكون مرفق بقائمة في هوية الزائرين على أن لا يتعدّى العدد 20 زائرا وذلك بالتنسيق مع المندوبية الجهوية للسياحة ببنزرت مع المحافظة على المحمية.

أما فيما يتعلق بجزيرة جالطة فهي تخضع لإشراف ولاية بنزرت ويتم زيارتها أثناء البرامج التي تعدها وكالات الأسفار للقيام برحلات بحرية تنطلق من طبرقة إلى جالطة .

3. تشجيع إنجاز مشاريع ذات بعد بيئي ودعم الأنماط الجديدة للايواء:

في إطار تبسيط الإجراءات ودفع الاستثمار فإنّ وزارة السياحة بصدد إصدار كراس الشروط المنظم لبعث واستغلال الاستضافات العائلية مما سيساهم في التسريع في بعث هذا الصنف من مشاريع السياحة البديلة.

4. حسن استغلال الشريط الساحلي بالجهة وتبسيط الإجراءات:

إن استغلال الشريط الساحلي منظم بإجراءات وتراتيب إدارية تحت إشراف الوكالة الوطنية لحماية وتهيئة الشريط الساحلي ويخضع إحداث واستغلال القواعد البحرية (base nautique) لقرار السيد الوالي عبر اللجنة الجهوية للاستغلال والتصرف في الشواطئ.

5. المنطقة السياحية سيدي سالم

- تمت المصادقة على المراجعة الجزئية لمثال التهيئة العمرانية للمنطقة السياحية سيدي سالم بنزرت بموجب القرار عدد 6018 مؤرخ في 16 نوفمبر 2022.

- تم استيفاء الإجراءات الاولية وختم اعمال لجنة الاستقصاء والمصالحة المتعلقة بانتزاع مساحة 1 هك تقريبا صالحة لتهيئة المنطقة السياحية سيدي سالم بنزرت.

- انطلقت عمليات التسويق والتفويت في المقاسم السياحية لفائدة الباعثين.

كما تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أنّ طول الإجراءات وتعطل اعمال التسوية للعقارات الراجعة بالملك للخواص المندرجة ضمن المنطقة السياحية أثرت سلبا على تهيئة المنطقة وإنجاز المشاريع المبرمجة.

6. الأنشطة غير منظمة في مجال السياحة البحرية خاصة بمنطقة سيدي علي المكي:

إن ممارسة الأنشطة غير المنظمة في مجال السياحة البحرية خاصة بمنطقة سيدي علي المكي ترجع بالنظر الى الوكالة الوطنية لحماية وتهيئة الشريط الساحلي وبلدية المكان. وتبقى الوزارة على استعداد لتقديم الدعم والتأطير الضروري لكل مبادرة تصدر عن الجهات المذكورة قصد مزيد تنظيم الأنشطة المشار اليها.

7. التسويق لفخار سجنان وتوفير فضاءات عروض:

- يتم تخصيص فضاء خاص لفخار سجنان بصالون الابتكار في الصناعات التقليدية في كل دورة، وهي أهم تظاهرة وطنية في مجال الصناعات التقليدية، حيث يقوم الديوان بتخصيص مساحة تقدر بحوالي 300 متر مربع مع تمكينهم من تخفيض بـ 50 . %من معلوم كراء الأجنحة وذلك لمزيد الحرص على التعريف بالمخزون التراثي في اختصاص الفخار الريفي.
- كما يتولى الديوان الوطني للصناعات التقليدية تقديم المساعدة الفنية من خلال فريق فني في تزويق الأجنحة وحسن عرض المنتوجات مع تمكين الحرفيات من مستودعات لخزن المعروضات.
- حضور متواصل وقار بأغلب التظاهرات الجهوية المحلية من خلال عرض وبيع المنتوجات أو تأثيث الورشات الحية لمزيد التعريف بهذا الاختصاص.
- التعريف بهذا الاختصاص بعدد من التظاهرات الدولية بحضور الحرفيين (بعد تحصلهم على التأشيرة) أو عن طريق عرض منتوجاتهم ومحامل اشهارية ورقمية لمزيد التعريف بهذا الاختصاص.
- انطلاق برنامج تثمين وحماية فخار سجنان وذلك في إطار البرنامج التونسي السويسري للملكية الفكرية، من خلال اسناد علامة تسمية منشأ وهي أعلى درجة في حماية المنتوجات وتثمينها دوليا وستنتفع أغلب حرفيات شجنان بهذا البرنامج.
- إعادة بناء وصيانة عدد 10 من الأكشاك التي تخصص لترويج هذه المنتوجات بمنطقة سجنان في إطار شراكة بين الديوان الوطني للصناعات التقليدية وجمعية حراير سجنان وبتمويل من وكالة التعاون الفني الألماني.
- يجري العمل على تهيئة فضاء عرض بصفة قارة أمام الميناء القديم بالمسلك السياحي ببنزرت لعرض وبيع منتوجات حرفيي الجهة بصفة عامة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب ظافر صغيري

الموضوع: سؤال كتابي إلى السيد وزير السياحة

على معنى الفصل 129 من النظام الداخلي للمجلس حول: مآل إنشاء المسلك السياحي بمدينة باردو

سيدي،

في إطار التعاون المشترك، وتعزيز استراتيجيات التطوير السياحي في مختلف مناطق البلاد. وإذ عرفت فكرة إنشاء مسلك سياحي بمدينة باردو تجاوبا إيجابيا واسعا من متساكني المنطقة وتجارها، لما يمكن لهذا المسلك أن يشكله من دفع اقتصادي، عمراني، وثقافي كبير بالمدينة، نتوجه إليكم سيدي الوزير بالسؤال التالي:

- ما هو مآل إنشاء المسلك السياحي بمدينة باردو تحت إشراف وزارة السياحة والصناعات التقليدية؟

في انتظار ردكم تقبلوا سيدي أسمى عبارات الإحترام.

والسلام

إجابة السيد وزير السياحة

الموضوع: حول السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب المحترم السيد ظافر صغيري.

المرجع: مكتوبكم الوارد علينا بتاريخ 27 ماي 2024

المصاحيب : مذكرة.

تبعا لمراسلتكم المشار إليها أعلاه والمتضمنة لسؤال كتابي تقدم به النائب المحترم السيد ظافر صغيري أتشرف بأن أحيل عليكم طي هذا إجابة الوزارة حول السؤال المذكور.

فالرجاء التفضل بالإذن بإفادة السيد النائب المحترم بالإجابة المصاحبة.

السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب المحترم

السيد ظافر صغيري

حول مآل إنشاء المسلك السياحي بمدينة باردو

تحت إشراف وزارة السياحة والصناعات التقليدية

جوابا على سؤالكم حول مآل إنشاء المسلك السياحي بمدينة باردو تحت إشراف وزارة السياحة، أتشرف بإفادتكم أنّ المسالك السياحية تمثل أحد العوامل المساهمة في إثراء وتأثيث العرض السياحي وتنشيط الحركة الاقتصادية بتونس الكبرى حيث تعتبر مدينة باردو قطب سياحي تتوفر بها عديد الشواهد التاريخية من مواقع ومعالم أثرية على غرار الحناية الرومانية والقصور الحسينية والمتحف الوطني ببارد و الذي يضم أكبر وأهم اللوحات الفسيفسائية في العالم، إذ يعتبر القبلة الأولى للسياح الوافدين عبر الرحلات السياحية ويقدر عدد زواره سنويا بأكثر من 50 ألف شخص أغلبهم من السياح الأجانب مما يساهم في حركية اقتصادية واجتماعية وثقافية بالمدينة.

وبالتالي فإنّ إدراج هذه المواقع وغيرها بمدينة باردو يمكن أن يمثل امتداد للمسلك الثقافي المتفق عليه خلال جلسة العمل المنعقدة بولاية منوبة بتاريخ 24 ماي 2023 بحضور مصالح الجامعة التونسية لوكالات الأسفار وجمعية الأدلاء السياحيين والذي يتضمن ثلاث مواقع (دار الصناعات التقليدية بالدندان والمتحف العسكري بمنوبة ومركز سباق الخيل بقصر السعيد) غير أنّه من المتعين ان يتم إثراء المسلك ببعض الخدمات والمكونات الضرورية على غرار الاطعام والإعاشة وتهيئة فضاءات استقبال ببعض المعالم والمواقع الأثرية لحسن استقبال السائح حتى نتمكن من إدراجه كمسلك سياحي وذلك بالتنسيق مع مختلف السلط الجهوية والجامعات المهنية. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع: سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول المقاييس المعتمدة في التوظيف واسناد الرتب والترقيات.

وبعد، شهدت كل الادارات المركزية والجهوية حالة اغراق بالأعوان وغيرهم وشهدت ايضا حالة توظيف واسناد رتب وترقيات مبنية على الولاءات والمحاباة والتعليمات الاتية من خرج المؤسسة ولم تكن الادارة الجهوية للشؤون الثقافية بسليانة بمعزل عما حدث

وقد بلغنا عديد الشكايات والاعتراضات في هذا الشأن وصلت حد التظلم في الوزارة.

- فماهي الاجراءات المتخذة من قبلكم للتدقيق فيما حدث من اسناد وظائف بدون مؤهلات علمية في الادارة الجهوية للشؤون الثقافية بسليانة؟ وما هي المقاييس المفروض اعتمادها للتوظيف بدل المحاباة والتعليمات؟ علما وان عديد الخطط أسندت في ظرفية تاريخية معينة بناء على الولاءات وليست على الكفاءات فماهي التدابير المتخذة من قبلكم في هذا الشأن؟ وماهي المراجعات التي اعتمدتم من اجل تصحيح مسار الوظيفة العمومية وتدرجاتها؟

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيدة بسمة الهمامي.

المرجع: إحالتكم الواردة بتاريخ 20 فيفري 2025.

تحية طيبة وبعد،

تبعا للإحالة المشار اليها بالمرجع أعلاه والمتعلّقة بسؤال كتابي تقدمت به النائب السيدة بسمة الهمامي، حيث ذكرت بمكتوبها " أن الإدارات المركزية والجهوية شهدت حالة إغراق بالأعوان وغيرهم وشهدت أيضا حالة توظيف وإسناد رتب وترقيات مبنية على الولاءات والمحاباة والتعليمات الآتية من خارج المؤسسة وقد شمل ذلك الإدارة الجهوية للشؤون الثقافية بسليانة"، وبعد التنسيق مع المصالح والهياكل المعنية بالوزارة، يشرفني إفادة السيدة النائب بما يلي:

- **بخصوص إسناد وظائف دون مؤهلات علمية بالمندوبية الجهوية بسليانة:**

- لم يتم تقديم حجج أو أمثلة دقيقة تثبت الاتهامات الموجهة للإدارة، علما وأن التعيينات في الخطط الوظيفية تتم وفقا لتوفر الشروط القانونية المنصوص عليها ضمن أحكام الأمر عدد 1245 المؤرخ في 24 أفريل 2006 المتعلق بضبط نظام إسناد الخطط الوظيفية بالإدارة المركزية والإعفاء منها.

- الوزارة ملتزمة بتطبيق القانون في مجال الانتداب في الوظيفة العمومية، فالانتداب بالوزارة يكون دائما على أساس التناظر النزيه باستثناء بعض الانتدابات المباشرة في إطار البرامج التي يتم إقرارها على المستوى الوطني والمتمثلة في مختلف التسويات (تسوية وضعيات أعوان الحضائر، تسوية وضعيات جرحى الثورة، مختلف آليات التشغيل....) مع العلم أن الانتداب عبر هذه البرامج لا تتم إلا بعد التنسيق مع مصالح رئاسة الحكومة ومصالح وزارة المالية وبترخيص منها.

- اعتمدت الوزارة منذ فترة وخاصة منذ سنة 2011 مبدأ التناظر في مجال الترشح للخطط الوظيفية وقد تم في هذا الصدد تكوين لجنة استشارية على مستوى الوزارة يعهد لها النظر في ملفات الإطارات المترشحة للخطط الوظيفية بالوزارة والمندوبيات الجهوية للشؤون الثقافية ويتم دراسة الملفات بناء على مقاييس موضوعية يتم ضبطها من طرف اللجنة ثم تعرض نتائج أعمالها على أنظار رئيس الإدارة (الوزير (ة) للبت فيها باعتبار أن السلطة التقديرية في مجال التسميات في الخطط الوظيفية تبقى من مشمولات رئيس الإدارة.

- **بخصوص المطالبة بالمراجعات التي تم اعتمادها من طرف الوزارة من أجل تصحيح مسار الوظيفة العمومية وتدرجاتها:**

يرجع إصلاح مسار الوظيفة العمومية إلى مشمولات رئاسة الحكومة التي تقوم بذلك بالتنسيق مع مختلف الهياكل الإدارية بالدولة (وزارات ومؤسسات إدارية وهيئات رقابية....).

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب وليد حاجي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي.

الموضوع: صيانة وتهيئة دار الثقافة بمعتمدية العلا ودار الثقافة بمعتمدية حاجب العيون.

أعلم سيادتكم أن وزارتكم برمجت تهيئة وصيانة وتوسعة دار الثقافة بمعتمدية العلا ودار الثقافة بمعتمدية حاجب العيون، إلا أن الإنجاز لم يتم إلى حد الآن وهو ما تسبب في تعطيل بعض الأنشطة الثقافية.

- متى تنطلق هذه الأشغال؟ والسلام

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيد وليد الحاجي بخصوص مشروعي تهيئة كل من دار الثقافة العلا ودار الثقافة حاجب العيون.

المرجع: إحالتكم الواردة بتاريخ 28 فيفري 2025.

تحية طيبة وبعد

تبعا للإحالة المشار اليها بالمرجع أعلاه والمتعلّقة بسؤال كتابي تقدم به السيد النائب وليد الحاجي بخصوص مشروعي تهيئة كل من دار الثقافة العلا ودار الثقافة حاجب العيون، وبعد التنسيق مع المصالح والهياكل المعنية بالوزارة،

يشرفني إفادة السيد النائب بما يلي:

I. مشروع التهيئة الشاملة لدار الثقافة العلا :

1. يعد مشروع تهيئة وتوسعة دار الثقافة العلا مشروعا جهويا حسب الأمر عدد 1711 لسنة 2012 المؤرخ في 04 سبتمبر 2012 ويخضع لإشراف المجلس الجهوي ويتعهد بإنجازه (دراسات وأشغال) صاحب المشروع المفوض والمتمثل في الإدارة الجهوية للتجهيز بالقيروان وذلك وفقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 والمتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية.

2. الوزارة بصدد المتابعة الحينية للمشروع، حيث تم استكمال جميع مراحل الدراسات والإعلان عن طلب العروض في ثلاث مناسبات، غير أنها كانت غير مثمرة بسبب عزوف المقاولات عن المشاركة مما دعا المجلس الجهوي بالقيروان للإعلان عن ملف طلب العروض الخاص بتهيئة وتوسعة دار الثقافة العلا للمرة الرابعة عن طريق التفاوض المباشر.

3. المرحلة الحالية للمشروع: بلغ المشروع مرحلة مناقشة الأسعار من قبل الإدارة الجهوية للتجهيز بالقيروان مع صاحب العرض الأدنى.

II. مشروع التهيئة الشاملة لدار الثقافة حاجب العيون :

1. يعد مشروع تهيئة وتوسعة دار الثقافة العلا مشروعا جهويا حسب الأمر عدد 1711 لسنة 2012 المؤرخ في 04 سبتمبر 2012 ويخضع لإشراف المجلس الجهوي ويتعهد بإنجازه (دراسات وأشغال) صاحب المشروع المفوض والمتمثل في الإدارة الجهوية للتجهيز بالقيروان وذلك وفقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية2017 والمتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية.

2. الوزارة بصدد المتابعة الحينية للمشروع، حيث بلغ مرحلة المصادقة على الدراسات التمهيديّة الموجزة، كما سيتم الإعلان عن ملف طلب العروض من قبل المجلس الجهوي بالقيروان إثر استيفاء جميع مراحل الدراسات الخاصة بالمشروع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب المختار عبد المولى

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول أسباب توقف مشروع هدم أو إعادة بناء دار الثقافة بمعتمدية رمادة من ولاية تطاوين.

تحية طيبة وبعد،

إن دار الثقافة في معتمدية رمادة تمثل ركيزة أساسية لممارسة الانشطة الثقافية في المنطقة، وتوفير بيئة ثقافية مناسبة للشباب والمجتمع المحلي وتُعد من الأولويات التي تساهم في تحقيق التنوع الثقافي في المنطقة.

نتوجه إليكم بهذا الاستفسار بخصوص مشروع هدم أو إعادة بناء دار الثقافة في معتمدية رمادة التابعة لولاية تطاوين، الذي طالما كان مطلباً ملحاً من قبل سكان المنطقة والهيئات الثقافية المحلية.

لقد تم طرح هذا المشروع في السابق في إطار تحسين البنية التحتية الثقافية في المنطقة، إلا أنه لم يتم تحقيق أي تقدم ملحوظ حتى الآن في إنجازه. وعليه، نأمل أن تقدموا لنا توضيحاً حول الأسباب التي تحول دون تقدم هذا المشروع:

.1 العراقيل الإدارية أو المالية التي قد تكون قد أوقفت سير المشروع.

.2 الخطط المستقبلية التي قد يتم اتباعها لتنفيذ المشروع في أقرب وقت ممكن.

.3 الجدول الزمني المتوقع لإنجاز دار الثقافة الجديدة، في حال كان هناك خطة واضحة لذلك.

نشكركم جزيل الشكر على تعاونكم ونتطلع إلى تلقي ردكم الكريم في أقرب وقت.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيد المختار عبد المولى بخصوص مشروع هدم وإعادة بناء دار الثقافة رمادة من ولاية تطاوين.

المرجع: إحالتكم الواردة بتاريخ 28 فيفري 2025.

تحية طيبة وبعد،

تبعا للإحالة المشار اليها بالمرجع أعلاه والمتعلّقة بسؤال كتابي تقدم به النائب السيد المختار عبد المولى بخصوص مشروع هدم وإعادة بناء دار الثقافة رمادة من ولاية تطاوين، وبعد التنسيق مع المصالح والهياكل المعنية بالوزارة يشرفني إفادة السيد النائب بما يلي:

1. يعد مشروع هدم وإعادة بناء دار الثقافة رمادة من ولاية تطاوين مشروعا جهويا حسب الأمر عدد 1711 لسنة 2012 المؤرخ في 04 سبتمبر 2012 ويخضع لإشراف المجلس الجهوي ويتعهد بإنجازه (دراسات واشغال) صاحب المشروع المفوض والمتمثل في الإدارة الجهوية للتجهيز بتطاوين وذلك وفقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 والمتعلق بتنظيم انجاز البنايات المدنية.

2. الوزارة بصدد المتابعة الحينية للمشروع الذي تم استكمال جميع مراحل الدراسات والإعلان عن طلب العروض في ثلاث مناسبات غير أنها كانت غير مثمرة لعزوف المقاولات عن المشاركة مما دعا المجلس الجهوي بتطاوين للإعلان عن طلب عروض والدعوة للمنافسة للمرة الرابعة عن طريق التفاوض المباشر.

3. المرحلة الحالية للمشروع: بلغ المشروع مرحلة تقييم العروض ومناقشة الأسعار من قبل الإدارة الجهوية للتجهيز بتطاوين مع صاحب العرض الأدنى.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة نور الهدى سبائطي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

- ما مدى تقدم الملف الخاص بشركة فرحة الهيشة المنتصبة بعمادة الهيشة - معتمدية وذرف والمختصة في الفلاحة الجيوحرارية وبالتحديد إنتاج وتصدير الطماطم في علاقة بإحداث محطة تحلية خاصة بها والتي كان من المفترض إحداثها قبل الشروع في النشاط حسب ما هو منصوص عليه في كرّاس الشروط وذلك لمزيد تكريس سياسة الدولة الرامية إلى ضرورة الحفاظ على الثروة المائية وتفادي إهدارها؟ والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: حول تقدم الملف الخاص بشركة فرحة الهيشة بمعتمدية وذرف من ولاية قابس.

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 07 جانفي 2025.

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بخصوص تقدم الملف الخاص بإنجاز محطة تحلية مياه البحر لفائدة شركة فرحة الهيشة المنتصبة بالعقار الدولي الهيشة الكائن بمعتمدية وذرف من ولاية قابس، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

أفادت شركة فرحة الهيشة خلال جلسة عمل انعقدت بتاريخ 23 جانفي 2025 بمقر معتمدية وذرف أنها تحصلت على جميع التراخيص الإدارية المتعلقة بإنجاز المحطة وأنها قامت بإبرام الصفقات المتعلقة بإنجاز القسط البحري والبري للمحطة على أن تنطلق الأشغال خلال السنة الجارية وأن تدخل المحطة حيز الاستغلال في شهر مارس 2026.

وتجدر الإشارة إلى أن المعاينة الميدانية التي قام بها أعوان المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بقابس أثبتت أن الأشغال لم تنطلق فعليا على أرض الواقع، حيث تواصل الشركة حاليا استغلال بئر ذات ملوحة مرتفعة يتم تحليتها قبل استعمالها في الري.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع: سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول وضعية المقسم الدولي الفلاحي " مزرق الشمس " المسوغ لفائدة المرحوم م.ب. ع .ز.

وبعد، تابعنا منذ شهر افريل 2023 وضعية المقسم الدولي الفلاحي "مزرق الشمس" المسوغ لفائدة المرحوم م. ب. ع ز حيث شهدت الوضعية عديد المخالفات والتجاوزات الخطرة في حق الثروة الفلاحية تمثلت في الاعتداءات على غراسات الزيتون) قطع و تقليم حاد لعدد 190 عود) خارج الفترة المحدد لعملية تقليم الأشجار وتقليع الغراسات أيضا مخالفة شروط عقد الكراء لورثة المسوغ الملزمة لهم بتنمية المقسم بصفة محكمة وبتطبيق الأساليب الفلاحية الحديثة وبتجنب كل ما يخل بحسن استغلاله وأيضا التأخير في دفع الديون الصادرة عن السيد قابض المالية بسليانة بتاريخ 20 فيفري 2024 خصوصا واخلالها ببنود العقد .

وبعد المعاينات الميدانية استقر رأي اللجنة الفنية على مباشرة إجراءات اسقاط الحق ضد الورثة. وقد صدر في هذا الشأن وبتواريخ مختلفة عديد المراسلات من قبل وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية تتضمن قرار اسقاط الحق.

- فماهي الإجراءات المتخذة من قبل الوزارة من اجل اسقاط حق الورثة؟ في ظل تعمد المسوغين الاعتداء على الأشجار المثمرة و الاراي الخصبة هل للوزارة خطط عاجلة وبديلة عليها تنفيذها الحماية الرصيد الفلاحي؟
- ماهي التدابير المعتمدة من اجل ردع المعتدين على الأراضي الفلاحية وعلى الأشجار المثمرة؟
- ماهي استراتيجية الوزارة في إعادة هيكلة الأراضي الفلاحية الخصبة والاستفادة منها؟

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: حول المقسم الدولي الفلاحي مزرق الشمس الكائن بولاية سليانة.

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 07 جانفي 2025.

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بخصوص المقسم الدولي الفلاحي "مزرق الشمس" الكائن بولاية سليانة، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

- يمسح المقسم المذكور حوالي 117.75هك وهو مسوغ لفائدة فني فلاحي بمقتضى عقد ينتهي في 31 جويلية 2026 وهو حاليا في تصرف ورثته بعد وفاته ويحتوي على مساحة 14 هك غراسات زياتين.
- تم توجيه إنذار تعاقدي لورثة الفني لعدم خلاص معاليم الكراء والمخالفة عقد الكراء الذي ينص على التزام المتسوغ بإحكام استغلال المقسم وتنميته وذلك تبعا لمعاينة ميدانية مشتركة بينت قيامهم بتقليم حاد لـ 190 أصل زيتون دون ترخيص مع وجود بقية الغراسات في حالة سيئة.
- تم عرض الوضعية بتاريخ 24 أكتوبر 2023 على أنظار اللجنة الفنية الاستشارية التي إرتأت توجيه إنذار إنمائي للورثة تبعا لرأي اللجنة الفنية المختصة التي عاينت المقسم.
- بتاريخ 25 أكتوبر 2023 وردت على الوزارة مراسلة من وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية مؤرخة في 24 أكتوبر 2023 تتضمن مشروع قرار اسقاط حق ورثة الفني الفلاحي ممضى بتاريخ 24 أكتوبر2023 (في نفس تاريخ عقد الجلسة).
- تم عرض الوضعية مجددا على أنظار اللجنة المذكورة خلال جلستها بتاريخ 22 فيفري 2024 بحضور ممثلي المصالح القانونية بوزارتي الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وأملاك الدولة والشؤون العقارية، وقد أوصت اللجنة بالشروع في إجراءات إسقاط الحق وإرجاع مشروع القرار إلى وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لتعديله.
- تم بتاريخ 12 مارس 2024 إرجاع مشروع القرار إلى وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.
- ورد مشروع القرار معدلا من وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بتاريخ 27 جوان 2024.
- تم إرجاع مشروع قرار إسقاط حق المقسم المذكور إلى وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بتاريخ 19 سبتمبر 2024 تبعا لصدور الأمر عدد 465 لسنة 2024 المؤرخ في 25 أوت 2024 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة (تبعا للتحوير الوزاري).

وتجدر الإشارة إلى أن كل الإجراءات السابق بيانها ومتابعة استغلال الأراضي الدولية الفلاحية تتم طبقا لمقتضيات القانون عدد 21 لسنة 1995 وخاصة الفصل 15 جديد منه فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة في شأن الإخلالات المسجلة وهي توجيه إنذارات تعاقدية أو إنمائية والشروع في إجراءات إسقاط الحق في صورة عدم تلافيها من قبل المتسوغ .

أما بخصوص التساؤل حول استراتيجية الوزارة في إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية، فإن هذه الأراضي يتم توظيفها طبقا للصيغ المنصوص عليها بالقانون عدد 21 لسنة 1995 المتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية ومتابعتها في اتجاه حوكمة استغلالها وبالتنسيق التام مع وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب سامي الطوجاني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي.

الموضوع: بخصوص تسوية وضعية عمال الحضائر التابعين لقطاع الغابات.

تحية طيبة،

نظرا للوضعية الهشة التي يعيشها عمال الحضائر التابعين لقطاع الغابات بمعتمديات سجنان جومين وغزالة والذين يبلغ عددهم في معتمدية سجنان حوالي 945 عامل، في جومين حوالي 90 عاملا وغزالة 100 عامل.

- متى يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسوية وضعية هذه الفئة التي تشتغل أقل من 19 يوما في الشهر (مع العلم أن هناك من يشتغل 6 أيام ،8 أيام ،9 أيام ،13 يوما، 15 يوما و19 يوما)؟

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع : حول تسوية وضعية عمال الحضائر التابعين لقطاع الغابات.

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 07 جانفي 2025.

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة إليها بالمرجع أعلاه بخصوص تسوية وضعية عمال الحضائر التابعين لقطاع الغابات أتشرف بإفادتكم أن تسوية وضعية عمال الحضائر تخضع لأحكام الفصل 4 من الأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 المؤرخ في 17 جوان 2021 والمتعلق بإنهاء العمل بآلية تشغيل عملة الحضائر الجهوية والحضائر الفلاحية في غير المجال المحدد لها الذي يشترط الاسترسال في العمل بتاريخ 20 أكتوبر 2020.

وعليه فإنه لا يمكن حاليا تسوية وضعية عملة الحضائر الظرفية في إطار أحكام الحكومي عدد 436 لسنة 2021 المؤرخ في 17 جوان 2021 المشار إليه أعلاه لعدم استجابتهم لشرط الاسترسال. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة عواطف الشنيتي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول عدم صرف مستحقات الفلاحين المتضررين من الجوائح الطبيعية.

تحية طيبة وبعد،

في إطار مساعدة الفلاحين على تجاوز مخلفات الأضرار الناجمة عن الجوائح الطبيعية وعدم تحصلهم على التعويضات المتعلقة بصندوق تعويض الجوائح الطبيعية.

وحيث استكملت وزارة الفلاحة كافة الإجراءات المتعلقة بإقرار نسب التعويض لفائدة الفلاحين ولم يبق إلا صرف المنح من قبل وزارتكم.

- متى سيتم صرف منح الفلاحين المتضررين من الجوائح الطبيعية من طرف صندوق الجوائح لسنتي 2023- 2024؟ والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: سؤال كتابي حول عدم صرف مستحقات الفلاحين المتضررين من الجوائح الطبيعية.

المرجع: مراسلتكم عدد ص-2025-26-3000-326 بتاريخ 30 جانفي 2025.

تبعا لمراسلتكم المشار إليها أعلاه والتي تضمنت سؤالا كتابيا صادرا عن النائبة عواطف الشنيتي تطلب أجلا لصرف تعويضات الفلاحين المتضررين من الجوائح الطبيعية لموسم 2023-2024، أتشرف بإعلامكم أن صرف التعويضات يتم بناء على أمر يصدر سنويا بعنوان الموسم الفلاحي المعني باقتراح من السيد الوزير المكلف بالفلاحة.

وباعتبار عدم صدور الأمر المتعلق بالموسم الفلاحي 2023-2024 تبعا لتغيير صيغة التصرف في الصندوق بمقتضى الفصل 19 من قانون المالية لسنة2025، ليتم التصرف فيه مباشرة عن طريق الوزارة المكلفة بالفلاحة عوضا عن شركة تأمين، فإن صرف التعويضات يتطلب استكمال الإطار الترتيبي الجديد للتصرف في الصندوق المذكور حتى يتسنى إسناد الاعتمادات المستوجبة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب مصطفى البوبكري

الموضوع: حول البرنامج الجهوي لتنمية PRD.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

تحية طيبة وبعد،

1. متى توصلتم بمطالب لفتح الاعتمادات المرصودة لولاية تطاوين في إطار البرنامج الجهوي لتنمية PRD من طرف وزارة الاقتصاد والتخطيط بالنسبة لسنوات الأربع الأخيرة 2021، 2022، 2023 و2024؟
2. هل تم توفير الاعتمادات المرصودة المذكورة المخصصة لولاية تطاوين؟ وهل تم فتحها في إطار البرنامج الجهوي للتنمية PRD في الأربع السنوات الأخيرة؟
3. إذا لم يقع فتح الاعتمادات الرجاء التوضيح لماذا تم رفض فتح الاعتمادات سنة بسنة؟
4. لكي تتمتع الولاية بالمبالغ المرصودة متى يجب أن تراسلكم وزارة الاقتصاد والتخطيط؟
5. لماذا تم التخفيض في المبالغ المرصودة بعنوان سنة 2025 مقارنة بالسنوات الماضية؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير. والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: حول الأسئلة الكتابية الصادرة عن السيد النائب مصطفى البوبكري بخصوص البرنامج الجهوي للتنمية لولاية تطاوين.

المرجع: مراسلتكم عدد 2025-26-3000-0000757 بتاريخ 11 مارس 2025.

المصاحيب: - جدول إستهلاك إعتمادات البرنامج الجهوي للتنمية لولاية تطاوين.

وبعد، فقد أحلتم علينا مكتوبا صادرا عن السيد النائب مصطفى البوبكري يطلب فيه حجم المبالغ المفتوحة بعنوان البرنامج الجهوي للتنمية لولاية تطاوين للسنوات 2021 و2022 و2023 و2024 وأسباب التخفيض في المبالغ المرصودة للبرنامج بعنوان سنة 2025 مقارنة بالسنوات الماضية.

وجوابا، أتشرف بإعلامكم بما يلي:

- يتم رفع التجميد عن إعتمادات البرنامج الجهوي للتنمية في نفس الأسبوع الذي ترد فيه مراسلة صادرة في الغرض من وزارة الاقتصاد والتخطيط وحسب التقدّم في إستهلاك الإعتمادات المفتوحة لفائدة الولايات
- تم رفع التجميد عن كل الإعتمادات المطلوبة بعنوان البرنامج الجهوي للتنمية لفائدة ولاية تطاوين.

ملاحظات:

- شهدت الاعتمادات المرسمة بقانون المالية لسنة 2025 بعنوان البرنامج الجهوي للتنمية تراجعا مقارنة بالسنوات الماضية ويعود ذلك إلى **ضعف إستهلاك إعتمادات البرنامج المذكور من قبل الولايات** وعدم تقديم الولايات لطلبات في فتح الاعتمادات إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط حسب الصيغ المعمول بها في المناشير المنظمة للبرنامج والتي تستوجب مصادقة المجلس الجهوي على مقترحات المشاريع وذلك باعتبار المرحلة الانتقالية بعد إحداث مجالس الأقاليم والولايات.
- وفيما يلي مقارنة للاعتمادات المرسمة بقوانين المالية للبرنامج الجهوي للتنمية عنصر تحسين ظروف العيش والاعتمادات المفتوحة للمجالس الجهوية.

الوحدة بحساب الألف دينار

السنة	الإعتمادات المرسمة بقانون المالية لعنصر تحسين ظروف العيش	الاعتمادات المفتوحة للمجالس الجهوية
2021	350 000	287 330
2022	329 000	145 193
2023	329 000	235 042
2024	300 000	290 699

وتجدون صحبة هذا، جدول للاعتمادات المفتوحة لفائدة المجلس الجهوي لولاية تطاوين والاعتمادات المستهلكة والاعتمادات المتوفرة لديها بعنوان البرنامج الجهوي للتنمية.

جدول إستهلاك إعتمادات البرنامج الجهوي للتنمية لولاية تطاوين

الوحدة بحساب الألف دينار

السنة	الاعتمادات المفتوحة باعتبار بقايا السنة الفارطة	المناطق المستهلكة	نسبة الانجاز	الاعتمادات المتوفرة
2021	17 245	6 096	35	11 149
2022	11 910	5 166	43	6 744
2023	13 170	3 518	27	9 652
2024	10 362	2 529	24	7 833

السؤال الكتابي

للنائب يوسف التومي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم بسؤال كتابي.

تحية طيبة وبعد،

حيث أن بلدية قصيبة سوسة والثريات قامت باقتراح عقار لإحداث نادي أطفال أو مركب طفولة كما قمنا بزيارة لهذا العقار صحبة السيد المندوب.

- فهل سيقع اعتماد هذا العقار لبناء هذه المؤسسة وهل قامت البلدية بتخصيص هذا العقار لفائدتكم؟

ولكم منا كل التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الأسرة

والمرأة والطفولة وكبار السن

الموضوع: حول سؤال كتابي موجه من عضو مجلس نواب الشعب السيد يوسف التومي

المرجع: مكتوبكم عدد 684 الوارد بتاريخ 28 فيفري 2025.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، والمتعلق بسؤال كتابي موجّه من قبل عضو مجلس نواب الشعب المحترم السيّد يوسف التومي بخصوص إحداث نادي أطفال أو مركب طفولة ببلدية قصيبة سوسة والثريات التي تولّت اقتراح عقار للغرض يشرفنا إفادتكم بأن مصالح البلدية لم تتول بعد الانطلاق في إجراءات التفويت في العقار التابع لها قصد تخصيصه لفائدة الوزارة لإحداث النادي أو المركب.

هذا وفي صورة تولّي البلدية استيفاء إجراءات التخصيص، ستعمل المصالح الفنية الراجعة بالنظر للوزارة على إعداد مثال ومحضر أشغال مختلفة TPD، ليتم برمجة المشروع ضمن المخطط التنموي القادم 2026-2030.

أفدناكم بذلك وتقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

والسلام